

مراسلون بلا حدود:

الدول العربية الأسوأ عالمياً في حرية الصحافة
مراسلون بلا حدود: الدول العربية الأسوأ عالمياً في
حرية الصحافة بـ 8 دول ضمن "القائمة السوداء"، على
رأسها سوريا في المرتبة 177، وتونس تحافظ على
تصدرها عربياً بالمرتبة 97 من بين 180 بلداً.

حرية الصحافة FREEDOM OF PRESS

A special issue published on freedom of press in Arab countries – February 2018

عدد خاص يصدر مرة واحدة حول حرية الصحافة في الدول العربية – شباط (فبراير) 2018

"The Rig".. تجربة طلابية في النجاح بنكهة نرويجية

جولة لطلبة الإعلام في فضاءات الحرية الصحفية في الوطن العربي

كتبت: دعاء ملاك



أن نتحدث عن الحرية، فهذا أمر في غاية السهولة. أما حينما تقترب من واقع الحريات في عالمنا العربي فإن الصورة تكون مختلفة تماماً.

The Rig.. هي تجربة فريدة من نوعها في العالم العربي، تم تطبيقها في جامعة النجاح الوطنية على مجموعة من طلبة الإعلام، تمثلت في قيام مجموعات الطلبة بمعالجة قصص حقيقية حول واقع حرية الصحافة في عدد من الدول العربية.

« خلال حضوري مؤتمر حول الإعلام وحرية الصحافة في أوسلو سنة 2016، لفت نظري المشروع الذي قامت به الدكتورة إليزابيث فراي (Elesebeth Fray) وزميلتها سولفي ستين (Solveig Steine) تحت عنوان «The Rig» والذي يتعلق بتدريب الطلبة على البحث في قضايا ذات صلة بحرية الصحافة. ونظراً لأهمية هذه التجربة وأساليبها المشوقة والمفيدة للطلبة، عرضتُ عليهما إعادة تطبيقها في جامعة النجاح. وهذا ما حصل بالفعل بعد موافقة جامعة أوسلو وحصولها على تمويل من وزارة الخارجية النرويجية لهذه التجربة»، يقول الدكتور فريد أبوضهير، أستاذ الإعلام في جامعة النجاح.

وتهدف هذه التجربة لفتح آفاق جديدة أمام الطلبة للتعرف على واقع حرية الصحافة في دول عربية معينة، مثل السعودية وقطر ولبنان ومصر والجزائر، بالإضافة إلى النرويج.

يتابع أبوضهير: «هنا يتعامل الطالب مع واقع عملي ذي ارتباط قوي بالمفاهيم النظرية التي يتعلمها، من خلال التفاعل مع تفاصيل قضية معينة تتعلق بحرية الصحافة، فيتعرف على ملاعباتها من الأطراف المختلفة، حتى يتمكن من تكوين صورة واضحة عن الانتهاكات وأسبابها، ومدى قانونية سلوكيات الحكومات وأجهزة الأمن، وعلاقة ذلك بمبادئ

فراي، أستاذة الإعلام في جامعة أوسلو، عن إعجابها بأداء الطلبة وتفاعلهم خلال التجربة والعمل الشاق الذي بذلوه، واصفة نتائج تعلم الطلبة في كل من حرية الصحافة والعمل الصحفي بالجيدة مقارنة بالظروف الصعبة التي أجريت خلالها التجربة.

وتقول فراي: «شعرت أنا والأستاذ ماثياس خلال إشرافنا على عمل الطلبة بأن نهجنا التربوي يروق لهم، فكنا معهم خطوة بخطوة، نوجه لهم ونتابعهم عن كثب، سواء عند حاجتهم إلى تحسين أساليبهم من أجل المقابلات أو المشورة حول كيفية الوصول إلى مصادر في بلدان أخرى، أو كيفية اختيار الصور الصحيحة والمتاحة للاستخدام، بالإضافة إلى كيفية هيكلة النص ومناقشة العناوين والمفاهيم الضرورية عند عمل المشروع».

وتختم حديثها قائلة: «استمتعتنا بالعمل مع الطلبة، وموقفهم الإيجابي وحرصهم على تطوير أدواتهم الصحفية وأساليبهم كان ملحوظاً. وبالنسبة لي، كان مشروع «The Rig» في نابلس تجربة رائعة، وآمل أن يكون الأمر كذلك بالنسبة للطلبة».

واختيار الصور المناسبة والمتاحة للاستخدام مجاناً، وغيرها الكثير». أما الطالبة سوزان الكوني فتقول بأنها شعرت بأنها صحفية حقيقية تمارس مهنتها، وأن حاجز الخوف الذي كان يشكل عائقاً أمامها تم كسره بالتواصل مع الصحفيين، سواء عن طريق الرسائل أو الهاتف، بالإضافة لاكتساب مهارة العمل الجماعي وتحمل ضغط العمل وإدارة المهام، كونها المسؤولة عن مجموعة دولة المغرب.

بينما لم يخف الطالب محمود اسكندر صعوبة المهمة وتعرض الطلبة لبعض العراقيل قائلاً: «من أكثر الصعوبات التي واجهتنا: الضغط الكبير نتيجة التوقيت الحرج الذي جاء فيه أسبوع التجربة، حيث كنا في أوج الامتحانات النهائية، وكان ينبغي علينا التوفيق بين محاضراتنا والعمل للتجربة. كما أن هناك كثيراً من الصحفيين في الخارج رفضوا التواصل معنا وتزويدنا بالمعلومات المطلوبة، بالإضافة لمحاولة التعتيم على الانتهاكات التي تمارسها السلطات بحق الإعلام في بلادهم».

ومن جهتها، عبرت الدكتورة إليزابيث

العلاقة للحصول على إفاداتهم وتعليقهم على الحدث.

وقد تم تنويع العمل بقيام الطلبة بتقديم عرض حول التجربة التي خاضوها والتقارير التي أعدها ومدى الفائدة التي قاموا بجنيها، على أن يتم نشر تقاريرهم على شكل مطبوعة تصدر لمرة واحدة.

وبالطبع، لم يخلو من التجربة شيئاً جديداً، ولم يوثقوا بأنفسهم الانتهاكات بحق الصحافة في الدول العربية. ولكنهم رصدوا ما تناولته وسائل الإعلام، وما بثته المنظمات الحقوقية في العالم حول تلك الانتهاكات.

وبالرغم من الضغط الكبير والعمل الشاق الذي قام به الطلبة والمدرسون، إلا أن الطالبة أية طعمة عبرت عن سعادتها بخوض هذه التجربة متمنية تكرارها في كل عام. وأضافت طعمة: «كطلاب إعلام، نحن بحاجة لمثل هذه الأنشطة العملية التي تربط المادة النظرية بأرض الواقع، مما يساعدنا على فهم طبيعة العمل الصحفي واكتساب العديد من المهارات، مثل طرق جمع المعلومات، وتوثيقها، والتواصل مع صحفيين،

حقوق الإنسان».

وأما عن آلية العمل، فيوضح أبوضهير بأن التجربة مرت بأربع مراحل، بدءاً بتقسيم الطلاب إلى مجموعات وتوزيعهم على الدول التي وقع الاختيار عليها، ثم قيام كل مجموعة بالبحث عن الحياة العامة في كل دولة والتعرف على أنظمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، من أجل تكوين خلفية جيدة عنها ضمن المرحلة الأولى. أما المرحلة الثانية فشملت جمع معلومات حول واقع الإعلام وحرية الصحافة، والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، من ثم اختيار قصص محددة، وجمع ما تحتاجه من معلومات حول شخصيات حقوقية وإعلامية وسياسية للتعليق عليها.

وعلى مدار خمسة أيام متواصلة، كان العمل يجري على قدم وساق من أجل إعداد تقارير حول تلك القصص ضمن المرحلة الأخيرة من التجربة، حيث كان الطلاب والمشرفون من المعلمين يجتمعون كل يوم من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة عصراً، يستخرجون معلومات وصور مناسبة عن القصة، ويتواصلون مع الصحفيين وأصحاب



ملفات العدد..



الصحفي المصري هنتام جعفر يتعرض لكافة أشكال القهر بتهمة تلقيه أموالاً أجنبية

كتبت: إسراء أصفر



دون محاكمة.. ودون تحقيق عادل، الحكومة المصرية اعتقلت الباحث والصحفي المصري هشام جعفر، نصير الديمقراطية والحوار، وقامت بإخفائه قسراً مدة يومين قبل أن توجه إليه تهمة تلقي تمويل من دولة أجنبية بغرض إلحاق الضرر بالأمن القومي والانتماء لجماعة الإخوان المسلمين. الصحفي هشام جعفر يعاني الموت البطيء في مقبرة العقرب -السجن اللاإنساني- ودون ارتكابه أي جريمة سوى قيامه بعمله.

في مقابلة مع زوجته منار طنطاوي، قالت أن وزارة الداخلية قامت باحتجازه في 21 أكتوبر 2015، ولم تعلم العائلة مكان الاحتجاز إلا مصادفة عندما التقوا به في أحد أروقة نيابة أمن الدولة العليا.

وأوضحت الدكتور الطنطاوي أن قوات الأمن قامت باصطحاب زوجها إلى المنزل مع الإبقاء عليه قيد الحجز الإجمالي، بالإضافة إلى أنهم قاموا بتفتيش محتويات المنزل والعبث بها، والسطو على العديد من ممتلكات العائلة، منها كافة الأجهزة الإلكترونية الموجودة بالمنزل.

متابعة علاجه ووضع الصحي، لكن إدارة السجن رفضت ذلك. كما طالبت منظمة «هيومان رايتس مونيتور» الحكومة المصرية باحترام حقوق الرأي وحرية التعبير، مشددة على حرية الصحفيين المصريين والإفراج عنهم جميعاً، وفتح المناخ أمام حرية العمل الإعلامي. ويذكر أن جعفر قد أصدر عدة كتب ودراسات منها: «أزمة الإخوان المسلمين»، الذي انتقد فيه سياسة الإخوان.

الحرب النفسية والجسدية في السجن، مع أن أسباب السجن هي تهمة واهية وباطلة وغير مقنعة، ولا صحة لوجودها. لا زال جعفر معتقلاً داخل سجن العقرب سيئ الصيت، وحالته الصحية في تدهور متزايد في ظل الإهمال الطبي المتزايد، كما أنه يعاني من ضمور العصب البصري وتضخم البروستاتا واحتباس في البول قد يعرضه للفشل الكلوي. وطالبت زوجته بنقله من سجن العقرب حتى تتم

القضية، ولم يسمح بإدخال أدويته الخاصة، علماً أنه مريض بالقلب مما يجعل عدم حصوله على الدواء يشكل خطورة على حياته. كما مَنع ذووه من زيارته. وفي محاولة لتحسين ظروف الاعتقال والسماح لذويه بزيارته، خاض جعفر إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على استمرار حبسه الاحتياطي. وفي ذات السياق أوضحت طنطاوي أن الحكومة المصرية تعتمد إذلال وإهانة الصحفيين بالاعتماد على

وكشفت الطنطاوي عن المأساة والمعاناة التي يتعرض لها زوجها، مشيرة إلى أنه تعرض للاعتداء بالضرب من قبل قوات الأمن أثناء عودته من جلسة تجديد حبسه مما زاد سوء حالته الصحية. وقال جعفر خلال الجلسة: «أنا محبوس الآن لانتقادي الحل الأمني البيروقراطي». وقضى جعفر فترة اعتقاله على ذمة التحقيق في سجن العقرب شديد الحراسة، في زنزانة منفردة، ومَنع من الحصول على أوراق

الحكيم انتقد السلطات المصرية.. فكان الثمن بيته وحرية

كتبت: ألين عديلي

الدولة العليا، خالد ضياء الدين، ضد الصحفيين سليمان الحكيم وسليمان جودة، زاعماً «إهانتهم الجيش المصري ورئيس الدولة على قناة فضائية تابعة للجماعة الإرهابية»، داعياً لمحاكمتهم بشكل عاجل.

كما تقدم في ذات اليوم عضو البرلمان المصري، مصطفى بكري، بطلب إحاطة عاجل بمجلس النواب ضد سليمان الحكيم وسليمان جودة، مطالباً بسرعة التحقيق في هذا الأمر، حرصاً على ما وصفه بالأمن الوطني المصري. من جانب آخر ندّد إعلاميون مصريون باعتقال الكاتب الصحفي سليمان الحكيم، وهدم منزله الخميس، واصفين ما حدث معه بأنه إرهاب من نظام الانقلاب في مصر.

وأكد إعلاميون في تغريدات ومنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، أن اعتقال الحكيم جاء على خلفية انتقاده للنظام المصري، وإبداء رأيه في ما يحدث في الشارع، بعد أن كان مدافعاً عنه في بداية الانقلاب.

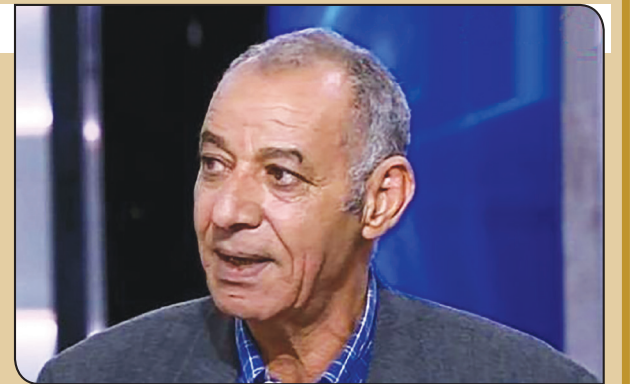
الإعلامي أسامة جاويش كتب في حسابه على تويتر: «اعتقال الكاتب الصحفي المصري سليمان الحكيم وتدمير محتويات منزله.. كل التضامن مع زميلنا الكبير سليمان الحكيم».

الكاملة عن صحة والدها وما قد يتعرض له، لأنه فضلاً عن كبر سنه، فهو مريض بالقلب والضغط. ودعت «الجماعة الصحفية والمنظمات الحقوقية لسرعة التحرك لإنقاذه».

واستنكرت ابنة الحكيم موقف نقيب الصحفيين، عبد المحسن سلامة، تجاه ما حدث لوالدها، حيث أكدت أنهم حاولوا مراراً وتكراراً الاتصال به، إلا أنه لا يرد عليهم.

وعلق الصحفي المصري وائل قنديل على اعتقال الحكيم قائلاً: «الحرية لسليمان الحكيم.. قبضوا عليه من منزله في الإسماعيلية». وأضاف أحد الصحفيين: تواصلت مع الأستاذ سليمان الحكيم (67 عاماً) الذي تم اقتياده من قبل قوات الأمن كالمجرمين إلى قسم شرطة فايد والاعتداء عليه، ولم يراعوا سنه. وكان «الحكيم» تعرض لحملة هجوم واسعة من الإعلام المصري المؤيد لسلطة الانقلاب، على خلفية مشاركته في إحدى حلقات برنامج «كلام كبير»، الذي يقدمه الإعلامي محمد ناصر، على فضائيتي «مكلمين» المصرية، و«الحوار» اللندنية. وحرص إعلاميون مؤيدون للانقلاب على اعتقال الحكيم، وطالب بعضهم بتقديمه للمحاكمة العاجلة.

وكان المحامي المعروف بعلاقته مع الجهات الأمنية، سمير صبري، تقدم ببلاغ عاجل إلى المحامي العام الأول لنيابة أمن



استمراراً لحملة الاعتقالات التي تشنها السلطات المصرية بحق الصحفيين المصريين الذين تعتبرهم معارضين، اعتقلت قوات الأمن المصرية الكاتب الصحفي سليمان الحكيم من داخل منزله بمحافظة الإسماعيلية. وفوجئ الحكيم بالعشرات من قوات الأمن والآليات تحاصر منزله بمدينة فايد بالإسماعيلية، وطالبته بإخلاء المنزل تمهيداً لإزالته بناءً على قرار إزالته صادر من محافظ الإسماعيلية بحجة البناء دون ترخيص، بحسب تصريح إسراء ابنة سليمان الحكيم. وبعد اعتراض الحكيم على قرار الإزالة تم اعتقاله، تمهيداً لإخلاء المنزل بالقوة الجبرية، ثم القيام بإزالته.

من جهتها، حملت ابنته إسراء النظام المصري المسؤولية



هكذا نجحت مصر في إغلاق «الجزيرة مباشر مصر»

إعداد: تسنيم خالد صعبانه

قنوات الجزيرة .

ونقل موقع «نبض الوطن» أن إغلاق قناة «الجزيرة مباشر مصر» والتحول في التغطية الإعلامية لقناة «الجزيرة» ضربة قاصمة لجماعة الإخوان المسلمين في الخارج والداخل المصري؛ لكونها فقدت منبراً مهماً ذا شعبية، مقارنة بمنصات إعلامية أخرى تمتلكها الجماعة وتعبّر عنها، مثل قناة «مكملين»، «مصر اليوم»، «الشرق»، والتي لا تتمتع بشعبية ورواج قناة «الجزيرة مباشر مصر»، الأمر الذي يفرض على الجماعة اللجوء إلى استراتيجيتها التقليدية في التواصل مع أعضائها ومؤيديها والمتعاطفين معها.

إن غياب «الجزيرة مباشر مصر» عن الساحة الإعلامية يأتي بهدف إضعاف الجماعة خارجياً وداخلياً، ويُعزز من قوة النظام المصري في مواجهة الجماعة خلال أية مواجهة قادمة بينهما.

وقد تصاعدت حملة مصر على قناة الجزيرة، حيث ذكر موقع «نون بوست» أن تشويشا على قناة الجزيرة كان مصدره منطقة عسكرية قرب القاهرة في العام 2013. كما ذكر موقع «بوابة الشرق الإخبارية» أن اعتقال مقدم برنامج «بلا حدود» الذي تبثه الجزيرة، أحمد منصور، من قبل السلطات الألمانية في العام 2015 كان بطلب من السلطات المصرية. أما موقع «مرصد» فقد نشر البيان الذي صدر عن منظمة «مراسلون بلا حدود» و«منظمة العفو الدولية» الذي يطالب بإطلاق سراح الصحفي في قناة الجزيرة محمود حسين، الذي اعتقلته السلطات المصرية أثناء توجهه لزيارة أسرته في مصر في 25 كانون أول 2016. واعتبرت المنظمات أن التهم التي وجهت له لم تكن مبنية على «أساس متين»، حيث اتهم بنشر أخبار كاذبة، والتحريض على الكراهية، والانتماء لتنظيم محظور، ولم يُقدم للمحاكمة رغم مرور أكثر من عام على اعتقاله.

ومن المعلوم أن دول الحصار على قطر، ومن ضمنها مصر، وضعت ضمن قائمة مطالبها إغلاق قناة الجزيرة ووقف التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهو المطلب الذي يشير إلى استهداف القناة ضمن القيود والتضييق على حرية الصحافة.



إغلاق قناة «الجزيرة مباشر مصر» يكشف عن «مدى عمق تبعية إعلام المنطقة للسلطة السياسية، فبعد المصالحة المصرية - القطرية، أغلقت قطر قناة «الجزيرة مباشر مصر» التي أثارت استياء النظام السياسي المصري من تغطيتها الإعلامية، وعدلت قناة «الجزيرة» من تغطيتها للأوضاع في مصر، كما أوقف الإعلام المصري حملات الانتقاد لقطر والأسرة الحاكمة.

ويضيف شومان، حسب ما جاء في أحد التقارير على المواقع الإلكترونية، «إغلاق قناة «الجزيرة مباشر مصر» بهذه الصورة يدعو للدهشة، مما يدعو إلى عدم مصداقية القول بأن دولة قطر ليس لها السيطرة على ما يتم عرضه أو تناوله من أحداث على

سعت الحكومة المصرية لإغلاق عدد كبير من المحطات التلفزيونية حيث طال قرار الإغلاق الذي صدر من المحكمة المصرية، قناة «الجزيرة مباشر مصر» القطرية، وقناة «أحرار» التابعة للإخوان المسلمين، والقناة الرسمية للإخوان المصريين، والتي أغلقت عقب الانقلاب العسكري على الحكومة المنخبة والرئيس محمد مرسي.

وقد اعتقلت القوات المصرية أربعة من صحفيي قناة الجزيرة أثناء قيامهم بتغطية الأحداث في القاهرة، وأصدرت قراراً بترحيلهم خارج البلاد.

والمعتقلين من جنسيات مختلفة، وهم: المراسل «وين هاي» (نيوزلندي)، والمصور عادل بردلو (بريطاني)، والمنتجين: روس فين (إيرلندي)، وباهر غراب (مصري)، بالإضافة لاعتقال المدير الإداري والمالي بمكتب قناة الجزيرة الإنجليزية بالقاهرة مصطفى حوا.

وتدعرت السلطات المصرية حسب صحيفة الأهرام المصرية، لإغلاق مكتب القناة واعتقال بعض أفراد طاقمها، بمهاجمتها للسلطات المصرية، وتدخلها في الشؤون الداخلية للبلاد، بينما أكدت القناة القطرية أن تغطيتها مهنية، وأنها تعرض وجهتي النظر.

وفي السياق ذاته، نقلت صحيفة «الغارديان» البريطانية تصريحات لمسؤول بشبكة الجزيرة الإعلامية، قال فيها «إن الحكومة المصرية تقوم بالتشويش على قناة الجزيرة في إطار حملة واسعة ضد الشبكة».

ونقلت جريدة الشعب الجديد أن قناة الجزيرة مباشر تتعرض للتشويش كل يوم، بدءاً من الساعة صباحاً وحتى منتصف الليل، منذ الخامس من يوليو/ تموز الماضي 2013، واستمر لفترة طويلة..

يأتي ذلك في الوقت الذي أصدرت فيه منظمة مراسلون بلا حدود بياناً قالت فيه «إنه اتضح الآن أن حصيلة الانتهاكات الجسيمة بحق الصحفيين والإعلاميين «كانت جسيمة بالفعل»، ومن جانبه تحدث «محمد شومان»، عميد كلية الاتصال والإعلام في الجامعة البريطانية خلال لقاء صحيفة «نبض الوطن»، أن

هل فقد حرية التعبير بعد سقوط مرسي؟

باسم يوسف: أتمنى أن لا أجبر على الهجرة

كثبت: نادرة جرارة



يوسف سرعان ما قام بحذف التدوينة كلها. ثم بعد وصول السيسي إلى حكم مصر، عبر انقلابه تم استصدار قرار بمنع عرض «البرنامج»، ومنذ ذلك الحين اختفى باسم عن الظهور في التلفزيون، إلى أن أعلن في حزيران/يونيو 2014، مع تولي السيسي الرئاسة، إيقاف «البرنامج»، ثم هاجر بدون عودة إلى الولايات المتحدة، حيث يقيم حالياً.

على أن هناك قيود على حرية التعبير، ووفقاً لموقع عربي21، بث الإعلامي باسم يوسف أغنية عبر حسابه بموقع «فيسبوك» يسخر فيها من رئيس الانقلاب عبد الفتاح السيسي، والتي كان من المفترض عرضها في آخر حلقات برنامجه «البرنامج» قبل وقفه، إلا أنه سرعان ما حذف المقطع بعد دقائق من نشره لعدم تعريض القائمين عليه للأذى، وفق قوله. يقول باسم يوسف في تدوينته بعنوان «من تدريبات آخر حلقات «البرنامج» التي لم تعرض عبر صفحته بموقع «الفيسبوك»، إنه تم تسجيل المقطع ليلة إذاعة الحلقة قبل أن يتم إبلاغهم بقرار وقف «البرنامج». لكن باسم

لمقاطع للرئيس مرسي وهو يتهم إسرائيل وأمريكا والغرب ويحرض عليهم قبل أن يصبح رئيساً لمصر وذلك سنة 2016. وفي سنة 2013 توجه باسم يوسف إلى مكتب النائب العام لبدء التحقيق في الاتهامات الموجهة إليه. الاتهامات كانت إهانة رئيس الجمهورية وازدراء الدين الإسلامي. واستمر التحقيق في 3 قضايا لساعات، وانتهى بإخلاء سبيله بكفالة 15 ألف جنيه بواقع 5 آلاف عن كل قضية. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند «أن هذه القضية، إلى جانب أوامر اعتقال صدرت في الآونة الأخيرة بحق نشطاء سياسيين آخرين، دليل

أعلن الإعلامي المصري الساخر باسم يوسف عن توقف برنامجه «البرنامج» بعد تعرض قناة MBC مصر لضغوط «تفوق الاحتمال»، على حد وصفه، وبعد أن تمت إذاعة أولى حلقاته، أثارت حلقاته الأولى غضب زملائه الإعلاميين في القناة بعد أن وجه لهم انتقادات ساخرة، مما دفع زميله الإعلامي عماد الدين أديب إلى الإعلان عن نيته مقاضاته. كما أثارت أولى حلقات الجزء الثاني بعضاً من النزاعات، خاصة بعد مهاجمة الجماعات الإسلامية في مصر والرئيس مرسي. ووصف من قبل الصحافة السويدية بأنه أشجع مقدم برنامج ساخر مصري، إثر عرضه



اقتحام قوات الأمن المصرية لنقابة الصحفيين أثار ردود فعل غاضبة داخليا وخارجيا

تقرير: نوران رزق



مبنى النقابة كان من الأماكن القليلة المسموح بالتظاهر أمامها، في عهد الرئيس الأسبق، محمد حسني مبارك. كما أعرب الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه البالغ إزاء اقتحام النقابة واعتقال صحفيين من داخلها. ونقلت قناة «الحرية» الأمريكية عن مصادر في وزارة الخارجية الأمريكية قولها: «إن الوزارة تتابع بقلق تطورات اقتحام قوات الأمن المصرية لنقابة الصحفيين واعتقال عضوين فيها». كذلك أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه أيضاً من واقعة الاقتحام، داعياً إلى إعادة النظر في قانون التظاهر والإفراج عن المعتقلين في قضايا الرأي.

بالإضافة من الحريات. كما استنكرت «التنسيقية المصرية للحقوق والحريات» واقعة الاقتحام وطالبت بالإفراج عن الصحفيين المعتقلين.

ولم يكن الحدث بمنأى عن الصعيدين العربي والدولي؛ إذ أولت الصحف العربية اهتماماً بالواقعة؛ نظراً لكونها غير مسبوقة، وكان من بين تلك الصحف «البيان اللبنانية»، و«رأي اليوم» الخليجية، و«اليمن اليوم»، فيما أعرب «المرصد العربي لحرية الإعلام» عن صدمته البالغة من واقعة الاقتحام. كما تناولتها صحف ومواقع إخبارية دولية مثل «سي إن إن بالعربية»، و«الديلي ميل» البريطانية، والتي أشارت إلى أن

أما على الصعيد السياسي، فقد قامت الأحزاب السياسية بإعلان دعمها للنقابة ضد واقعة الاقتحام، مطالبين بفتح تحقيق حول الواقعة، حيث أصدرت كل منها بياناً يستنكر فيه ما آلت إليه الأمور بين الطرفين. وكذلك قامت النقابات المستقلة بإرسال وفود إلى نقابة الصحفيين للتضامن معها، ولكن قوات الأمن منعتهم من الدخول.

وعلى الصعيد الحقوقي، أعلن الاتحاد المصري لحقوق الإنسان، برئاسة الدكتور نجيب جبرائيل، أن: «الإجراءات التي قامت بها الشرطة من اقتحامها للنقابة والقبض على اثنين من الصحفيين؛ هو إجراء باطل حتى لو كان مشفوعاً بإذن من النيابة العامة بضبط وإحضار الصحفيين المتهمين بخرق قانون التظاهر، وأنه يعكس صورة سيئة لمصر من الناحية الحقوقية، وأن تصرفات رجال الشرطة تسيء إلى سمعة مصر».

كما أدانت «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» برئاسة حافظ أبو سعدة، الممارسات الأمنية من اقتحام النقابة، إلى حبس الصحفيين، وإحالتهم للنيابة العامة، كما طالبت بتغييرات تشريعية في القوانين المنظمة للصحافة لتسمح

بالأمنية النقابة لمدة أسبوع، قامت خلاله بالتضييق على الصحفيين؛ سواء بالدخول أو الخروج من النقابة. وتقدمت نقابة الصحفيين ببلاغ إلى النائب العام بشأن اقتحام مبنى النقابة وحصارها.

وكما جاء في الورقة البحثية التي أصدرها مرصد «صحفيون ضد التعذيب» أن الاقتحام قد فجر حالة من الغضب والاستياء داخل الوسط الصحفي، ما دفع بعض المواقع الإخبارية للاحتجاج عقب الواقعة، فيما نددت أغلب الصحف بالاعتداء الغاشم على النقابة وحصارها. ورفعت بعض المواقع الإخبارية في حينها شريطاً أسوداً، حداداً على حرية الصحافة، فضلاً عن إعلان الصحفيين اعتصاماً مفتوحاً بمقر النقابة، مطالبين بإقالة وزير الداخلية، والتقدم باعتذار رسمي من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، إضافة إلى الإفراج عن جميع الصحفيين المحبوسين في قضايا النشر.

ورفعت النقابة شعار: «لا لحظر النشر.. لا لتقييد الصحافة»، فيما أصدرت الجمعية العمومية للنقابة قراراً بحظر نشر اسم وزير الداخلية، والاكتماء بنشر صورته «نيجاتيف» فقط وصولاً لمنع نشر أخبار وزارة الداخلية، حتى إقالة الوزير.

تحتل حرية الصحافة في مصر موقعاً متراجعاً على القائمة الدولية، حيث دخلت القائمة السوداء في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2017 الصادر من قبل منظمة مراسلون بلا حدود. فقد احتلت المرتبة 161 على مستوى العالم، حيث يتعرض الصحفيون المصريون لانتهاكات عديدة، تتنوع ما بين المنع من تغطية الأخبار، والاعتداء بالضرب، والتهديد، والاختطاف، وإتلاف المعدات الصحفية والممتلكات الخاصة، والاعتقال، والتعذيب خلال التحقيق، والزج في السجون لمدد طويلة، وتلقيق الاتهامات، وأحياناً السجن بلا تهمة أو تحقيق.

وبحسب التقارير الصادرة عن غرفة عمليات مرصد «صحفيون ضد التعذيب»، والتي رصدت الانتهاكات الأمنية التي تعرض لها الصحفيين خلال تظاهرات «جمعة الأرض»، سجل المرصد 36 انتهاكاً في خمس محافظات (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، بورسعيد، والسويس)، كما وتم رصد 97 انتهاكاً من الجهات الأمنية ضد الصحفيين في تظاهرات 25 إبريل، وهو رقم غير مسبوق للانتهاكات، ولم يتم تسجيله من قبل خلال يوم واحد. وبالرغم من إبراز الصحفيين لهويتهم الصحفية، إلا أن ذلك لم يمنع القوات الأمنية من إيقافهم وتفتيشهم، وتفتيش هواتفهم عنوة بدون إذن، والاستيلاء على الكاميرات.

وفي تعدد سافر وغير مسبوق في تاريخ الصحافة المصرية، يضيف المصدر، اقتحمت قوات الأمن نقابة الصحفيين بغرض إلقاء القبض على عمرو بدر (رئيس تحرير موقع بوابة يناير)، والمحرر في نفس الموقع محمود السقا، بتهمة التحريض على خرق قانون تنظيم حق التظاهر، والإخلال بالأمن، ومحاولة زعزعة الاستقرار بالبلاد، بدعوى أن الصحفيين مختبئين داخل النقابة، للحيلولة دون تنفيذ قرار الضبط والإحضار الصادر بحقهما.

ونص بيان وزارة الداخلية، على أن الصحفيين: «قاما بتسليم أنفسهما طواعية»، نافية اقتحامها لمقر النقابة، على الرغم من تأكيد الصحفيين الذين شهدوا الواقعة بأنها كانت حالة اقتحام عنيف بعدد من أفراد الأمن يفوق ما تم ذكره في البيان بأضعاف؛ الأمر الذي يعد انتهاكاً للمادة رقم 70 من قانون نقابة الصحفيين، والتي تنص على أنه «لا يجوز تفتيش مقر نقابة الصحفيين ونقاباتها الفرعية أو وضع أختام عليها إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة، وبحضور نقيب الصحفيين أو النقابة الفرعية أو من يمثلهما»، إضافة إلى ما يمثل ذلك من اعتداء على حرمة نقابة مهنية يحميها الدستور وضعها القانوني. وعقب الاقتحام، حاصرت القوات

«التحريض».. التهمة الموجهة لكل صحفي مصري يتم اعتقاله

كتب: أمير كتاني

تضاربت الأقوال حول اعتقال الصحفي هاني صلاح الدين، المدير السابق لتحرير صحيفة «اليوم السابع» بتاريخ 21 أغسطس 2017. جاء الاعتقال بعد أقل من شهر من حصوله على البراءة في قضية غرفة عمليات رابعة (وهي إحدى القضايا المرفوعة ضد قيادات جماعة الإخوان المسلمين). ففي حين قالت زوجته أنه تم اعتقاله دون أن تعرف التهمة الموجهة إليه، أشار الصحفي عبد الرحمن مقلد أن سبب الاعتقال جاء بعد الخبر الملقق والمكذوب الذي نشرته صحيفة صوت الأمة عن تحريضه للصحفيين المفضولين من صحيفة «اليوم السابع»، للتظاهر على سلاسل نقابة الصحفيين.

وحسب صحيفة «صوت الأمة» المصرية، فإن السلطات المصرية اعتقلت هاني صلاح الدين، أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، لقيامه بتجنيد أشخاص والتحريض على التظاهر ضد ما سمتها رموز الدولة ومؤسساتها الصحفية والإعلامية.

وادعت السلطات أن الإخوان قاموا بتحريض صحفيين محالين للتحقيق للتظاهر أمام نقابة الصحفيين، في واقعة تكشف استمرار جماعة الإخوان المسلمين في تجنيد أشخاص والتحريض على التظاهر ضد رموز الدولة ومؤسساتها الصحفية والإعلامية. وشهدت نقابة الصحفيين قيام هاني صلاح الدين، والذي كان متهماً على ذمة «قضايا إرهاب»، بتحريض ثلاثة صحفيين

محالين إلى التحقيق بمؤسسة «اليوم السابع» على التظاهر أمام سلم النقابة، ورفع شعارات معادية للدولة ورموزها الصحفية والإعلامية.

ويذكر أن هاني صلاح الدين تم إخلاء سبيله في مايو 2017، بعد أن قضت محكمة جنايات الجيزة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة في طرة برئاسة المستشار معتز خفاجي، ببراءته. وتم حصوله البراءة في جلسة إعادة محاكمة بديع و38 آخرين من قيادات وأعضاء الجماعة، في القضية المعروفة

إعلامياً بـ«غرفة عمليات رابعة».

يُذكر أنه يتواجد 18 صحفياً على الأقل في السجون المصرية، يواجه معظمهم اتهامات بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة التي ينتمي إليها الرئيس المعزول محمد مرسي. وتقول السلطات المصرية أن الجماعة تشكل تهديداً للأمن القومي. وتنفى السلطات المصرية اتهامات بانتهاكات لحقوق الإنسان بحق الصحفيين المعتقلين.





هل أصبحت توعية الجمهور جريمة بحق الصحفيين المصريين؟



كتبت عيشة عويس

تلقت اتصالاً هاتفياً من مخرجة برنامجها «أخبار القاهرة» على قناة القاهرة، وتم إبلاغها بإلغاء حلقة اليوم الأحد دون أية أسباب معلنة. المذيعات المصرية عزة الحناوي كانت قد انتقدت قيادات «ماسبيرو» قائلة: «إن كل قيادة بماسبيرو هو عبد مأمور لمن فوقه، بدءاً من مديري الإدارات، وحتى رئيس الاتحاد، ونهج الجميع هو السمع والطاعة». هذا أدى إلى حدوث مشكلة كبيرة، وهي إيقافها عن العمل وتعريضها لمحاكمة قانونية.

وقد نشر موقع البداية تصريح عزة الحناوي عما حدث، حيث قالت بأنها تلقت اتصالاً من مخرجة برنامجها «أخبار القاهرة» على قناة القاهرة، وأبلغتها بأنه تم إلغاء حلقة اليوم الأحد دون إبداء أسباب، موضحة أن الحلقة كان من المفترض أن تكون حول ذكرى ثورة 25 يناير. وأكدت المذيعات أنها كانت تحضر لحلقة استثنائية من البرنامج تتحدث فيها عن الثورة، وعن مطالبها، وعن إعادة محاكمة مبارك، وأيضاً الذكرى الأولى لرحيل شيماء الصباغ (التي ماتت وهي تقدم تكريماً لشهداء يناير في ذكرى الثورة الرابعة)، وغيرها من الموضوعات المهمة التي تشغل بال المواطن المصري، وتحديدًا في الذكرى الخامسة لثورة 25 يناير.

وأشارت عزة، حسب موقع اليوم السابع، إلى أنها تتعرض لحالة تعسفية من قيادات التلفزيون دون سبب، مضيفة أن «التعليمات الأمنية المستبدة القمعية لماسبيرو تستهدفها، خاصة في المناسبات الوطنية والقومية والأحداث المهمة». ونوهت إلى أنه تم إيقافها تعسفاً أيضاً قبيل افتتاح تفرجة قناة السويس الجديدة ولمدة أسبوعين، على حد قولها. وأردفت المذيعات، حسب ما نشر الموقع الإلكتروني، بأن قيادات ماسبيرو دائماً ما يتعسفون معها عبر الأنظمة الثلاثة «مبارك - الإخوان - السيسي»، مشيرة إلى أنه تم إيقافها قبل ثورة يناير 2011 نحو عام و8 أشهر، وأيضاً فترة حكم الإخوان نحو 11 شهراً، ثم تم إيقافها في نوفمبر 2015 عقب انتشار

الفيديو الشهير لأحد حلقاتها ببرنامج أخبار القاهرة.

وقد تعرضت الصحفية الحناوي لمحاكمة تأديبية يوم الثلاثاء 12 سبتمبر 2017، وكانت الدعوى مقامة من قبل النيابة الإدارية ضدها، حيث قضت المحكمة بإيقافها عن العمل مدة 4 أشهر. وقد تم صدور أحكام أخرى ضد عاملين آخرين في البرنامج. وقد كانت الحناوي متهمه بممارسة مخالفات إدارية تتمثل في عدم أداء العمل المنوط بها بدقة، وإهانة رئيس الدولة، وإبداء آراء شخصية أثناء تقديمها لحلقة البرنامج المذاع على قناة القاهرة بتاريخ 6 مارس 2016. ونشر موقع «المصري اليوم» قرار

عصام الأمير، رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون، تشكيل لجنة لتقييم الحلقة التي تسببت في الهجوم على عزة الحناوي، من عدد من الخبراء والمذيعين، وهم الدكتور عماد حسن مكاي، عميد كلية الإعلام في القاهرة الأسبق، والإعلامية سناء منصور، والإعلامي حمدي الكنيسي، ورئيس القناة الثالثة محيي سعد، لتقييم مدى تناسب أداء المذيعات لطبيعة البرنامج، ومدى مهنية وموضوعية المذيعات خلال البرنامج، والتوصيات التي تراها اللجنة.

ونشر موقع «مصري اليوم» خلال لقاء مع حمدي الكنيسي، نقيب الإعلاميين، أن أخطاء المذيعات واضحة تماماً في الحوار، ويوجد عندها أخطاء لغوية، وأنها غير صالحة كمقدمة برامج، مشيراً إلى أنه قد تم إرسال التقرير لعصام الأمير، رئيس الإذاعة والتلفزيون لإصدار قراره النهائي بحققها يوم الخميس. وهو ما حدث بالفعل.

رطاعة في الرأس

ميادة أشرف دفعت حياتها ثمنا لتغطية المظاهرات المناهضة لانقلاب في مصر

كتبت: عرين فؤاد بني عودة

تم إغلاقها، مثل جريدة «الحرية والعدالة»، كما تم اعتقال وقتل صحفيين بارزين معروفين في مصر. وقد تم توجيه سؤال إلى الصحفي المصري محمد منير عن الاعتقالات ومحاولات القتل والهجمات التي يتعرض لها الصحفيون بأنه لا يكاد يسمع أصوات الهيئات الصحفية ونقابات الصحفيين المصريين، فلم يتحدثوا عن هذه الانتهاكات أو يدينوها.

كما قال عمرو هاشم من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في مركز الأهرام إنه رغم اختلافه مع توجهات الجزيرة، فإن الحكم الصادر بحق صحافييها هو بمثابة «تقويض لحرية الرأي والتعبير». وأكد أن الأحكام ترسل رسالة سلبية، ولا يمكن الموافقة عليها من أي طرف حقوقي.

إن حق الصحفيين والإعلاميين في مصر مسلوب من جميع الجهات، حتى لو كان ذلك لإتمام مهمتهم أو لإفادة المجتمع. فمماؤهم تراق في سبيل تنفيذ مهمتهم أو لإفادة المجتمع، ولكن رغم ذلك فهم يحاولون إستكمال هذه المهمة بأي طريقة، حتى لو كان ذلك على حساب حياتهم. وتمثل ميادة أشرف أيقونة لهذه التضحية.



يجري بحق الصحفيين. ورأى صحفيون مستقلون أن هذا الصمت يفسر الانقلاب الكبير على السلطة الشرعية والمنتخبة.

وفي هذا السياق صرح مؤسس ومنسق حركة الصحفيين في مصر صلاح بدوي في برنامج «ما وراء الخبر» الذي تعرضه قناة الجزيرة، أن كل الصحف والقنوات الفضائية التي تعارض الانقلاب

وملاحقتهم. وقالت أن أبواب السجون في مصر أصبحت مشرعة أمام حاملي الأقلام والكاميرات ممن كانوا يدافعون عن حقهم في ممارسة مهنتهم.

ويجري كل ذلك وسط صمت يكاد يكون مطبقاً من الصحفيين المصريين، حيث أنه لا اعتصامات ولا دعوات لمقاطعة تغطية الأحداث احتجاجاً على ما

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الأحكام في مصر ضد الصحفيين في قناة الجزيرة لا تعد استثناء، لأن ممارسة الصحافة في مصر أصبحت جريمة، ولأن الدستور الذي يضمن حرية التعبير لا يحميها.

الصحفية ميادة أشرف التي كانت تغطي اشتباكات بين قوات الأمن ومتظاهرين مناوئين للانقلاب، قتلت بصورة بشعة عندما أصيبت برصاصة في رأسها، حيث كانت تلك آخر مهمة تقوم بها دون أن تعود إلى صحتها لكتابة تقريرها.

مراسلون بلا حدود اعتبرت مقتلها جريمة يجب أن لا تمر دون عقاب. وقالت أنه، ومنذ عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، أصبحت وسائل الإعلام تستهدف بشكل منهجي، وخاصة أثناء تغطية أخبار المسيرات أو المظاهرات. ولم تكن ميادة الوحيدة، فقد قتل زملاء آخرون منذ الانقلاب، كما أصيب العشرات، من بينهم خالد حسين الذي يعمل في إحدى الصحف.

وعبرت العديد من الهيئات الدولية والمنظمات الحقوقية الإعلامية العالمية عن صدمتها من الأحكام بالسجن الصادرة بحق الصحفيين



رياح التغيير تهب على السعودية

كتبت هبة عاشور



للعهد من فرع واحد من ذرية الملك المؤسس، ويختار الملك ولي العهد، ويعفيه بأمر ملكي، ويكون متفرغاً لولاية العهد، وما يكلفه به الملك من أعمال، ويتولى سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

مكانة السعودية عربياً وعالمياً

يعتبر الدين الإسلامي هو الدين السائد في السعودية ونسبة المسلمين فيها هو 100٪، والسعودية لها مكانة كبيرة حيث تقع في قلب العالم الإسلامي، ويوجد فيها الحرمين الشريفين، وفيها قبلة جميع المسلمين.

عسكرياً، تتبوأ المملكة العربية السعودية مكانة عالية من حيث قواتها البرية والجوية والبحرية. وقد برزت هذه المكانة بوضوح في حرب اليمن، حيث قادت المملكة التحالف العربي ضد الحوثيين وحلفائهم. كما عُرِفَت السعودية بصفقات الأسلحة والطائرات الحربية الحديثة سعياً لتطوير قدراتها العسكرية باستمرار.

أما اقتصاد السعودية فيعتمد على الموارد الطبيعية، وهي: النفط والمعادن والغاز، بالإضافة إلى اعتماده على الصناعة والتي تقسم إلى قسمين: الصناعات الأساسية (الثقيلة) والصناعات التحويلية المتوسطة. كما ويعتمد الاقتصاد في السعودية أيضاً على الزراعة والطاقة الكهربائية.

ويذكر أن السعودية قامت بالعديد من المبادرات الاقتصادية أهمها: إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي، والهيئة الملكية للجبيل، والمجلس الاقتصادي الأعلى، والهيئة العامة للاستثمار، والهيئة السعودية للمدن الصناعية.

ولا بد من الإشارة إلى أن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية متناغم مع الواقع الاجتماعي والسياسي في منطقة الخليج. وهو من الأنظمة التي تعتبر أكثر استقراراً من الناحية السياسية حيث يعتبر نظاماً ملكياً متوارثاً، يكون الحكم فيه لأبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ولا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملكاً وولياً

سلسلة قرارات فاجأت العالم في الآونة الأخيرة، صدرت على غير المتوقع من المملكة العربية السعودية، حيث برز فجأة محمد بن سلمان كشخصية تصدرت المشهد السياسي في السعودية، وتزامن ذلك مع قرار السماح للمرأة بسياسة السيارة، وهي القضية التي شغلت الرأي العام سنوات طويلة، وسبق ذلك الحرب في اليمن، والتي دخلت السعودية فيها بكل ثقلها من خلال تحالف عربي. وتبع ذلك الحصار على قطر بالاشتراك مع الإمارات ومصر والبحرين.

أما عن استقالة الحريري فقد أصبحت من أبرز الموضوعات التي جعلت شبح الحرب يخيم على المنطقة بأسرها.

وفي هذا السياق، توالى التصريحات المنددة بالإخوان المسلمين وحركة حماس والدول التي تعتبرها السعودية متمردة على النظام العربي والنظام العالمي.

وبدأت الانتقادات للسعودية مع زيارة ترامب، حيث حشدت السعودية حضوراً عربياً وإسلامياً كبيراً، وتبرعات سخية للولايات المتحدة الأمريكية، بلغت حوالي نصف ترليون دولار..

نافذة على النظام السياسي

تلعب المملكة العربية السعودية دوراً بارزاً في السياسة الإقليمية والدولية بسبب ثقلها السياسي وقدراتها الاقتصادية وتحالفاتها. وقد عملت السعودية على حل العديد من الأزمات السياسية في المنطقة العربية، ومنها الأزمة الداخلية في لبنان، والوحدة الوطنية في فلسطين، وغيرها.

والسعودية ذات ثقل سكاني واقتصادي يؤهلها للعب دور سياسي مؤثر في المنطقة. فيبلغ عدد السكان في المملكة العربية السعودية حوالي 31 مليون نسمة، حسب إحصائيات عام 2015، منهم 11 مليون من المقيمين من غير السعوديين.

إغلاق «فجر» واعتقال «المعاليق» والحملة على الصحافة في السعودية

كتبت: جنان اسعيد وروند صبح

والصفحات الإلكترونية المؤيدة للحراك المطلي بعد أن قامت بدور كبير في دعوة الناس للاحتجاجات ونشر فضائح النظام.

وكانت السلطات السعودية قد اعتقلت في شهر فبراير 2012 حبيب علي المعاليق، وهو مصور ويشرف على موقع «شبكة فجر الثقافية» الإخباري الذي شارك بتغطية احتجاجات القطيف، وذلك في مقر عمله في مدينة الجبيل، وحكمت عليه بالسجن لمدة سنة، ومنع من السفر لخمس سنوات.

ومن الجدير بالذكر أن السلطات السعودية أفرجت عن المعتقل حبيب المعاليق بعد تجاوز حكموميته خمس سنوات، حيث بقي المعاليق معتقلاً 894 يوماً.

وقامت السلطات السعودية باعتقال حسين مالك السالم مدير موقع «شبكة فجر الثقافية» الإخبارية عندما كان في الجامعة التي يدرس بها في جبيل على إثر قضية حرية الرأي والتعبير عام 2012.

ويقول محمد عبد الدايم، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين أن هؤلاء الرجال الثلاثة محتجزون لأنهم تجرأوا على جمع ونشر معلومات تفضل الحكومة أن تظل مخفية، ويجب على السلطات أن تفرج عنهم فوراً وإعادة الخدمة للمواقع التي كانوا يديرونها.

يُشار إلى أن السلطات السعودية عملت على إعاقة التغطية الإخبارية للاحتجاجات في المنطقة الشرقية التي تطالب بإصلاحات سياسية ومزيد من الحقوق للمواطنين الشيعة في البلاد، ولم تسمح السلطات لأي صحفي محلي أو أجنبي بدخول المنطقة.



قامت عناصر المباحث السعودية معززة برجال الشرطة باختطاف جلال محمد آل جمال، مدير موقع «العوامية» الإلكتروني واقتادته لمكان مجهول، كما أغلقت السلطات السعودية صفحة «العوامية» الإلكترونية بعد أن كانت محجوبة عن القراء داخل السعودية.

ووفقاً للجمعية الأوروبية لحقوق الإنسان، فقد اتهمت المحكمة الجزائية المختصة في مدينة جدة آل جمال بالسعي للإفساد والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة، وانتاج وتخزين ما من شأنه المساس بالنظام العام، كما تضمنت قائمة التهم إنشاء موقع الكتروني والدعوة فيه إلى المظاهرات والخروج على ولي الأمر.

ويرى مراقبون أن السلطات السعودية سخرت استخباراتها للتعرف على المشرفين على المواقع

عقوبات قاسية بحق المطالبين بالتغيير السلمي في السعودية

كتب عنان أبو جاموس



حكمت المحاكم السعودية على مدافعين إصلاحيين ونشطاء وكتاب بارزين بالسجن لمدد طويلة، بل وحتى بالإعدام، بناء على اتهامات فضفاضة متصلة بالممارسة السلمية لحرية التعبير. ومن تلك الوقائع - في 21 ديسمبر/كانون الأول 2015، حكمت محكمة سعودية على زهير كتبي، المنتقد السلمي الذي طالب بإصلاحات سياسية داخلية، بالسجن 4 أعوام، وحظر للسفر 5 أعوام، وحظر من الظهور الإعلامي لمدة 15 عاما. ليست هذه القضية إلا أحدث حلقة في سلسلة من الأحكام القاسية ضد مطالبين سلميين بالتغيير على مدار العام الأول من عهد الملك سلمان. وقامت السلطات السعودية بالتضييق على زهير كتبي على كتاباته السلمية منذ التسعينيات، واحتجزته 6 مرات على الأقل، بحسب نشطاء سعوديين. توقيفه الأخير كان بعد ظهوره لمدة ساعة على برنامج «في الصميم» التلفزيوني على قناة «روتانا خليجية» الفضائية.

وتحدث زهير كتبي عمّا اعتبره إصلاحات ضرورية، منها تحويل البلاد إلى ملكية دستورية ومكافحة القمع الديني والسياسي وأدانت المحكمة كتبي في 21 ديسمبر/كانون الأول 2015 على جملة من الاتهامات الفضفاضة، منها «إثارة الفتنة» و«تهيج الرأي العام» و«تقليل هيبة الحكم» بحسب وثائق المحكمة التي اطلعت عليها هيومن رايتس ووتش. وتستند بالأساس إلى تغريدات الكتبي على تويتر وكتاباته ودعواته للملكية الدستورية. كما قررت المحكمة أن الظهور الإعلامي لزهير كتبي يخرق تعهده في 2013 بعدم «تهيج الرأي العام».

وبالإضافة إلى الدُكُم عليه بالسجن وحظر السفر والكتابة، فقد غُرم 100 ألف ريال سعودي، وأمر بحذف حسابه على تويتر والمواقع التي يديرها والتي ذُكرت في القضية.

وتقول المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط، سارة ويتسن: «يأمل المدافعون عن حقوق الإنسان أن يكبح الملك سلمان جماح قمع المعارضين السلميين في المملكة، لكن السلطات تضايق وتسجن الأفراد جراء التعبير سلميا عن آراء إصلاحية. على الملك إنهاء هذا الاعتداء المتصل والمستمر على حرية التعبير، وأن يُفرج عن جميع النشطاء السلميين والكتاب».

وتضيف ويتسن: «الأحكام العجيبة المُنزلة بالنشطاء والمعارضين السلميين تُظهر تعصب الحكومة السعودية البالغ إزاء المواطنين المجاهرين بالحديث عن حقوق الإنسان والإصلاح. على السعودية ألا

ترج بالناس وراء القضبان جراء آرائهم السلمية، ولا مكان لهذه القضايا قطعا في محكمة معنية بالإرهاب».

وأكدت أنه على مدار عام 2015 عوقب ما لا يقل عن 6 رجال، بينهم كتاب بارزون ومعارضون ومطالبون بالإصلاح جراء التعبير سلميا عن

المحكمة الجزائية المتخصصة 4 من المذكورين. وقد أنشئت هذه المحكمة في 2008 للنظر قضايا الإرهاب، لكن كثيرا ما تُستخدم في محاكمة المعارضين السلميين.

وفي 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 أيدت محكمة استئنافية السجن عامين

وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه حكمت محكمة سعودية على رجل فلسطيني بالسجن بتهمة الردة، بزعم إدلائه بتصريحات فيها ازدراء للدين أثناء انعقاد حلقة نقاش، وفي ديوان شعر يخصه أنكر أشرف فياض (35 عاما) الاتهامات وقال

- كانا من مؤسسي «جمعية الحقوق المدنية والسياسية» السعودية المحظورة. وقد سُجن بالفعل عدد من أعضائها جراء نشاطهم. أما الشخص الثالث فهو عبد العزيز السنيدي، وهو معارض مستقل. وتراوحت الأحكام من 8 إلى 10 أعوام، إضافة إلى حظر سفر من 8 إلى 10 أعوام، وقد ارتبطت جميع الاتهامات ضد الثلاثة حصرا بدعوات التغيير السلمية التي تبناها».

وبالإضافة إلى الإدانات المذكورة، فهناك أكثر من 12 ناشطا سعوديا بارزا يقضون عقوبات بالسجن لمدد طويلة نتيجة لنشاطهم السلمي، ومنهم وليد أبو الخير وفاضل المناسف، وقد دُكُم عليهما بالسجن 15 و14 عاما على التوالي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة نتيجة لنشاطهما السلمي بمجال حقوق الإنسان.

وتلجأ السلطات السعودية بشكل متكرر إلى نسب اتهامات إلى النشطاء الحقوقيين بسبب ممارستهم السلمية لحرية التعبير، في خرق لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث يكفل «الميثاق العربي لحقوق الإنسان» الذي صادقت عليه المملكة الحق في حرية الرأي والتعبير في المادة 32. وورد في إعلان «الجمعية العامة» للأمم المتحدة حول حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان «أن لكل شخص بمفرده وبلاشتراك مع غيره حرية نشر الآراء والمعلومات والمعارف المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو نقلها إلى الآخرين وإشاعتها بينهم».



أن رجلا آخر أدلى باتهامات ملفقة للشرطة الدينية السعودية إبان خلاف شخصي بينهما.

وفي أكتوبر/تشرين الأول حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على 3 رجال بالسجن لمدد مطولة في محاكمات منفصلة، اثنان منهم - عبد الكريم الخضر ود. عبد الرحمن الحامد

و2008 جلدة على مخلف الشمري، وهو ناشط حقوقي معروف، ومن أسباب هذا الحكم، حسب ما ذكر، «مجالسته للشريعة»، حيث سعى الشمري لتحسين العلاقات بين السنة والشيعة، وتصدّر عناوين الأخبار في 2008 عندما زار مسجدا شيعيا في القطيف، وصلّى إلى جوار قيادي شيعي إظهارا للتضامن.

آرائهم، دُكُم على أحدهم بالإعدام وعلى الآخرين بالسجن لفترات طويلة، وهناك 4 على الأقل أيضا مُنعوا من السفر للخارج لـ 5 إلى 10 سنوات. وواجه أغلبهم اتهامات فضفاضة ترمي إلى تجريم المعارضة السلمية بصياغات عامة ومبهمة، مثل «إثارة الفتنة» و«تقليل هيبة الحكم» و«تهيج الرأي العام»، حيث أدانت



الاعتقالات تطال الصحفيين الأجانب المقيمين في السعودية

جواد عصايرة وشهد الفارس



الوقت الذي اقتربت فيه مني سيارة ذات حجم كبير يقودها جندي ملثم وعلى المقعد المجاور له جندي آخر يجلس ووجهه نحو المقاعد الخلفية وسلاحه مصوب نحوي. صعدت السيارة وجلس جنديين عن يميني ويساري».

ويضيف الدفينة: «تحدثت المثلث بمكالمة لفتت نظري حولها إذ أنه حدد جهة البريد الوارد، وهي مدينة نجران السعودية التي تقع في الحدود الجنوبية مع اليمن حيث رئاسة شركتي، وتعتبر نجران جبهة مواجهة عسكرية شرسة مع الحوثيين والراحل علي عبد الله صالح، وتلقى عشرات الصواريخ والقذائف المدفعية الحوثية. وكنت قبل الاعتقال بأسبوع قد أنهيت زيارتي لها، وهي الثانية خلال شهر لاجتماعات مجلس إدارة الشركة التي كنت أتولى فيها مهام استشارية وبحثية ومهام تتعلق بالاستثمارات والمشاريع. لذا فليس من الطبيعي أن أستقبل طرداً أو رسالة بريدية من نجران التي كنت فيها أصلاً. كما أن أي إرسالية تخص العمل لا يتم إرسالها إلا بتوجيه مني».

«مما لفت نظري أيضاً أن المتصل أفاد بأن الطرد البريدي من مكتب اسمه الزاجل، وهذا الاسم بالتحديد هو الذي أستخدمه في الرسائل التي أوجهها ضد جهاز الأمن السوداني، ورئيسه محمد عطا، وكانت بعنوان «رسائل الحمام الزاجل»، ومنها الرسائل التي صدرت إبان العصيان المدني. لذا فقد كان واضحاً لي أن هناك شيئاً يحدث، خصوصاً وأنني كنت أتوقع الاعتقال، ونهبت له أسرتي التي هيأتها لذلك، وناقشني في ذلك بعض الأقارب والأصدقاء الذين طلبوا مني مغادرة السعودية والتوجه لأي دولة عدا السودان، ولكن كان قد فات الأوان»، يضيف الدفينة.

تخرج الصحفي علاء الدين الدفينة من جامعة السودان من كلية الإعلام والعلاقات العامة. اغترب في المملكة العربية السعودية لأحد عشر عاماً، وتم اعتقاله من قبل السلطات السعودية عام 2016 بعد تفتيش شقته الواقعة بمكة واقتياده إلى جهة غير معلومة إثر نشره لكتابات ضد جهاز الأمن السوداني.

ويروي الدفينة لصحيفة «الراكوبة» بعد خروجه من السجن أحداث ما حصل معه بقوله: «في تمام الثامنة والنصف صباح الاثنين 26 ديسمبر 2016 توقفت بجانب عدة سيارات فاخرة، وترجل منها العديد من جنود القوات الخاصة السعودية وقوات الطوارئ والأمن والاستخبارات وبعض عساكر الشرطة الذين وصلوا على متن دوريات الأمن، وتم تطويق المنطقة التي أوقفت فيها سيارتي، وأحاط بي بعض الجنود المثلثين والمدججين بالسلاح وسلاحهم مصوب نحوي».

ويضيف الدفينة: «لم يكن يظهر منهم سوى أعينهم، رجال تتدفق القسوة والشراسة من أعينهم، ذوي أجساد فارهة في الطول وأبدان ممثلة مفتولة العضلات، يضعون أصابعهم على الزناد وينظرون نحوي بحذر مصحوب بتأهب تام. وتحت حماية بنادقهم تقدم نحوي أحد الضباط وبيده قيود حديدية، وبسرعة شديدة وضع يده على الباب حتى لا أفتحه بينما أمرني بوضع اليدين في مقود السيارة».

ويكمل الدفينة حديثه قائلاً: «امتثلت لأمره بهدوء، وقام بتقييد يدي، وفتح باب السيارة وأمرني بالخروج منها بهدوء، وكان يساعدني على التزجل من سيارتي. وضع يده اليمنى على رقبتني، بينما كان يمسك يدي المقيدتين بيده اليسرى. وما إن وطأت قدمي الأرض حتى التف حولي الجنود المدججين بالسلاح، في نفس

وفي تصريح لموقع راديو «سوا» قال صحفيون سودانيون أن الأمن السعودي لم يوجه أي تهمة للحسين. ويتهم فريق صحيفة «الراكوبة» المخابرات السودانية بالضغط على نظيرتها السعودية لتوقيف زميلهم، ويتخوفون من قرار الرياض تسليمه إلى الخرطوم حيث يمكن أن يواجه مصيراً مجهولاً بسبب كتاباته.

منسق قسم شمال إفريقيا والشرق الأوسط في لجنة حماية الصحفيين بنيويورك، شريف منصور، في رسالة إلكترونية لموقع راديو «سوا» يقول: «نحن قلقون جداً على سلامة وليد الحسين في حال تم إجباره على العودة إلى السودان». وأضاف «أن للحسين الحق في توكيل محام لمعرفة الأسباب التي اعتقل من أجلها».

وجاء في بيان نشر على موقع «الراكوبة»: «تأكد لنا أن جهاز الأمن والمخابرات السوداني، ضالع في اعتقال الزميل وليد الحسين، وهذا السلوك ليس مستغرباً على جهاز أمن النظام السوداني الذي لم يدخر جهداً ولا وقتاً في تكميم الأفواه، والتضييق على الصحفيين والمدونين، داخل السودان وخارجه».

من الجدير ذكره أن السلطات السعودية قامت بترحيل الدفينة وتسليمه إلى الأمن السوداني بعد أن كان وضعه الصحي غير مستقر نتيجة تعذيب تعرض له قبل أن يتم ترحيله إلى الخرطوم.

اعتقال الصحفي وليد الحسين

وليد الحسين، صحفي سوداني مقيم في المملكة العربية السعودية منذ خمسة عشر عاماً، نشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية منذ الفترة الدراسية. قام بتأسيس موقع «الراكوبة» السوداني في عام 2005، حيث كان يعمل محرراً للموقع بمساعدة مجموعة من المثقفين السودانيين المتواجدين في مناطق مختلفة في العالم.

اعتقلته السلطات السعودية دون تهمة واضحة، وأصرت على ترحيله من الرياض إلى الخرطوم بسبب كتاباته التي لا تتماشى مع توجهات الحكومة السودانية. وفي حين تساءل الجميع عن سبب اعتقال وليد دون وجود تهمة، وجدوا أن المسألة أقرب لمسرحية ساذجة.

صحافة وصحفيون سعوديون تحت مجهر الحكومة

تقرير: محمد قبج وعزيزة جلولي



المنجد، كما اعتقلت الداعية الجماهيري وصاحب الشعبية الواسعة، نايف الصحفي، والكاتب والصحافي جميل فارسي، وأستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى في مكة، محمد البراك، والداعية الإسلامي محمد بن صالح المقبل».

إلى ذلك، أغلقت السلطات السعودية قنوات «فور شباب» التابعة للناشط المعتقل، علي العمري، فيما أرجع حساب القناة على موقع «فيسبوك» نبأ الإغلاق إلى «خلل فني».

أما موقع عكاظ السعودي فقد نشر مقالاً نقدياً بحق الصحفي جمال خاشقجي ينتقده بشكل هجومي، فقط لأنه نشر تغريدة يمدح فيها النظام القطري، حيث قامت الخارجية السعودية بإصدار بيان تنبراً فيه منه، وتهمته هي مدح النظام القطري في ظل الخلاف القائم بينه وبين السعودية.

المملكة العربية السعودية.

وتعليقاً على الحكم، قال جيمس لينتش، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن «الحكم على علاء برنجي بالسجن خمس سنوات أمر معيب للغاية. وهو آخر ضحايا الحملة القمعية الوحشية على الرأي السلمي المعارض في المملكة العربية السعودية، حيث يبدو أن الهدف هو الإخراص التام لأيّة أصوات، ولجميع من يجهرون بانتقاد السلطات».

ويضيف: «فإن يقبع شخص وراء القضبان لمجرد ممارسته حقه المشروع في حرية التعبير ودفاعه عن حقوق الآخرين في التعبير تشويه ما بعده تشويه لفكرة العدالة واقتلاع لها من جذورها، ويتعين على السلطات ضمان إلغاء إدانته والإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط».

وفي تقرير بعنوان «السعودية: المزيد من الاعتقالات والإغلاقات للقنوات»، نشر موقع عرب 48 بتاريخ 26_2017 أن حملة الاعتقالات التي شهدتها المملكة العربية السعودية خلال الفترة الماضية لم يسلم منها المثقفون والصحفيون. ومما جاء التقرير أن السلطات السعودية «تستمر بحملة الاعتقالات التي تشنها منذ ثلاثة أسابيع ضد عدد من الدعاة الإسلاميين والكتاب والمفكرين والشعراء، بتهمة مختلفة، من بينها رفض الهجوم على قطر».

ويفيد تقرير لموقع «العربي الجديد»، بأن السلطات السعودية اعتقلت كلاً من الداعية السوري المقيم على أراضيها، محمد صالح

هل طراً تغيير على سياسات المملكة العربية السعودية، داخليا وخارجيا، في مجال الحريات؟

إن المتتبع لحرية الصحافة في السعودية لا يجد الكثير من الحالات الموثقة للقمع الذي يتعرض له الصحفيون، بالرغم من الحديث عن الكثير من الانتهاكات بحق الصحافة. ولكن السياسة الدكتاتورية التي تتبعها السعودية، والتي تهدف إلى عدم إظهار تلك الانتهاكات للعلن، تجعلها في نظر العالم صورة الدولة الآمنة الخالية من المشاكل.

ولكن، بشيء من التفحص، استطعنا أن نصل إلى بعض الحالات بعد بحث طويل تشمل حالات اعتقال وتهجم على صحفيين:

* جاء في تقرير نشره موقع منظمة العفو الدولية بتاريخ 25 آذار / مارس 2016 بعنوان «السعودية: الحكم على صحفي بالسجن خمس سنوات لنشره تغريدات دليل آخر على استمرار الممارسات القمعية للسلطات السعودية».

ومما جاء بالتقرير أن الحكم على الصحفي علاء برنجي بالسجن خمس سنوات، وبالمنع من السفر لثلاث سنوات، وبدفع غرامة بقيمة 50,000 ريال سعودي (حوالي 13,300 دولار أمريكي)، لنشره سلسلة من التغريدات، انتهاك لا لبس فيه للقانون الدولي، وآخر الشواهد على عداء السلطات السعودية المتأصل للحق في التعبير السلمي.

فقد وجدته المحكمة، في 24 مارس/آذار، مذنباً بتهمة شملت، بين جملة أمور، «إهانة أولي الأمر»، و«تحريض الرأي العام»، و«اتهام ضباط أمن بقتل متظاهرين في العوامية»، في المنطقة الشرقية من



تونس.. الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل نحو الحرية

أنس أبو حمدة



الوزراء)، الذي يساهم في تنفيذ سياسات الدولة، والحكام المحليون للولايات والممثلون المحليون يتم تعيينهم أيضاً من قبل الحكومة المركزية، في حين يتم انتخاب مجالس البلدية.

يتكون البرلمان التونسي الآن من غرفة واحدة، وهي: مجلس نواب الشعب (مئتين وسبعة عشرة مقعداً). وكان البرلمان التونسي سابقاً يتكون من غرفتين وهما: مجلس النواب ومجلس المستشارين (مائتين وسبعة عشرة مقعداً)، ويوجد في البلاد حوالي مئتان وثمانية عشر حزباً، منها: الحزب الديمقراطي التقدمي، وحزب الوحدة الشعبية، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحزب النهضة.

أما السياسة الخارجية التونسية فهي تستند إلى جملة من المبادئ التي تترجم حرص تونس، كدولة محبة للسلام ومتعلقة بالشرعية الدولية، على تقوية أسباب التفاهم والتسامح والتضامن بين الدول والشعوب، وإضفاء مزيد من العدل والديمقراطية والتوازن في العلاقات الدولية، وتعميم الأمن والاستقرار والرخاء والتقدم لفائدة الإنسانية قاطبة.

وتتميز سياستها الخارجية بالبعثات الدبلوماسية مع العديد من دول العالم، منها دول الأمم المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي والإفريقي، إضافة إلى روسيا والولايات المتحدة، والعديد من الدول الآسيوية ودول الأمريكتين.

وبالنسبة للاقتصاد التونسي فإنه يتميز بالانفتاح على الاقتصاديات الأجنبية والتصدير والاستيراد من الدول الأخرى. ويوجد العديد من الصناعات في تونس، كالصناعات المعملية والغير معملية، وأيضاً قطاع المناجم والتنقيب عن النفط وقطاع الأشغال العامة والكبرى.

ومن مقومات الاقتصاد التونسي: السياحة، حيث تتوافر في تونس جميع مقومات الجذب السياحي. فهناك وعي سياحي عال على المستويين الرسمي والشعبي، ويجد السائح في تونس بغيته مهما تنوعت وتباينت.

ولكل جهة في البلاد موروثها الثقافي وعاداتها وتقاليدها، حتى وإن كانت متجانسة، فكل منطقة تنطوي على مأكولات، وأزياء تقليدية، وطرز معماري أو عادات محلية تمتاز بها عن الأخرى.

السواحل الرملية الممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط، عدا عن الخجان، كخليج تونس وخليج الحمامات، بالإضافة إلى الهضاب والصحارى، كما وأن فيها العديد من ينابيع المياه.

وتتدرج السياسة في تونس ضمن النظام الجمهوري للبلاد. فمنذ الاستقلال، سنة ألف وتسعمئة وستة وخمسين، وحتى عام ألفين وأحد عشر، كان النظام في تونس ديكتاتوري، وشهد رئيسين، هما: الحبيب بورقيبة لمدة



ثلاثين سنة، ثم زين العابدين بن علي لمدة ثلاثة وعشرين سنة. وبعد الثورة التونسية عام ألفين وأحد عشر، بدأت تونس انتقالها الديمقراطي، إذ تم إقرار الدستور الجديد وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية.

رئيس الجمهورية الحالي هو الباجي قايد السبسي، ورئيس الحكومة هو الحبيب الصيد. السلطة التشريعية القائمة في البلاد هي مجلس نواب الشعب، رئيس الجمهورية ينتخب لمدة خمس سنوات ويقوم بتسمية الوزير الأول (رئيس

دولة تونس وعاصمتها تونس، هي إحدى دول المغرب العربي، تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية على سواحل البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ مساحتها مئة وثلاث وستون كيلومتراً مربعاً.

ويبلغ عدد سكانها حوالي أحد عشر مليون نسمة، ويتألف المجتمع السكاني فيها من عدة مجموعات عرقية كالأمازيغيين، والأتراك، والزنوج الأفارقة، والصقليين، والعرب الشرقيين، والأندلسيين. ويتحدث سكانها اللغتين العربية والأمازيغية اللتين تعدان لغتين رسميتين فيها.

«هرمنا من أجل هذه اللحظة التاريخية»، هكذا صرحت حناجر التونسيين عشية هروب الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي منتصف الشهر الأول من عام ألفين وأحد عشر، مُنهيًا بذلك حياته السياسية التي امتدت لأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً، لتبدأ تونس بذلك مرحلة جديدة سادها الأمل منذ تلك اللحظة بالانتقال لدولة مدنية وديموقراطية مُزدهرة.

كانت تونس الشرارة التي ألهمت الحناجر العربية من المحيط إلى الخليج في فترة أطلق عليها «الربيع العربي»، وعلا صوت تلك الشعوب مطالبة بالحرية والعدالة، وكانت حرية الصحافة من أبرز المطالبات التي نادى بها مثقفو تلك البلدان.

تعتبر تونس من الدول العربية القليلة التي مُنحت الصحافة فيها هامشاً نسبياً من الحرية بعد الثورة، حيث يؤكد معز زبود، الإعلامي والباحث في علوم الإعلام والاتصال خلال تصريح لصحيفة «القدس العربي»، أن منسوب حرية التعبير الذي تحقق لوسائل الإعلام التونسية بفضل أولى ثورات «الربيع العربي» عام 2011، لا يزال مرتفعاً جداً، وهو ما جعلها تترجع دون منافسة، على عرش حرية الصحافة على الصعيد العربي، لا سيما أن تونس تحتل المرتبة الأولى عربياً في التصنيف العالمي لحرية الصحافة خلال عام 2016.

لكن هذا الهامش سرعان ما تبدل بحسب تقارير صادرة عن مؤسسات لحقوق الإنسان ومنظمة «صحافيون بلا حدود»، والتي تشير إلى تعرض عدد من الصحفيين لانتهاكات ومحاكمات وحتى التهديد بالقتل في بعض الأحيان.

وفي السياق ذاته يؤكد خليل الحناشي، رئيس منظمة «صحافيون بلا حدود» في حديثه لصحيفة «القدس العربي»، أن آخر القلاع الحصينة بعد أحداث الثورة التونسية هي تلك المتعلقة بحرية التعبير والحق في النفاذ إلى المعلومة في إطار حق دستوري يكفله دستور الجمهورية الثانية الصادر في يناير 2013. بيد أن هذه القلعة بدأت بدورها تشهد، في رأيه، بعض محاولات الاختراق التي تقف وراءها الحكومة الحالية برئاسة يوسف الشاهد، والذي أقر مرسوماً يقضي بعدم التصريح أو تقديم معلومات للصحافيين، وفقاً للمنشور الحكومي عدد 4.



حرية الصحافة

FREEDOM OF PRESS

تونس

10 شباط 2018

الصحافة الاستقصائية في تونس.. رأس الحربة في مكافحة الفساد

تقرير: دانا خضير



عدة. ومن أهم الأشياء التي اشتغلت عليها هي تعقب المال والفساد لدى السياسيين بصفة عامة أو مسؤولي الحكومات، أو تعقب الفساد في المجال الرياضي مثل التلاعب بنتائج المقابلات والفساد المالي المتفشي لدى إدارات الأندية الرياضية واتحادات كرة القدم على سبيل المثال.

ويشير ستيري إلى أن من أهم المخاطر التي تواجه الصحفي الاستقصائي هي الاغتيال عند الوصول إلى الحقيقة. ففي كولومبيا مثلاً تسجل أعلى نسبة اغتيال الصحفيين الاستقصائيين. ويعود نقص الصحفيين الاستقصائيين في العالم العربي إلى ثلاثة أسباب رئيسية: أولاً صعوبة النفاذ إلى المعلومة في أنظمة تفتقد إلى الديمقراطية، أو حتى في الديمقراطيات الناشئة حيث يصعد النفاذ إلى المعلومة المتأخرة.

ويضيف ستيري أن التحقيقات الاستقصائية تتطلب، من ناحية ثانية، إمكانيات مادية ولوجستية على المؤسسة الإعلامية أن توفرها لصحفييها الاستقصائيين لتمكينهم من إنجاز تحقيقاتهم، مشيراً إلى أن عامل الوقت الذي على المؤسسة الإعلامية أن توفره لصحفييها الاستقصائيين، هو السبب الثالث لنقص هذا التخصص في العالم العربي. فهناك تحقيقات يمكن أن تمتد على مدى سنوات للوصول إلى الحقيقة.

من العمل الصحفي في الكشف عن الفساد والإخلال في مختلف القطاعات، وهذا النوع يتلاءم مع منسوب حرية التعبير في تونس بعد ١٤ جانفي/يناير ٢٠١١، وتوفر بيئة تساعد على نشر هذا النوع في الإعلام العمومي والإعلام المستقل.

تضيف حميدة أن «المخاطر التي تواجه الصحفي الاستقصائي تكمن في تعرضه للضغوط والتهديد من قبل أصحاب النفوذ الذين يكشف تلاعبهم، وهذه التهديدات قد تصل إلى محاولات التصفية الجسدية. والجانب الثاني من المخاطر يكمن في غياب آليات الحماية، سواء داخل المؤسسة أو في الخارج»، والمخاطر تتعلق أيضاً بعلاقته بمصادر الخبر حيث يجب أن يسعى إلى حماية مصادره.

وتشير حميدة «أنه من الطبيعي أن يكون عدد الصحفيين الاستقصائيين ضعيف. فعلى مستوى العالم هم يمثلون أقل من 3 بالمائة من مجموع الصحفيين. ومع ذلك تزعزق قلة عدد الصحفيين الاستقصائيين في البلدان العربية إلى تقلص فرص النشر والبحث وعدم اهتمام معظم وسائل الإعلام بهذا الشكل الصحفي».

من جهته يقول أشرف ستيري، الصحفي الاستقصائي التونسي: «درست صحافة الاستقصاء إيماناً مني بكشف الفساد في ميادين

تعدد الصحافة الاستقصائية من الفنون الصحفية التي تأخذ طابع التحدي والجرأة في سعيها للوصول لحقيقة غامضة تهم قطاع كبير في المجتمع، وعادة ما يتعرض الصحفي المتخصص فيها للمخاطر والتحديات، خاصة في الدول التي تضع معوقات أمام حرية الصحافة.

وللوطن العربي تجربة طويلة مع الصحافة الاستقصائية، خاصة في الدول التي عانت من دكتاتورية مطلقة في الحكم. ومع الثورات التي اجتاحت العديد من الدول العربية، أصبح هذا النوع من الصحافة يأخذ طابعاً شمولياً في الكشف عن قضايا وخفايا لفتترات ما قبل وبعد هذه الثورات. وتعتبر تونس واحدة من الدول العربية التي شهدت ثورة أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي بداية عام 2011، وتلت هذه الثورة تغيرات في قطاع الصحافة والحرية المنطوية تحت هذا القطاع، حيث انتشر هذا النوع من الفنون الصحفية في تونس، وأخذ منحى التميز والتطور خلال السنوات القليلة الماضية.

تقول حميدة البور، مديرة معهد الصحافة والعلوم والمعلومات في تونس حول موضوع الصحافة الاستقصائية: «أطلقت الماجستير المهني في الصحافة الاستقصائية في معهد الصحافة لمزايا هذا النوع

إغلاق «الثورة نيوز» يثير جدلاً واسعاً في تونس

تقرير: زهرة شتية وهديل قطب



في السادس من إبريل من العام 2016، حضرت قوات أمنية في تونس إلى مركز صحيفة «الثورة نيوز» لمنعها من الصدور، بمقتضى أحكام الطوارئ المطبقة بقرار من وزارة الداخلية التونسية. وحسب ما أفاد أحد العاملين بالصحيفة بأنه توجه مع زملائه إلى المطبعة للحصول على العدد الأسبوعي من الصحيفة، لكن صاحب المطبعة أعلمهم بأنه تم إصدار قرار من وزارة الداخلية التونسية بإغلاق الصحيفة ورفض تسليمهم النسخ المطبوعة.

وتعيش الصحافة المكتوبة في تونس وضعاً لا تحسد عليه، جعل بقاءها في المشهد الإعلامي مهدداً بالانقراض نتيجة تصاعد تأثير شبكات التواصل والمواقع الإلكترونية، ووسائل الإعلام السمي والبصري، ما أدى إلى تراجع مبيعاتها وحجم إعلاناتها، في وقت تعاني فيه من ارتفاع التكاليف.

يقول أشرف ستيري، الصحفي الاستقصائي التونسي: «قبل إصدار قرار إغلاق الصحيفة ومنعها من الصدور، تم الحكم على مدير الصحيفة ومالكها محمد ناعم الحاج منصور بالسجن لمدة سنة ونصف سنة من قبل المحكمة الابتدائية في محافظ أريانة التونسية، حيث جاء هذا الحكم على خلفية السب واستعمال وسائل اتصال عمومية للإساءة للغير، بالإضافة إلى سجنه لمدة شهر بتهمة السب العلني لأشخاص من خلال صحيفته. وما زالت تلك الصحيفة مغلقة».

وتتمت إحالة مدير صحيفة «الثورة نيوز» للمحاكمة بعد مطالبة العديد الوطنية للصحافيين التونسيين، وجمعية القضاة التونسيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، باتخاذ إجراءات قانونية ضد الصحيفة ومديرها، بعد تماديها في الإساءة لبعض التونسيين من خلال نشر مقالات فيها إساءة لهم ولعائلاتهم دون حجج وبراهين قانونية. واعتبرت المنظمات أن الصحيفة «اعتمدت على الشبهات وتصفية الحسابات الشخصية مع عديد الأطراف الفاعلة في المشهد الإعلامي التونسي، ومنهم مديرون عامون لمؤسسات إعلامية رسمية، ونقيب الصحفيين التونسيين، وهي مقالات اعتبرت متعارضة مع أخلاقيات المهنة الصحفية، الغاية منها تصفيات حسابات مهنية وسياسية».

من جهة أخرى، قال مصدر ماذون بوزارة الداخلية التونسية، في توضيح بخصوص قرار وزير الداخلية الصادر يوم 3 إبريل 2017، والمتعلق بتجسير صدور صحيفة «الثورة نيوز»، أن الوزارة هي السلطة تنفيذية تنفذ القرارات والقوانين، بما في ذلك قانون الطوارئ، مضيفاً في هذا الصدد أن «على المعني بالأمر التوجه للقضاء».

وأشار المصدر في تصريح لوكالة «تونس إفريقيا للأخبار»، حول مواقف الهياكل المهنية الراضية للقرار، إلى أن «النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين سبق لها أن أدانت التناول الإعلامي للجريدة المذكورة للشأن العام وللتجاوزات المهنية والأخلاقية التي تقوم بها من شتم وابتزاز وهتك للأعراض، والمعوقات الشخصية، وتوظيف الجريدة لغرض تشكيل مجموعات ضغط وابتزاز للأشخاص والمؤسسات، وبعض المسؤولين في مؤسسات الدولة».

يُشار إلى أن صحيفة «الثورة نيوز» تأسست بعد الثورة التونسية في عام 2011، واتبعت منهجاً فضائحياً في تداول المواضيع السياسية، ما اعتبره كثيرون نوعاً من تصفية الحسابات السياسية من دون دليل.



مبروكة خذير.. قصة نجاح صحفية تونسية

كتبت: سعاد بشير وألاء ابو ذراع

المرأة الإعلامية..

وتضيف خذير: «أما بالنسبة لحرية الصحافة في تونس، فلا تزال موجودة، فلم أتعرض لأي مضايقات منذ رحيل النظام الدكتاتوري. ولكن هناك محاولات معزولة لتدجين الإعلام من جديد، علاوة على أن ما يقلقني هو صحافة التسطيح والتفاهات والإشاعة، لأن الإعلام التونسي اليوم يعتمد على صناعة رأي عام تافه والتعاطي مع الواقع بسطحية كبيرة».

وتقول خذير «أن هناك أمثلة لصحفيين نجحوا في الارتقاء بالمهنة، وهم مهنيون ويستحقون كل الإحترام. بمعنى أنني أعتقد أن بإمكان الإعلاميين أن يستفيدوا أكثر من حرية التعبير الموجودة، وأن نحسن معاً أداءنا، ونطور الإعلام التونسي حتى يواكب الانتقال الديمقراطي».

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن مبروكة خذير مراسلة صحفية لقناة دويتشه فيله الألمانية بتونس، ومدرسة في مجال الصحافة مع أكاديمية دي دبليو DW بشمال أفريقيا، وتعمل كصحفية استقصائية مع جريدة إنكيفادا التونسية، وشبكة أريج، وموقع مراسلون، وهي



سيما ميدان الإعلام. فأنا صحفية، ومصورة، ولا أرى أي فرق بيني وبين معشر الرجال من الإعلاميين سوى الجانب العائلي غالباً. فالمرأة الصحفية ليست امرأة تعمل في مكتب، ولا تلتزم بدوام يومي، وأنا كثيرة السفر والتنقل. لذلك أحياناً أتحمل أعباء أكثر من الرجل، وهناك مشقة وتضحية وتجاوز على مصالح أخرى في عمل

«نعيش واقعاً مؤلماً يؤرق الكثيرين دون أن نعلم. بعد الثورة في تونس أصبح هناك هامش كبير من الحريات، فانكسرت القيود، وخرج السود في مظاهرات ينددون بالتمييز. ومثلما انكسرت قيودهم فقد انكسرت قيود الإعلاميين أيضاً ليصبح الحديث في مثل هذه الظواهر أمراً متاحاً وضرورياً حتى نكشف ما خفي من جوانب مريرة». هكذا فسرت مبروكة خذير، الصحفية التونسية، سبب اختيارها فكرة فيلمها الوثائقي «أحفاد العبيد» الحاصل على جائزة أفضل فيلم في الدورة الخامسة لمهرجان تطوان الدولي لسينما الحب والسلام عام 2017.

ويغوص فيلم «أحفاد العبيد»، لصاحبته مبروكة خذير، في حكايات توثق التمييز العنصري في شتى مجالات الحياة: العلاقات الاجتماعية والعاطفية، ووسائل التنقل والتعليم، وحتى التمييز العنصري الذي تمارسه مؤسسات الدولة ذاتها، سواء بوعي منها أو بغير وعي، بظاهرة الظاهرة. تقول مبروكة: «ليس من الضروري أن تدرس الصحافة لكي تكون صحفياً ناجحاً، فهناك من لم يدرسوا الإعلام وتكونوا خارج معهد الصحافة وعلوم الأخبار، ولكنهم الآن رواد في عالم الصحافة. فمهنة الإعلام تكتسب إذا تواجد لديك زاد معرفي ولغوي وثقة بالنفس وثقافة عامة».

تضيف مبروكة: «بالنسبة لي، ليس هناك فرق بين الرجل والمرأة في الإعلام، فنحن نعمل بشكل متواز. وفي تونس قطعت المرأة أشواطاً كثيرة، وكانت دائماً في مقدمة الصفوف في كل الميادين،

حين تصبح الصحافة جريمة

التحول الديمقراطي لم يمنع الأمن التونسي من الاعتداء على الصحفيين

محمد شاويش وعمر نوبة



الشرطة قامت بالإعتداء عليه أيضاً، علماً أن أحد الموظفين وقف شاهداً على تلك المناوشة وما تعرضت له أنا ورئيس التحرير من عنف ودفع وشتم».

وينهي السويسي حديثه قائلاً: «أجريت بعد ذلك، وفي نفس اليوم، فحصاً طبياً شاملاً على إثر الاعتداء الذي تعرضت له، وحصلت على تقرير طبي مفصل وراحة إجبارية لمدة خمسة عشر يوماً، وقدمت شكوى إلى وكيل الجمهورية، وإلى الآن لم يتم استدعائي لسماع أقوالي، حيث يتضمن الملف الذي قدمته الشهادة الطبية التي فيها الأضرار الناتجة عن عملية الاعتداء، والتسجيل الصوتي الذي يؤكد عملية الاعتداء خلال عملية الاعتقال، إلى جانب شهادة الخبير القانوني الذي عاين الأضرار وعملية الاحتجاز، والاعتداء الثاني أمام مركز الأمن».

من جهتها أكدت منظمة «مراسلون بلا حدود» أنه لا مبرر لاستخدام العنف ضد الصحفي أثناء قيامه بوظيفته، حيث أدانت المنظمة بشدة هذا الاعتداء، داعية في الوقت ذاته إلى فتح تحقيق في أسرع وقت ممكن لتسليط الضوء على ما يمثل حادثة غير مقبولة في دولة ديمقراطية.

وفي سياق متصل، رفض ياسر مصباح، وزير مكتب الإعلام والاتصال في وزارة الداخلية الإجابة على الأسئلة التي وجهتها له منظمة مراسلون بلا حدود في اتصال هاتفي، في الوقت الذي ذكرت فيه النقابة الوطنية للصحفيين في تونس أن رئيس مركز الشرطة قدم اعتذاره لحمدي السويسي بعد تدخل وزارة الداخلية التي قالت أن المشكلة ناتجة عن حالة التباس.

من جهة ثانية، أفاد الصحفي والمنتج بإذاعة الديوان بصفاقس أحمد البهلول في تصريح لموقع نسمة أن الوقفة الاحتجاجية التي نظمها الصحفيون هي وقفة احتجاجية مساندة للصحفي بإذاعة الديوان حمدي السويسي الذي تعرض للإعتداء بالعنف الشديد من قبل عدد من قوات الأمن، مؤكداً أن ما تعرض له السويسي وبين عمر لا يشرف تونس الثورة التي قطعت مع هذه الممارسات

«كنت على البث المباشر حين جاء ثلاثة من رجال الأمن وبدأوا برفع أصواتهم وإطلاق التوبيخات الموجه إلي وطلبوا مني مغادرة المكان، بدوري قمت بتقديم نفسي أكثر من مرة على أنني صحفي، ولكنهم تعمدوا على انتزاع هاتفي وضربي بوحشية»، هكذا بدأ حمدي السويسي، صحفي تونسي من ولاية صفاقس ويعمل في إذاعة الديوان بالحديث عن الاعتداء الذي تعرض له خلال عمله كصحفي.

حدثت بالفترة الأخيرة مشاكل بين أولياء الأمور ومدرسة عقبة بن نافع في الحي البري في ولاية صفاقس، والسبب في ذلك أن أولياء الأمور معترضين على وجود معلمة، حيث اتهمتها أسر بعض الطلاب بالكفر «والتأثير بشكل سلبي على الأطفال».

يقول السويسي: «كنت في مكان الحادث الساعة الثامنة صباحاً بتاريخ 18/9/2017، وكنت على دراية من قبل بأنه ستحدث بعض المشاكل بين مدرسة عقبة بن نافع وأولياء الأمور، وعندما بدأت المشاكل تواجدت في المكان قوات أمنية مكونة من حوالي 20 شرطي، وانطلقوا في تفريق الحاضرين من أولياء الأمور وبعض الساكنين، والذين قدر عددهم بحوالي 20 شخصاً، بينهم 15 امرأة».

يتابع السويسي «كنت بين الحاضرين، وشاهد عيان على الحدث، ولكن الخلاف تطور، وازداد الأمر توتراً بين الأمن والحضور. ابتعدت قليلاً عن المكان واتصلت بالإذاعة التي أعمل بها، وطلبت بأن أقوم ببث مباشر للحدث، وبالفعل بدأت بالبث المباشر والتي تم إيقافه باعتداء قوات الأمن على بالضرب العنيف، وإلقاء الشائتم القذرة، حيث بدت تلك التغطية الصحفية بالجريمة».

ويضيف السويسي «قاموا بإحتجازي أنا وبعض أولياء الأمور في غرفة مغلقة، في هذه الأثناء اتصلت برئيس التحرير مهدي بن عمر هاتفياً لاتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة، وجاء الخبير القانوني المكلف بالحادثة لمعالجة عملية الإيقاف والعنف الذي تعرضت له، وحاول بن عمر الاستفسار عن سبب الاعتداء الموجه ضدي، إلا أن

القومية والتي تسعى إلى تأسيس علاقة جديدة مع أمن جمهوري يضمن الحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير.

يذكر أن تونس تحتل المرتبة 97 من أصل 180 دولة ضمن مؤشر حرية الصحافة لعام 2017 الذي نشرته منظمة مراسلون بلا حدود.



قطر تتجاوز مرحلة الخطر



يبلغ عدد سكان قطر حوالي مليوني نسمة من المقيمين فيها منهم 77.5% مسلمون، 8.5% مسيحيون، 14% أخرى كالهندوسية وغيرها من الديانات الهندية، يدين القطريون بدين الإسلام وتنتشر المساجد في قطر بكثرة، وتعتبر قطر دولة إسلامية، دينها الرسمي الإسلام. وتتواجد أقليات من العمالة الأجنبية من الهندوس والمسيحيين وغيرهم. وقد تم بناء كنيسة للكاتوليك في قطر لتتيح المجال للمسيحيين المقيمين في البلاد بأداء شعائر دينهم.

يتعدد التوزيع العرقي في قطر حيث تبلغ نسبة العرب 40% والهنود 18% والباكستانيون 18% والبرانيون 10% وجنسيات أخرى تتراوح نسبتهم 14% اللغة الرسمية في قطر اللغة العربية ذات اللهجة الخليجية بالإضافة الى اللغة الرسمية يوجد لغات أخرى كالانجليزية، والفلبينية و لغات أوروبية أخرى حسب الوافدين.

يعتبر الريال القطري الذي يرمز له QAR عملة دولة قطر الرسمية، ويتكون الريال الواحد من مئة درهم وبالإضافة الى العملة الرسمية يوجد الدولار الأمريكي.

تقرير: ياسمين ابو هنطش

قطر دولة صغيرة تقع في قلب الخليج العربي إلى الغرب من المملكة العربية السعودية. ورغم صغر حجمها، إلا أنها استطاعت أن تتبوأ مكانة مرموقة من حيث النشاط السياسي والاقتصادي. وقد لعب النفط دوراً كبيراً في دعم هذا الدور والوصول بها إلى موقع متقدم في التأثير السياسي.

إلا أن قطر، بالإضافة إلى النفط، امتلكت نقطتي قوة، جعلتا منها مصدراً لقلق الكثير من الدول المحيطة: الأولى هي السياسة التي تتبعها حكومة قطر تجاه قضايا المنطقة، حيث تلعب دوراً مهماً في التأثير على مسار الصراعات والعلاقات السياسية للعديد من الدول، ثم قناة الجزيرة أكثر المحطات التلفزيونية مشاهدة في العالم، والتي تشكل بذرة شبكة الجزيرة التي تملك عدداً من القنوات الفضائية بلغات عدة ومركز أبحاث ومركز تدريب، مثلت الجزيرة منبراً مهماً لهذه السياسة القطرية، وتناولت قضايا حساسة، اعتبرها الكثيرون تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لتلك الدول. وكما ذكر في موقع ويكيبيديا أنه

كيلومتروهي منطقة رملية توجد بها عدد من المداخل البحرية ومطلة على جبل العيد الذي يقع في المملكة العربية السعودية. ومنطقة الزبارة وهي أحد المناطق الأثرية في دولة قطر وتبعد 90 كيلومتر شمال العاصمة.

العاصمة مسافة 70 كيلومتر تقريباً، وتتكون من كثبان رملية كبيرة قريبة جداً من الشاطئ الرملي، ويوجد بها فندق يتكون من غرف فندقية وفلل مطلة على الشاطئ ومنطقة خور العديد تبعد عن العاصمة مسافة 95

يوجد في دولة قطر عدد من الأماكن السياحية في عاصمتها الدوحة وخارجها فهناك معلم سياحي عتيق وهو سوق واقف الشعبي الذي يقع في وسط العاصمة وعدد من المراكز التجارية أيضاً. ومنطقة سيلين تبعد عن

هل يدعم الإعلام القطري جبهة النصرة في سوريا؟ وما هو دور قناة الجزيرة؟

تقرير: ياسمين ابو هنطش

اعتراضهم على أسلوب إعداد التقارير حول الأزمة السورية. وذكروا أن الجزيرة دفعت 50000 دولار لتفريب هواتف ووسائل اتصال عبر الأقمار الصناعية لثوار سوريا. وختم هاشم قائلاً: «كانت القناة تتخذ موقفاً محدداً من الأحداث. وقد تدخلت في كل تفاصيل التقارير المعدة عن الثورة السورية.»

جدير بالذكر أن أحمد إبراهيم، المسؤول عن التغطية الإخبارية للجزيرة في سوريا، هو شقيق أحد الأعضاء البارزين في «المجلس الوطني الثوري» المعارض. وحسبما ذكر، مارست الجزيرة ضغوطاً على صحفييها لاستخدام لقب «شهيد» على قتلى الثورة السورية، بينما لم تمنح قتلى القوات الموالية للحكومة هذا اللقب

وفي تصريحات للمستشار في الجيش الحر أسامة أبو زيد، أشار فيها إلى تكرار «سقطات» قناة الجزيرة التي تدل على انحيازها لتنظيم القاعدة في سوريا.

واتهم أبو زيد -في تصريحاته لموقع «الدرر الشامية» السوري- قناة الجزيرة بأن سياستها التحريية بما يخص سوريا، متأثرة بتيار موال للقاعدة يعمل بداخلها، محذراً أن تلك السياسة تصب في مصلحة روسيا بالدرجة الأولى، التي تحاول التسويق لتدخلها في سوريا على أن هجماتها على حلب تستهدف «جبهة النصرة».



بأنها داعمة بشكل كبير للثوار، بينما تشيطن الحكومة السورية. واقتبست صحيفة «السفير» اللبنانية مشاهد محذوفة لمقابلات تظهر قيام طاقم القناة بتدريب شهود العيان وتلفيق تقارير عن الظلم الذي تمارسه الحكومة السورية. وأشارت إلى رسائل إلكترونية داخلية مسربة تبين أن الجزيرة أصبحت خاضعة لسياسة أمير قطر الخارجية الجازمة التي تدعم ثوار سوريا وتؤيد التدخل العسكري في البلاد.

في مارس 2012، استقال مراسل الجزيرة علي هاشم واثان آخران من عملهم بسبب

النجار شدد على أن دور قطر الرئيسي في سوريا؛ هو تمويل الإرهاب وتخريب الثورة السورية، مشيراً إلى أن الدوحة تعمل أحياناً على دعم منظمات الإغاثة «لكن هذا فقط مجرد غطاء للحقيقة».

و كما ذكر في موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة انه في أعقاب اندلاع الثورة السورية عام 2011، اتخذت قطر عبر منبرها الإعلامي «شبكة الجزيرة» موقفاً داعماً للتنظيمات المتشددة لذلك انتقدت الجزيرة بسبب تغطيتها المعيزة للثورة السورية، ووصفت تقارير القناة

اتهامات عديدة وُجّهت إلى قطر على المستوى الإقليمي والدولي بدعمها للإرهاب، خاصة في دول الصراع بالشرق الأوسط وعلى رأسها سوريا، فالعلاقة بين قطر وتنظيم القاعدة أو ذراعها السوري «جبهة النصرة» ظلت محل شبّهات، واتهامات بتقديم الأولى الدعم المالي لتنظيم الارهابي.

كما ذكر الموقع الاخباري «مصرأوي» أن يوسف العُتيبة السفير الإماراتي في واشنطن، إن الدول المقاطعة لقطر (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) لديها الأدلة المثبتة بإدانة الدوحة في دعمها للمليشيات المسلحة في سوريا، كما أن هناك أدلة تثبت دعم حكومة قطر لتنظيم القاعدة عن طريق جبهة النصرة في سوريا.

لم يكن هذا الاتهام هو الأول من نوعه الذي يُوجه للدوحة، فقد سبقته اتهامات عديدة من مختلف الدول العربية تؤكد دعم قطر لجبهة النصرة، بل وتنظيم «داعش» الإرهابي أيضاً.

المعارض السوري تيسير النجار، أيد هذه الاتهامات حيث وصف قطر بأنها «الكفيل الأول بتمويل التنظيمات الإرهابية بعد إيران»، وأن قطر مرتبطة بإيران ولذلك فهي مرتبطة بتنظيم القاعدة، قائلاً «قطر وإيران وجهان لعملة واحدة».



قطر تخسر الخليج لعيون إيران



عن فرص للمستثمرين القطريين في إيران. وعلى هذا الصعيد وقع البلدان منذ 1991 اتفاقيات عدة في مجال النقل الجوي والتعاون التقني والعلمي والثقافي والتعليمي حسب الجزيرة.

تطوير العلاقات الاقتصادية مع إيران على مختلف الصعد، خاصة لجلب الاستثمارات الإيرانية وتغيير وجهة مستثمرين إيرانيين من أماكن أخرى في الخليج إلى الدوحة. كما أنها تبحث

مصالحتها في الحقل المشترك، خاصة أن إيران فتحت باب الاستثمار في هذا الحقل. وتبلغ حيث هذا الحقل 9700 كم2، تمتلك قطر 6000 كم2 منه. من ناحية أخرى، فإن قطر تحاول

في أية لحظة - بحسب قولها.

أما على صعيد العلاقات السياسية والدبلوماسية، فقد وقعت قطر العديد من الاتفاقيات مع طهران، وكان البلدان وقعا في أكتوبر 2015 اتفاقا أمنيا عسكريا تحت مسمى «مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة»، حيث التقى في أكتوبر 2015 قائد حرس الحدود الإيراني قاسم رضائي بمدير أمن السواحل والحدود في قطر علي أحمد سيف البديد. وقد أفضى اللقاء بينهما إلى توقيع اتفاقية تعاون لـ «حماية الحدود المشتركة» بين البلدين، وذلك بعد عقد 12 اجتماعا قبل آخر اجتماع لمسؤولين أمنيين للبلدين في 2015. وشمل الاتفاق الأمني العسكري «إجراء تدريبات عسكرية مشتركة» أيضاً، مما جعل المراقبين يصفون تلك الاتفاقية خطوة على طريق انسحاب الدوحة من مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت قطر قد رحبت باقتراح إيراني لإنشاء «منظمة دفاعية أمنية إقليمية»، وذلك خلال حكم محمود أحمدني نجاد وحضوره في اجتماع قمة مجلس التعاون.

وإيران تعلم جيداً أن قطر لها نفوذ بين المجموعات المسلحة المنتشرة في المنطقة، الأمر الذي دفع طهران التي تقود هي الأخرى ميليشيات طائفية مسلحة في مناطق الصراع إلى المزيد من التنسيق بين البلدين للحيلولة دون اصطدام غير متوقع يضر مصالحهما، حسب قناة العربية. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، نشير إلى سيطرة «جبهة النصرة» على منطقة عرسال اللبنانية 2013، حيث أسرت عدداً من القوات اللبنانية ومن أعضاء حزب الله. وهنا جاء الدور القطري من خلال الاتصال بإيران وحزب الله اللبناني، لإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين الشيعة من الجيش وحزب الله.

وحاولت قطر دائماً الاستفادة من الخلافات بين طهران وأغلبية الدول الأعضاء في مجلس التعاون خدمة لمصالحها الضيقة، نظراً للشكوك التي تساورها، خاصة إزاء كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. وهذا يفسر إصرار الدوحة على «اعتبار إيران جزءاً من الحل الأمني في المنطقة»، ورفضها اعتبار طهران جزءاً من المشكلة.

أما على الصعيد الاقتصادي فكان أهم ما يربط البلدين هو حقل الغاز المشترك بينهما في مياه الخليج العربي، وهذا بات عاملاً إضافياً يجعل قطر لا تبتعد عن طهران حفاظاً على

تقرير: حسني صعبانة

خسرت قطر العلاقة مع جيرانها من دول الخليج بعد العديد من التصريحات التي غازل بها أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني العاصمة الإيرانية طهران ومدح سياستها، حيث قال إن بلاده «نجحت في بناء علاقات قوية معها، نظراً لما تمثله إيران من ثقل إقليمي وإسلامي لا يمكن تجاهله، وليس من الحكمة التصعيد معها، خاصة أنها قوة كبرى تضمن الاستقرار في المنطقة عند التعاون معها، وهو ما تحرص عليه قطر من أجل استقرار الدول المجاورة، فيما وصف حزب الله بالحزب المقاوم» على حد زعمه، كما ذكر التلفزيون الإيراني (قناة العالم الإخبارية).

بعد هذا التصريح، انقسمت آراء المحللين السياسيين ما بين داعم لقطر وآخرين محذرين من تصريحات تميم بن حمد آل ثاني. فقد جاءت بعض التصريحات المضادة لقطر، وأبرزها: «لا ينبغي على إيران أن تعول على مواقف أمير قطر الأخيرة تجاهها، فلا يخفى على أحد دعم قطر للجماعات الإرهابية لاسيما داعش»، توصية خرج بها محلل إيراني في أحد التقارير على موقع التلفزيون الإيراني بعد ساعات من تصريحات أمير قطر حول إيران.

فيما أكد آخر على أنه لا ينبغي أخذ السياسات الإعلامية لأمير قطر على محمل الجد، قائلاً: «هناك اختلافاً بين السماء والأرض في السياسات الإعلامية والإعلانية لدولة قطر».

على الجانب الآخر كان هنالك داعمون للدوحة وغزلها بطهران. وعلى عكس التوصيف الدائم من إعلام طهران لقطر بالدولة الراعية للإرهاب، وتمدّد بعرب التطرف في المنطقة، خرجت بعض وسائل الإعلام للاصطياد في الماء العكر، وإذكاء الفتنة القطرية الخليجية، حيث قال تقرير بثه التلفزيون الإيراني للمحلل راض محمد مراد، إن قطر ضحية مؤامرات سعودية وأمريكية في المنطقة، معتبراً أن هناك مؤامرة تم طيخها وراء الستار بين الرياض وواشنطن بشأن قضية التطرف، كي يتم إغفال الدور السعودي في نشر الإرهاب، وبدلاً منها تتهم قطر.

وأضافت الوكالة الإيرانية، أن الخلافات بين الدول العربية التي تطل من حين لآخر، تشير إلى أن مساعي السعوديين لتسويتها وتعزيز علاقاتها مع الدول العربية باءت بالفشل، واصفة هذه الخلافات العربية بـ «نار تحت الرماد» من الممكن اشتعالها

انتقال السلطة في قطر إلى الأمير تميم

تغطية إعلامية باتجاه واحد

تقرير: مرج غرابية



غالبية وسائل الإعلام القطرية، كقناة الجزيرة، وجريدة الشرق، وجريدة الراية. فقد قالت صحيفة الراية أن «تولي سمو الأمير تميم بن حمد آل ثاني مقاليد الحكم هو نقلة حضارية رائدة، تترجم إيمان وثقة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني يحفظه الله» في قيادته لدفة الوطن لأفاق جديدة من التقدم والازدهار والتنمية الشاملة. فقد تولى سمو الأمير المسؤولية، وبرز كقائد وزعيم على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية منذ تعيينه ولياً للعهد في الخامس من أغسطس 2003، حيث شارك، ومثل قطر، في عدد من المؤتمرات، وتولى العديد من المهام والمناصب التنفيذية التي حقق من خلالها نقلة نوعية في العديد من المجالات العسكرية والتعليمية والصحية والاقتصادية.

لقد كان واضحاً أن الإعلام القطري لم يتطرق لأية جوانب سوى ما ورد في البيانات الرسمية، والخطابات الأميرية. ولم ينقل الإعلام أي وجهة نظر مخالفة، أو نقد لقرار الأمير حمد التنحي عن السلطة. كما لم يتساءل عن كفاءة الأمير الشاب، ولم يشكك بهذه الخطوة لا من قريب ولا من بعيد.

وهذا يعكس غياب التنوع والتعددية في الإعلام القطري، وغياب الجراءة لدى وسائل الإعلام لطرح مثل هذه التساؤلات المشروعة، والتي يتناقضها الناس بعيداً عن وسائل الإعلام.



أعلن أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، في خطاب إلى القطريين، تخليه عن السلطة، وتسليمها لابنه ولي العهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بعد 18 سنة في سدة الحكم.

وقال الأمير في الخطاب الذي بثه التلفزيون القطري الرسمي: «إنني اليوم أخطبكم كي أعلن أنني أسلم مقاليد الحكم للشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وأنا على قناعة تامة أنه أهل للمسؤولية، وجدير بالثقة، وقادر على حمل الأمانة وتأييد الرسالة».

واعتبر الشيخ حمد، أنه «حان الوقت أن نفتتح صفحة جديدة أخرى في مسيرة وطننا يتولى فيها جيل جديد المسؤولية بطاقتهم المتوثبة وأفكارهم الخلاقة». كما أعرب الشيخ حمد عن ثقته بأن الأمير الجديد البالغ من العمر 33 عاماً «سيضع مصلحة الوطن وخير أهله نصب عينيه، وستكون سعادة الإنسان القطري غايته الأولى على الدوام».

وأضاف متوجهاً إلى القطريين: «ها هو المستقبل أمامكم إذ تنتقلون إلى عهد جديد ترفع الراية فيه قيادة شابة تضع طموحات الأجيال القادمة نصب عينيه، وتعمل دون كلل أو ملل من أجل تحقيقها».

اعتبر هذا التغيير فرصة للشباب، وريعاً قطرياً ديمقراطياً، وسابقة حضارية في الوطن العربي من قبل

جدل ساخن في البرلمان المغربي حول مشروع قانون الصحافة

كتبت جنات رضوان



حرية الصحافة، وهو حديث ما بين السلطة والحرية ضمن سياق قانون الصحافة بالمغرب. وطبيعة النظام المغربي هو ملكي دستوري برلماني، كما هو مصرح بالدستور، وهذا يضع قيوداً على الصحفي، ويجب عليه أن يحترم طبيعة النظام الموجود. ويضيف: «قد نتفق وقد نختلف حول الصحة القانونية للاحترام لارتباطه بحرية الصحافة بشكل عام، وهذه المسألة لا ترتبط بالمغرب فقط بل بالعالم ككل. فالأمور بحد ذاتها تضع مجموعة من الشروط والقيود الواجب احترامها وفقاً لمبدأ احترام الأخلاقيات المتعارف عليها بمجتمع معين، وأيضا أخلاقيات مهنة الصحافة.»

ويشير إلى أن مسألة حرية الصحافة ترتبط بتطبيق وتأثير تلك الحرية، فهي ليست مطلقة، ويجب أن يكون واجب ينظم تلك الحرية، وبالطبع لا يمكننا أن نقول أن قانون الصحافة بالمغرب قانون جامع مانع يعطي الحق الكامل للصحفي أن يعمل بكل حرية، بل هناك قيود وشروط تضع الصحفي في مواجهة السلطة والحرية، وهذا منطق عادي.

ويؤكد في حديثه لنا أن الإشكال يكمن في مسألة أساسية، وهي أننا نعيش داخل نظام قد يقوم بمحاكمة أشخاص بعيداً عن قانون الصحافة بقوانين أخرى، مثل: العقوبات المالية. ولكن هذا لا يعني أن لا يكون هناك عقوبات، مثل الحبس، لكن ذلك يكون حسب الجرم الصحفي، مثل الابتزاز والفساد.

فالقضية المطروحة هنا «أن حرية الصحافة في أي دولة ترتبط بقيود وشروط من الأكيد أنها ستكون، لكن بتكييف تلك الشروط ضمن البلد.»

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ستجد أن هناك محاكمات لصحفيين، لكنها تبقى داخل النظام الأمريكي، ما يمنح الصحفي ضمانات من أجل التمتع بحريته.

ومن الجدير ذكره أن أهم النقاط الخلافية فيما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية من موقع نون بوست، والتي تم ترحيلها للقانون الجنائي: تجريم وإهانة علم المملكة ورموزها والإساءة إلى ثوابتها، يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وغرامة من 20 ألفاً إلى 200 ألف درهم (من 2200 إلى 22000 دولار)، وترفع إلى السجن من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50 ألفاً إلى خمسمائة ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت بواسطة الخطب، الصياح، وكذلك التهديدات المتفوه بها في الأماكن العامة، أو بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم، أو البيع، أو التوزيع، أو بواسطة كل وسيلة تحقق شرط العلنية بما في ذلك الوسائل الإلكترونية والورقية، والسومية، البصرية.

الاتصال. ويقول حسن طارق، وهو برلماني عن الفريق الاشتراكي، لصحيفة القدس العربي إن مشروع القانون «تراجعي وارتدادي» لأنه يسمح بمتابعة الصحفيين بقواعد القانون الجنائي، ويفتح المجال أمام ازدواجية التكليف في بعض الحالات، منبهاً إلى إمكانية السماح بتأويلات متعسفة لمفردات فضفاضة، بعكس ما يفترضه القانون الجنائي الذي يقتضي تقييد الصياغة.



ويشير طارق أن القانون الجديد سيطبق في سياق يتسم بإمكانيات التراجع الديمقراطي والمتابعات الانتقامية، وخاصة في غياب القضاة المتخصصين، وهو دليل آخر على الوضع السيء لحرية التعبير.

ويضيف طارق أن «قطاع الإعلام والصحافة هو أحد الحقول المستعصية على الانتقال الديمقراطي، منذ نهاية التسعينيات، لأن المنطق السياسي يجعل القوى المحافظة تقاوم أي نزعة ليبرالية»، مؤكداً أن قطاع الصحافة يدرك هذه التعقيدات وسوء التفاهم العويص بين الصحافة والقضاء، حيث أن استمرار التحكم عبر سلاح الإشهار جعل كثيراً من المؤسسات الجادة تغلق، وبعض الصحفيين يغادرون البلاد.

ويشير محمد العوني، رئيس منظمة حرية الإعلام والتعبير (حاتم)، لصحيفة القدس العربي أن «الحكومة قدمت كلاً من مشروع قانون الصحافة، ومشروع قانون الصحفي المهني، بالإضافة إلى مشروع قانون المجلس الوطني للصحافة، بشكل متفرق من أجل أن يتم تجزئ النقاش حول هذا الموضوع، رغم أن هذه القوانين تؤثر في المجال نفسه، وكان من الأجدر أن تتم مناقشتها دفعة واحدة.»

وفي مقابلة أجريتها مع صحفي مغربي الذي رفض التصريح عن اسمه، قال إنه سيتحدث بصفة عامة عن هذا القانون على اعتبار «أن الحديث عن قانون الصحافة يستدعي الحديث عن

لا زال مشروع قانون الصحافة في المغرب محل جدل ساخن بين الحكومة من جهة والبرلمان والصحافيين من جهة أخرى، وتحاول كل جهة الاقتراب إلى توافق، مع التمسك بمجموعة من المواقف تقول إنها لا يمكن أن تتنازل عنها. وتتمثل نقطة الخلاف بين المعنيين بالصحافة ومشروع قانونها في مسألة العقوبات السالبة للحرية في موضوع النشر والرأي. وقد أبقّت الحكومات المغربية، منذ عام 2000، وفي مشاريعها المتعددة للقانون، على هذه العقوبة، إلا أنها كانت تقلص «القضايا» التي يعاقب عليها بتلك العقوبة.

رئيس البرلمان المغربي محمد الأعرج قال للصفحة الرسمية للحكومة المغربية أن «هذا القانون غير مطبق، لكن عاجلاً أم آجلاً سيتم تطبيقه» حيث صدر في عام 1958م وتم تحديثه قبل ثلاثة عشر عاماً.

أما الكاتب الصحفي والمحلل السياسي المغربي بلال التليدي فقد وصف مشروع القانون الجديد للصحافة والنشر في المغرب بأنه «مشروع واعد، وتطور كبير ومتقدم جداً في إطار السباق الإصلاحي الذي يعيشه المغرب».

وأضاف التليدي لقناة الجزيرة في حلقة 2016/13 من برنامج «الواقع المغربي» التي تناولت المستجدات التي يتضمنها مشروع القانون الجديد المتعلق بالصحافة والنشر في المغرب، أن مشروع القانون يعزز ضمانات الحرية في ممارسة مهنة الصحافة، ويلغي العقوبات السالبة للحرية ويعوضها بغرامات مالية.

ومن وجهة نظره فإن مشروع القانون استجاب لمطلب مرفوع منذ 20 عاماً، وهو إنشاء مجلس وطني للصحافة يعزز أخلاقيات المهنة ويعالج الإشكالات بين السلطة التنفيذية والسلطة الرابعة، كما يضمن المشروع حرية ممارسة الصحافة الإلكترونية.

وفي حوار أجري مع موقع المساء المغربي يبسط مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، رؤيته لإصلاح قانون الصحافة بالمغرب والآليات المرتبطة بتنزيله على أرض الواقع، بعد اعتماده من طرف المؤسسة التشريعية، نافياً أن تكون الثلاثية المتعلقة بالمؤسسة الملكية والدين الإسلامي والوحدة الترابية تتسم بالغموض في مدونة الصحافة والنشر التي قدمها أخيراً في طنجة.

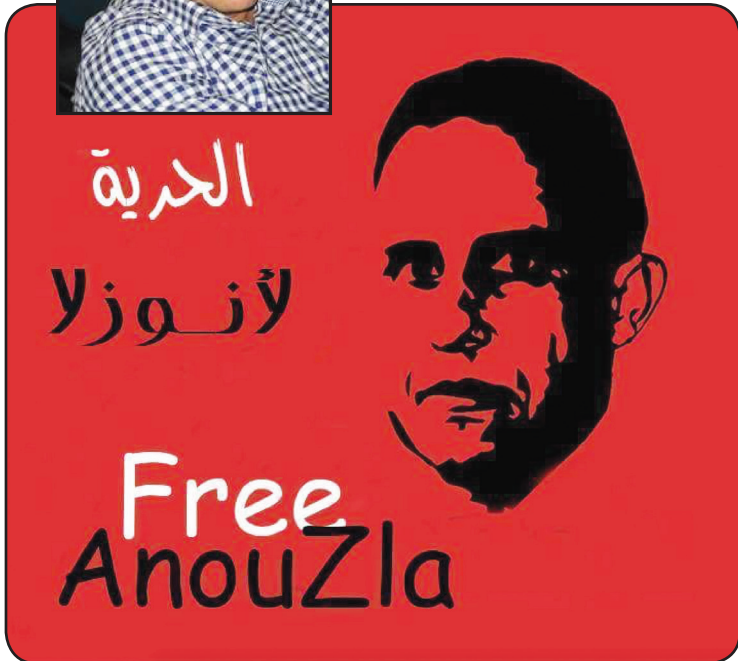
ويؤكد الخلفي لجريدة المساء المغربية أن القانون الجديد جاء مدققاً وواضحاً حتى لا يكون هناك مجال لمحاكمة الصحفيين بالقانون الجنائي الذي يستعمل في الحالات التي لم يرد فيها نص صريح في القوانين الخاصة. وفي الحوار يتحدث الخلفي عن مسار إصلاح الإعلام وضمان حرية التعبير وتشجيع الاستثمار في قطاع الصحافة، وتكريس استقلالية الحقل الإعلامي عن وزارة

هل إعادة نشر فيديو «تحريري» تهمة تستحق السجن؟

«أنوزلا» بين مطرقة حرية النشر وسندان السجن



كتبت: سوزان الكوني



لان الصحفي عليه السلام والسلام الوطني وليس مع المجموعات ويبين الدستور 2011 يكفل للصحفي التعامل مع مختلف القضايا ولكنه يكلف للصحفي عدم الخوض في القضايا التي تهدد تماس أمن الدولة الامن ما دام لم يمس بأمن الدولة يبي أن هناك من ينتقد السلطة والملك ولكن لا يتعرض للسجن حيث انه يتم تحقيق الديمقراطية، فتتاح لك المجال في النقد مقابل احترام الشخصية التي تتحدث عنها واجبه ان يتابع عمل السلطة والملكية لكن مع وجود الاحترام

ويوضح أيضاً ان المغرب تمنح الصحفي الحرية في الكتابة لكن دون أن يستخدم الكلمات المؤذية لأي طرف آخر.

ويذكر أن الصحراء المغربية المحتلة منذ عام 1975 لا يستطيع الصحفي المغربي الكتابة عنها، حيث معظم الناس المتواجدون بها لجأوا إلى الجزائر وقت احتلالها.

ومن ناحية أخرى يعلق الكاتب الصحفي مراد شكري أن المملكة المغربية مناهضة للإرهاب والتطرف وعلى هذا الأساس وضع قوانين جريئة لكل من يقوم بفعل إرهابي

في الهجرة إلى أوروبا على متن قوارب غير آمنة بحثاً عن حياة أفضل. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتعرض أنوزلا للسجن. فبين عام 2006 و2017 سُجن أنوزلا 12 مرة.

وبالرغم من أن الإحصاءات تظهر اختلافاً في نسب اعتقال الصحفيين من دولة لأخرى، فقد نشر موقع (CPJ) أنه تم اعتقال صحفيين اثنين فقط في الفترة من عام 2010 إلى عام 2012. أما في الأعوام 2013 و2014 و2015 فقد تم اعتقال صحفي واحد في كل عام، في حين لم يتم اعتقال أي صحفي في دولة المغرب في سنة 2016.

تم إطلاق حملة مساندة له تحت اسم:

FreeAnouzla Flickr/# Madi Mad Tazi

الحرية لعللي أنوزلا/الحرية للصحافة بالمغرب

يقول الصحفي محمد بلاوي أن علي أخطأ في نشره الفيديو فالصحفي عليه لضرب مصالح المغرب ان لا يمس بأمن الدولة فالفيديو يهدد الامن بالدولة ويحرض على الارهاب واعادة بثه للفيديو يهدد امن المغرب هذا الحق بان يلحق به

نشر الصحفي علي أنوزلا، وهو من سكان الصحراء المغربية، مقطع فيديو لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، تضمن هجوماً نادراً على المغرب، إذ يتهم الملك بالفساد والاستبداد. وتم اعتقال الصحفي إثر نشره لهذا المقطع.

وجاء في بيان النيابة العامة، والذي نشرته الصحيفة الإلكترونية «لكم»، أن الفيديو منسوب إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والذي تضمن دعوة صريحة لارتكاب أعمال عنف في المغرب والتحرير عليها. وأمر الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط الشرطة بإيقاف مالك الصحيفة من أجل التحقيق معه.

وبعكس مقطع الفيديو الانتقادات التي توجهها المجموعات المناصرة للديمقراطية في المغرب، بما في ذلك الفساد والعنف الذي تمارسه الشرطة بحق المتظاهرين للحكومة. لكن مشاهد الفيديو ركزت على احتضان المغرب لمهرجان «موازين الموسيقى» الذي استضاف في موسم 2010 المغني البريطاني، إلتون جون، الذي لا يخفي أنه شاذ جنسياً.

وحض الفيديو الشباب المغربي على الانخراط في الجهاد بدلاً من التفكير

«رنتيد النيني».. الجرأة الصحفية تقود إلى السجن

كتبت سوزان الكوني وهبة الشيوخ



نيني بالسجن لمدة سنة كاملة وبغرامة مالية تقدر بستمئة مليون سنتيم أي ما يعادل ستمئة ألف يورو لفائدة نواب وكيل الملك.

ويضيف شكري أن نيني الذي يرأس تحرير جريدة المساء قام، عندما تم اعتقاله، بتسليم مسؤولية رئاسة التحرير إلى الصحفي عبد الله الدامون من أجل تسير أعمالها حتى لا تتعرض للإفلاس وبالتالي التوقف. ولكن المفارقة هي أن زميله انقلب عليه عند خروجه من السجن، واضطر رشيد نيني لتأسيس جريدة أخرى مع زملاء آخرين له أطلق عليها اسم «الأخبار»، لكن هذه المرة دون أن يكون هو رئيس تحريرها بسبب ما تعرض له من اعتقال ومضايقات في الكتابة.

ويختم شكري قوله أن «لكل بلد خطوط حمراء تتناسب مع خصوصية السائد في البلد. فنحن في المغرب لنا حدود نلتزم بها، وهي عدم التعرض للدين الإسلامي، أو المؤسسة الملكية، أو الوحدة الترابية، أو الخيار الديمقراطي للبلد».

وينوه شكري أن من يلتزم ويحترم القوانين المعمول بها في شتى الميادين لا يتعرض للاعتقال أو المساءلة القانونية». ويشير الصحفي المغربي محمد بلاوي أن «رشيد أخطأ في كتاباته عن النواب ووكيل الملك، حيث اتهمهم بالفساد المالي». ويرى بلاوي أن «على الصحفي أن يكون بعيداً عن

الصحفي يمثل الصوت لنقد الدولة، إلى جانب نقل المعلومات الصحيحة، فهو مرآة المجتمع، فهل يعقل أن يودع السجن وهو النافذة التي يرى فيها الناس الجرائم التي تحدث في المجتمع دون علمهم؟

في مقابلة مع الصحفي والكاتب الإعلامي مراد شكري قال أن الصحفي رشيد نيني، رئيس تحرير جريدة المساء، وكاتب مقالات جريئة أثرت على مسيرته الإعلامية ووضعته رهن الاعتقال، وبسبب عمود يومي مخصص له لنشر كتاباته تم إيقافه عن الكتابة في جريدة الصباح، وبعدها جريدة المساء، حيث قضى سنة كاملة خلف القضبان.

شكري أوضح أن شهرة النيني كانت بسبب ندرة المعلومات التي يقدمها للقراء وجرأته الزائدة في الكتابة، مما أدى إلى اعتقاله عاماً كاملاً. ويأتي الحكم وفق ما ذكرت جريدة «هسبريس» المغربية على خلفية عدة مقالات هاجم فيها الصحفي شخصيات نافذة في الجهاز الأمني والاستخباراتي، ودوائر قضائية، ومضى فيها إلى التشكيك في التحقيقات التي باشرت السلطات حول الهجوم الإرهابي الذي هز الدار البيضاء في 16 مايو 2003.

ويضيف شكري: «على هذا الأساس حكمت المحكمة على

المساس بقضايا الملك والسلطة، وفق ما وضع في الدستور». كما ويعتبر بلاوي أن قضية النيني لا تدخل ضمن انتهاك حرية التعبير، ولكن ضمن أخلاقيات الصحفي، مشيراً أنه لم يدخل السجن بسبب ما كتبه، ولكن بسبب قضية ابتزاز وأكاذيب رفعت عليه من قبل الأشخاص الذين اتهمهم بجرائم الفساد المالي.

يذكر أن رشيد نيني له آلاف القراء في جريدة المساء، بسبب كتاباته الناقدة للحكومة وللدولة، مما ساهم في توعية الشباب والمجتمع المغربي، وهو ما أكسبه شهرة واحتراماً لدى جمهوره.

قانون الإعلام اللبناني الجديد.. خيبة أمل بعد طول انتظار



تقرير: بسام عودة ومجد ريان

غرامة مالية قيمتها مليون ليرة لبنانية.

يروي نزال لموقع الأخبار اللبناني كيف تم إخراجها من القاعة من دون سبب أو مبرر معلن، ومن دون احترام كرامته الشخصية وحقوقه في حضور جلسة علنية، حيث قال: «لم أستطع أن أتحمل ما جرى، وعبرت عن غضبي وسخطي مما جرى على صفحتي على فيسبوك»، علماً بأن نزال كتب حينها عن وقائع الجلسة في تقرير صحفي نُشر في «الأخبار» بعنوان: «القضاء يميز طبقاً: صيادو الدالية طرائد الغرباء».

يقول نزال: «عادةً ما يلجأ المواطن إلى القضاء إذا ما تعرض لظلم من القوى الأمنية. حينها، تعرضت لاضطهاد في قاعة المحكمة نفسها».

يُشار إلى أن الصحفي نزال يخوض أيضاً معركة قضائية أخرى على خلفية حكم صدر في حقه وفي حق موقع «الأخبار» على خلفية نشر تحقيق استقصائي عن شبكة مخدرات في الجامعات، كشف فيه تواطؤ قضاة وضباط أمن لحماية «ابن نافذ» متورط.

ونشأت هذه القضية على إثر ادعاء القاضية رندة يقظان على نزال، على الرغم من أن الهيئة العليا للتأديب أدانت القاضية المذكورة في القضية نفسها، وقررت تخفيض درجتين لها كعقوبة.

وهناك العديد من القضايا المشابهة لقضية الصحفي محمد نزال التي لم يقف قانون الإعلام لها درعاً في وجه الظلم والانتهاكات التي يتعرض لها الإعلام اللبناني من صحفيين وفضايات أو مجلات وغيرها. فهل ينجح القانون الجديد بما عجز القانون القديم عن تحقيقه؟

بعد خمس سنوات من تقديمه كمسودة، والأخذ والرد بدراسته والتوقيع عليه على أيدي نواب الطبقة السياسية وممثلين عن النقابات الصحافية «المقربين» منهم، صدر قانون الإعلام اللبناني الجديد في عام 2016. ويتيح هذا القانون امتيازات تضمن استمرار ما يريدون فرضه، حسب ما نشره موقع «ألتر الصوت» اللبناني.

استمر التغيير في مسودة قانون الإعلام خمس سنوات خلال 49 جلسة في لجنة الاتصالات والإعلام، وأطلقوا مصطلح «أفضل الممكن» عما تم التوصل إليه. إلا أن مؤسسة «مهارات» اللبنانية، وهي مؤسسة حيادية أنشأها عدد من الشباب الإعلاميين اللبنانيين لإعادة بناء الحرية في لبنان والوطن العربي، رفضته واعتبرته يهدم ما سعت إليه لتوسيع رقعة الحرية ورفع القيود التي يضعها قانون الإعلام الجديد.

وإذا كان التطور المتسارع لوسائل النشر قد حكم عمل لجنة الإعلام وجعلها في سباق دائم معه، إلا أنه يُسجل لاقتراح القانون الذي صدّقه اللجنة أنه القانون الأول الذي يتناول الإعلام الإلكتروني. ومع ذلك فقد أقرّ رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله أن ما أقر ليس كافياً، إنما هو الحد الأدنى المقبول، «ويحتاج في المستقبل إلى تطوير».

ونظراً لقانون الإعلام اللبناني إلا أنه لم يحم الصحفيين من اعتداءات وانتهاكات يتعرض لها في كثير من الأحيان. فمثلاً، الصحفي اللبناني محمد نزال يواجه العديد من القضايا والانتهاكات بسبب تقارير استقصائية له، حيث تعرض نزال لحكم غيابي بالسجن لمدة 6 أشهر بالإضافة إلى



قانون الإعلام اللبناني..

قيود مغلفة بالإصلاح

في السادس من ديسمبر ٢٠١٦ تمت الموافقة على مشروع قانون الإعلام الجديد بعد ست سنوات أمضتها لجنة الإعلام والاتصالات في المجلس النيابي في مناقشته لتخلص أخيراً إلى الموافقة على جميع بنوده والتوصل لصيغة نهائية لمسودة قانون مودّ للإعلام يُنظر إقراره في الهيئة العامة لمجلس النواب بعد المصادقة عليه ليصبح نافذاً.

الاقتراح يلغي عقوبة السجن، ويبقي على الغرامات، كما يلغي التوقيف الاحتياطي في جرائم الإعلام، والأبرز أن القانون الجديد يلغي الجرائم والعقوبات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير من قانون القضاء العسكري، فتكون بالتالي المؤسسة العسكرية كأي شخص طبيعي أو معنوي يأخذ صفة الادعاء أمام المحاكم المدنية، في حال تعرّضه لجرم ما من وسائل الإعلام.

إلا أن الواقع مثل صورة مختلفة باعتقال عدد من الصحفيين، سواء كان باتهامات باطلة أو اتهامات مهيئة، كاعتقال الصحفي محمد نزال والصحفي القبيسي من قناة الجديد، بالإضافة إلى العديد من الانتهاكات، سواء كان بضرب الصحفيين أو حجب مواقع مختلفة، كما حصل مع قناة الجديد حسب منظمو «مراسلون بلا حدود» بحجة أنها تمس جهة معينة بطريقة مسيئة أو تعادي المصلحة العامة للدولة.

وفي قانون حرية الإعلام والصحافة الصحيحة منع نشر أي مواد تتعلق بالفتنة لبداية الحرب والطائفية والتمييز العرقي والمذهبي.

إلا أن ما نشاهده في الإعلام اللبناني في عديد من القنوات، كالمنار والميادين وغيرها، يشير إلى عكس ذلك، فكل منها تتبع سياسة تحريرية تستند إلى مبادئ الحزب التابعة له.

لبنان الدولة..

وقانون الإعلام الجديد

تقرير: بسام عودة

فتحت أبواب النار على لبنان، وكأن شبح الحرب بات يخيم عليها، حيث تواصلت التهديدات السعودية لحزب الله بعد الاستقالة التي أقدم عليها رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري من السعودية تحت ضغوط تعرض لها لفك التحالف بين تيار المستقبل الذي يتزعمه وبين الأحزاب الأخرى، وعلى رأسها حزب الله.

التهديدات جاءت بعد إطلاق أكثر من صاروخ باتجاه المدن السعودية من اليمن. فالتحالف الذي يضم سعد الحريري مع حزب الله وأحزاب أخرى جاء بعد مخاض طويل شهدته لبنان للانقسام السياسي والخلاف في قضايا خارجية وداخلية، كان أبرزها تحالف حزب الله مع إيران ومع النظام السوري في حربه ضد الثورة في سوريا، علماً أن سعد الحريري قد تراجع عن الاستقالة من منصبه عقب وصوله بيروت قادماً من باريس التي وصلها بعد خروجه من الرياض.

لبنان الدولة الواقعة في الغرب الأقصى من قارة آسيا على الساحل الشرقي من البحر الأبيض المتوسط تعد إحدى دول بلاد الشام الأربع وعاصمتها بيروت. يبلغ عدد سكانها قرابة 6.7 مليون نسمة في مساحة قدرها 10.5 ألف كم². تعد السياحة في لبنان إحدى أهم مصادر الدخل في خزينة الدولة، حيث كانت منذ القدم ولا تزال تشكل دعامة للاقتصاد الوطني اللبناني، وتؤمن فرص عمل للعديد من المواطنين الذين يجمعهم الوطن رغم التنوع الثقافي والديني.

وبحسب الدستور اللبناني فإن التشكيلة الطائفية في لبنان هي العامل الأساس في صياغة النظام السياسي، حيث يشترط أن يكون رئيس الجمهورية مسيحي من الطائفة المارونية، ورئيس مجلس النواب مسلم شيعي، ورئيس مجلس الوزراء مسلم سني.

وتعد لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقدات، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل.

كما ينص الدستور اللبناني على إلغاء الطائفية السياسية كهدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

إلا أن الواقع اللبناني يختلف عما نص عليه الدستور اللبناني بخصوص كثير من المواضيع، كالتوائفة وحرية التعبير ونظام العقوبات، على أن الإعلام اللبناني لم يجرؤ على نشر ما يتعارض مع الدستور.

فمثلاً المادة 49 من الدستور اللبناني لم تفرض على النائب إلزامية حضور جلسة الانتخاب، وبالتالي فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى انحلال الدولة، حسب ما نشره موقع «الجزيرة». كما أن الدستور اللبناني ينص في قانون حرية الصحافة على الديمقراطية والرقابة الذاتية، مع عدم الحرية المطلقة للصحفي، حيث أنه لم يمنع من وجود قيود لها.



حرية الصحافة والطائفية الدينية في لبنان

كتب: زيد عنبوسي



مدخل قصص، وجدنا أن الطريق مقطوعة بالبراميل، لكن لم يكن هناك أي تجمعات على الأرض. فأردنا التصوير بالمكان وإكمال جولتنا. ويكمل الملا قائلًا: «فجأة تجمع عدد من الشبان، وبدأ عددهم يزداد بسرعة، وسرعان ما قاموا برشقنا بالحجارة لمجرد أننا صحفيين، وحتى قبل أن يعلموا أننا من قناة «الجديد»، وأصبحت بحجر في ظهري، وسارعنا بعد ذلك إلى جمع معدّاتنا للمغادرة، إلا أنهم اعترضوا سبيل الزميلين أسمر وبيري، وبدأوا بسؤالهما في أي وسيلة إعلامية يعملان؟».

ويضيف الملا أنه عندما علموا أننا من «الجديد» أرادوا أخذ شريط التصوير، وحاولوا تكسير سيارة القناة والكاميرا، وسط كيل من الشتائم. ثم حضرت قوة من الجيش إلى المكان وحاول عناصرها أكثر من مرة الحديث مع الشبان، حتى تمكنوا أخيراً من تأمين خروجنا من بينهم، ثم انتقلنا إلى مكان أكثر أمناً، وعاوننا بث الرسالة المتلفزة من منطقة الكولا».

ومسؤول النقل المباشر محمد الملا ضحية لهذه الاختلافات. فقد تعرض الطاقم يوم الإثنين 18 مارس 2013 لرشق بالحجارة من قبل عدد من الشبان الغاضبين إثر الاعتداء على الشيخين مازن الحريري وأحمد فخران التابعين لدور الفتوى في منطقة الخندق الغميق.

وقام الشبان برشق الملا بحجر أصابه في ظهره، وحاولوا تكسير سيارة الطاقم وكاميرا المصور أسمر.

وفي حديث لمركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز»، ذكر الملا أنه بعد خروجه وزميليه أسمر وبيري من حسينية علي بن أبي طالب من منطقة الخندق الغميق ليل الأحد، أرادوا القيام بجولة لتغطية الأجواء على الطرق التي لم تكن كلها مقطوعة.

وتابع الملا: «عند وصولنا إلى محيط منزل السفير الفرنسي عند

لم يكن الصراع السياسي الدائر في لبنان نتاج يوم وليلة أو حدثاً مؤقتاً مرّت عليه الأيام، بل هو عميق عمق تاريخ هذا الشعب وانقساماته الطائفية والفكرية والثقافية. ويمكن الجزم بأن التركيبة الطائفية في المجتمع اللبناني هي السبب الرئيس في هذا الصراع، فهو مجتمع له عدة أوجه كل منها يبحث عن ذاته وكيونته من خلال التحالفات الخارجية واستجداء الخارج.

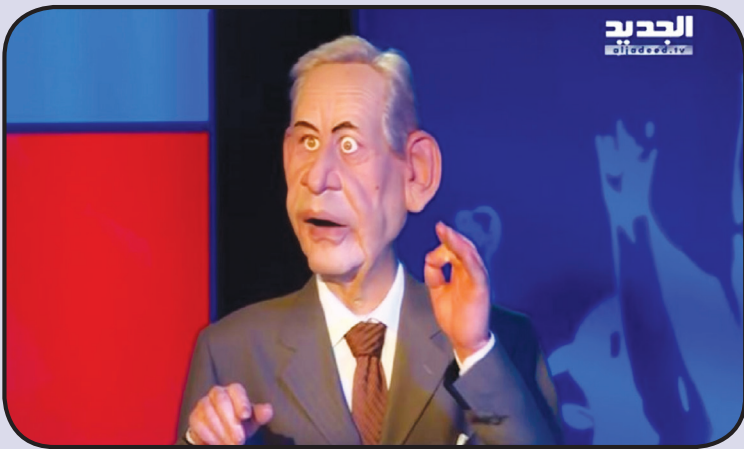
فهناك لبنان العربي المسلم السني الذي لا يريد أن يخرج من عباءة الأمة العربية الواحدة، وهناك لبنان المسيحي الذي يريد أن تكون ملامحه أوروبية، وهناك أيضاً لبنان الشيعي الذي يرتبط بإيران وبلاد فارس أكثر من ارتباطه بأمتة العربية.

أدت المشاكل والاختلافات الطائفية إلى كثير من التصاربات والانتهاكات الإعلامية التي حدثت في لبنان. وكان طاقم قناة «الجديد» المكون من المراسلة نوال البري، والمصور سمير أسمر،

«دمى الكراسي»

برنامج ساخر يتسبب بالاعتداء على قناة «الجديد» اللبنانية

تقرير: محمود اسكندر ورؤى مخلوف



اتخاذها هي الإجراءات القضائية الرامية إلى معاقبة أولئك الذين هاجموا مقر القناة، فهذه الهجمات لا تمثل إهانة للمشاهد الإعلامي وحرية التعبير في لبنان فحسب، بل إنها تسيء أيضاً إلى صورة البلاد عموماً».

يُشار إلى أن لبنان تحتل المرتبة 98 من أصل 180 بلداً في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي نشرته منظمو «مراسلون بلا حدود» عام 2016.

قناة «الجديد» في اتصال أجرته معها منظمة «مراسلون بلا حدود»، إصابة اثنين من المصورين التلفزيونيين، بالإضافة إلى أضرار مادية في مبنى القناة، مضيعة أن إدارة القناة قدمت شكوى في 14 فبراير أمام النائب العام ضد أعضاء من حركة أمل، الذين تم تصويرهم خلال الهجوم. كما رفعت شكوى أخرى ضد أصحاب حسابات على الشبكات الاجتماعية لما أطلقوه من نداءات تحرض على الكراهية ضد القناة.

وفي السياق ذاته، قالت ألكسندرا الخازن، مديرة مكتب الشرق الأوسط في منظمة

«مراسلون بلا حدود»، إن المنظمة المعنية بالدفاع عن حرية الإعلام «تدين عنف المتظاهرين ضد القناة»، مطالبة السلطات اللبنانية بالتحقيق في هذا الحادث الخطير والحرص على تقديم المسؤولين عن أعمال العنف إلى العدالة حتى لا يكون هناك أي تسامح مع هذه الأفعال ولتجنب مرورها دون عقاب.

وتعليقاً على ذلك، قالت كرمي خياط: «إنه لا يكفي أن تقوم السلطات بتهدئة الأوضاع، فالإجراءات الحقيقية التي يجب

نشرت قناة «الجديد» اللبنانية أن مجموعة من أنصار الإمام موسى الصدر، مؤسس حركة أمل، قامت بالاعتداء على مبنى قناة «الجديد» على خلفية عرض برنامج «دمى الكراسي» الساخر لقضية اختفاء الإمام موسى الصدر بعد سفره إلى ليبيا بدعوة من الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي عام 1978، حيث عرضت القناة فيديو ساخر عن سبب الاختفاء.

وقام المحتجون بأعمال شغب تمثلت بالقاء الحجارة واقتحام المبنى مع إلقاء بعض الزجاجات الحارقة، مسببين أضراراً جسيمة في المبنى.

ويعتبر برنامج «دمى الكراسي» برنامجاً ساخراً يستخدم دمي متحركة في تناول قضايا واقعية لشخصيات رسمية.

وعقب الاعتداء، برزت مواقف عدة منددة بما حصل على خلفية البرنامج التلفزيوني الذي عبر فيه المحتجون عن غضبهم متهمين إياه بالإساءة للإمام موسى الصدر. كما أدانت منظمة «مراسلون بلا حدود» أعمال العنف التي ارتكبت في 13 و14 فبراير من عام 2017 ضد قناة «الجديد» اللبنانية الخاصة على أيدي متظاهرين غاضبين على خلفية البرنامج.

من جهتها أكدت كرمي خياط، نائبة رئيس مجلس إدارة



الصحفية اللبنانية كرمى الخياط تفتح النار على محكمة لاهاي

كتبت شيرين صوان



وفي جلسة المحكمة بتاريخ 16 أبريل 2015، قالت الصحفية الخياط بأعلى صوت خلال مثلها أمام القاضي: «المحكمة الدولية أنشئت من أجلنا ومن مالنا، ومراقبة عملها مسؤوليةتنا».

ومن المعلوم أن المحكمة تتهم الصحفية بالتقليل من ثقة الجمهور العام في قدرة المحكمة على حماية شهودها، وهو ما قد يترتب عليه معاقبة الخياط بما قد يصل إلى سبع سنوات سجنًا نافذًا وغرامة مالية قدرها 100 ألف يورو.

وفي سياق متصل، أوضحت وجد رمضان، الناطقة باسم المحكمة الخاصة بلبنان لمنظمة «مراسلون بلا حدود»، أن القاضي أخذ في الاعتبار أن الصحفية قد أخطرت بطلب المحكمة من خلال عدة قنوات، وبالتالي كان بإمكانها سحب تلك التقارير، ولكنها اختارت عمداً عدم الامتثال لهذا الطلب.

يُشار إلى أن قناة «الجديد» تُحاكم بصفة شخص اعتباري، وهي سابقة في تاريخ العدالة الجنائية الدولية، علماً أن المحكمة الخاصة بلبنان هي أول محكمة دولية أنشئت للتحقيق في عمل إرهابي.

القناة على يوتيوب.

وبررت القناة بث سلسلة التقارير تلك لغيتين، تتمثل الأولى في إظهار أن التسريبات تتم بشكل منهجي من داخل المحكمة الدولية، مما يكشف معلومات سرية قد تهدد السير العادي للمحاكمة، وثانياً تسليط الضوء على إمكانية الوصول بسهولة إلى بيانات الشهود الذين يتمتعون بالحماية مع تبيان غياب السرية في شهادتهم.

قوائم منقحة

من جهتها، أشارت الصحفية الخياط إلى أنها نشرت قوائم منقحة تجعل من المستحيل التعرف على هوية أصحابها، وأنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى إبراز مشكلة المحكمة الخاصة مع التسريبات، مضيفاً أن القائمة الكاملة نشرها لاحقاً أطراف غير معروفين، مؤكدة في الوقت ذاته أن استهداف محطة تلفزيونية بارزة معروفة بتقاريرها القوية ما هو إلا محاولة لترويع وسائل الإعلام اللبنانية الأخرى وإسكاتها.

وأكدت الصحفية الخياط لمنظمة «مراسلون بلا حدود» أن التقرير لم يكن إلا محاولة لتسليط الضوء على أوجه القصور في عمل المحكمة دون أي نية لتعريض الشهود للخطر، حيث لم يكشف عن أسمائهم ولا عن وجوههم.

اتهمت المحكمة الخاصة بلبنان، ومقرها مدينة لاهاي الهولندية الصحفية كرمى الخياط، نائبة مدير قناة «الجديد»، بتهمة «التحقيق وعرقلة سير العدالة» في التحقيق بشأن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، حيث وجهت المحكمة نفس التهمة أيضاً لشركة تلفزيون «الجديد»، الشركة الأم للقناة. وأشارت منظمة «مراسلون بلا حدود» إلى أن المحكمة الدولية وجهت لائحة اتهام في الثامن عشر من سبتمبر عام 2015 بحق الصحفية الخياط وقناة «الجديد بتهمة» نشر قوائم بأسماء أشخاص قيل إنهم شهود في التحقيق باغتيال رفيق الحريري عام 2005.

وحسب ما ذكرت منظمة «مراسلون بلا حدود»، فقد مثل كل من الصحفية كرمى الخياط وقناة الجديد الإعلامية أمام المحكمة منذ أبريل 2014 بتهمة تعريض الشهود السريين للخطر من خلال تصويرهم وعرضهم في تقرير عن المحكمة الخاصة بلبنان بناءً على معلومات حصلت عليها المحطة التلفزيونية من مصدر لم تكشف هويته، حيث عُرِض التقرير على أجزاء مختلفة بين 10-6 أغسطس 2012، دون أن تحذف تلك المحتويات من الموقع ولا من حساب

نائب مدير التحرير لقناة «الجديد» كرمى الخياط:

اعتقال الجمارك اللبناني لطاقم برنامج «تحت طائلة المسؤولية» عمل «ميليشياوي»

دعاء دوابشه وبتول جاهوس



تعرض فريق برنامج «تحت طائلة المسؤولية» المعني بمعالجة وعرض قضايا الفساد في قناة الجديد اللبنانية للضرب والاحتجاز من قبل عناصر تابعين للجمارك أمام مبنى إدارة الجمارك اللبنانية وسط بيروت في الحادي والعشرين من نوفمبر عام 2013، كما ذكر موقع «الأخبار» اللبناني، حيث كان البرنامج يتابع مجريات الحلقة التي يعدها حول «الفساد في الجمارك».

وأشار الموقع إلى أن قوات الجمارك اعتقلت كل من رياض قيسي وأديب فرحات وعلي خليفة وعلي شريم، وجميعهم يعملون ضمن فريق برنامج «تحت طائلة المسؤولية» على خلفية متابعة مجريات الحلقة حول الفساد في دائرة الجمارك اللبنانية.

ودعت القناة جميع المتضامنين للنزول أمام مبنى الجمارك للتضامن مع الصحفيين الموقوفين، وخلال الوقفة التضامنية قامت مجموعة من العناصر التابعين للجمارك بضرب الحشد المتضامن المؤلف بأغلبه من صحفيين وناشطين في المجتمع المدني. وعلى أثر ذلك، توجهت قوة من الجيش اللبناني إلى مبنى الجمارك، وعملت على إبعاد المعتصمين عن المبنى.

وأضاف الموقع إلى أن النائب العام التمييزي بالإنباء، القاضي سمير حمود، كلف قسم المباحث الجنائية المركزية إجراء التحقيقات حول الإشكال الذي حصل أمام مبنى الجمارك والاستماع إلى جميع الأشخاص المشاركين، تمهيداً لتحديد المسؤوليات.

وذكر موقع «الأخبار» أنه، وبعد توقيفهم لأكثر من أربع ساعات في مبنى الجمارك، نُقِلَ فريق العمل المحتجز إلى النيابة العامة التمييزية في قصر العدل بالمتحف. وكانت نائبة مدير تحرير الأخبار في قناة «الجديد»، كرمى الخياط، قد أشارت إلى أن اتصالاً قد جرى مع وزير الداخلية، وكان جوابه: «أن عناصر من استقصاء بيروت سينزلون ليستلموا الزملاء. إلا أن عناصر الجمارك لم يقبلوا تسليمهم».

كذلك أعلنت الخياط أن «الجديد» بصدد رفع دعوى على عناصر الجمارك، مشيرة إلى أن ما حصل عمل «ميليشياوي واعتقال للزملاء». كذلك، قبل المدعي العام التمييزي، القاضي سمير حمود، شكوى قناة «الجديد» فيما يخص اعتداء عناصر من الجمارك على طاقمها، وهو يشرف شخصياً على التحقيقات مع فريق العمل، بحسب ما ذكرت قناة «الجديد».

في السياق نفسه، دعا وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال، سليم جريصاتي، إلى التضامن العام الشامل مع الصحفيين في تلفزيون «الجديد» الذين تعرضوا للاعتداء من قبل عناصر الجمارك، لأنه لا يجوز أن تنعدم السلطة وتتفلسف المؤسسات وتتصرف على غاربيها. وأوضح في تصريح تلفزيوني أنه «أوتمن القضاء العسكري الذي وضع يده على الملف، ولا أحد في الدولة اللبنانية يمكنه أن يتمرد على القضاء العسكري».

أية طعمة ونجلاء فتحي

هل تجتاز الجزائر اختبار الانتخابات القادمة؟



الإمبراطوريات والحضارات، بما في ذلك حكم النوميديين والفينيقيين والرومان والوندال، والبيزنطيين، وبعد الفتح الإسلامي كل من الأمويين، والعباسيين، والأدارسة، والأغالبة، والرسّامين، والفاطميين، لزيّريين، الحمّاديين، المرابطين، الموحدين، العثّ مانين، وأخيراً الاحتلال الفرنسي للجزائر.

ويعتقد معظم سكان الجزائر الدين الإسلامي، ويتحدثون لغتين رسميتين وهما العربية والأمازيغية. ومن أشهر مدن الجزائر: الجزائر العاصمة، ووهران، وقسنطينة، وعنابة، وقالة، والبليدة، وسطيف، وباتنة، والجلفة، والشلف، وبسكرة.

الظروف السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية في الجزائر تشكل عوامل توجيه للإعلام ومحتواه وحجمه، فالرسالة الإعلامية تبقى أسيرة لواقع الدولة وظروفها.

يؤهلها لأدوار إقليمية فاعلة. والجزائر قوة إقليمية ومتوسطة، حيث تقوم دولة شمال أفريقيا بتوريد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وتعد صادرات الطاقة العمود الفقري لاقتصادها.

وبحسب منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، فإن الجزائر تحتل المرتبة الـ 16 من حيث احتياط النفط في العالم وثاني أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، في حين أنها تحتل المرتبة التاسعة من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، وتعتبر «سوناطراك» الشركة الوطنية للنفط، أكبر شركة في أفريقيا.

وقد أصبحت الجزائر منذ استقلالها عضوا مؤسسا في الاتحاد الإفريقي، وعضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية والعديد من المؤسسات العالمية والإقليمية.

للجزائر أحد أكبر الجيوش في أفريقيا، وتلقب الجزائر ببلد المليون ونصف المليون شهيد، نسبة لعدد شهداء ثورة التحرير الوطني التي دامت سبع سنوات ونصف ضد الاحتلال الفرنسي والتي أدت إلى إعلان استقلال الجزائر عام 1962 حسب تقرير في ويكيبيديا.

عرفت الجزائر قديما العديد من

تفتح في السنوات الأخيرة سياسياً واقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وحتى إيران، ولم تعد تنحصر علاقتها مع حليفيها التقليديين روسيا والصين، كما تحاول توطيد علاقتها مع فرنسا.

ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر على ساحل البحر الأبيض المتوسط دوراً مهماً في الانفتاح الثقافي على دول العالم، ما أكسبها الكثير من التميز في العلاقات والعادات والتميز في الأدب والفن والموسيقى.

وبحسب تقرير دولي حديث فإن الجزائر تعد ضمن الدول الأقل تكلفة للمعيشة في العالم، حيث حصلت على المرتبة الخامسة من بين الدول العشر الأكثر توفيراً للمعيشة غير المكلفة للسكان، رغم أن عدد سكانها بلغ 41 مليون نسمة يتوزعون على مساحة تبلغ 2.3 مليون كيلو متراً مربعاً.

وتحتل الجزائر المرتبة السادسة عشر من حيث احتياطي النفط في العالم، والتاسعة من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، وتحتوي على ثروة ضخمة من المعادن موزعة بين الفحم، الحديد، النحاس، اليورانيوم، النحاس، المغنيز، الرصاص، الزنك، الفوسفات، الملح، والذهب، وهو ما

الجدل الكبير الذي دار حول استمرار الرئيس بوتفليقة في الحكم للدورة الرابعة، مع حالته الصحية المتردية، وغيابه عن المشهد السياسي بسبب عجزه، حسب ما نقلت وسائل الإعلام، واستخدامه للكرسي المتحرك، هذا الجدل يعود من جديد مع إطلالة العام 2018 الذي سيشهد انتخابات رئاسية جديدة، والتي من المتوقع أن يترشح لها الرئيس بوتفليقة من جديد، على الرغم من النص القانوني الذي ينص على عزل الرئيس إذا لم يتمكن من أداء مهامه بسبب وضعه الصحي السيء.

ربما تكون حالة الإستقرار السياسي التي تشهدها الجزائر حالياً هي سبب تمسك النظام برئاسة بوتفليقة بعد الحرب الطاحنة التي عصفت بالجزائر سابقاً، ولكن السؤال الذي يطرحه المراقبون يدور حول فيما إذا كان هذا الاستقرار ينطبق عليه القول «نار تحت الرماد».

وبحسب الدستور الجزائري فإن رئيس الجمهورية يحتل رأس هرم السلطة التنفيذية، مثلما يمنحه الدستور صلاحيات واسعة جعلته يملأ مركز ثقل النظام السياسي، كما وينص الدستور الجزائري على التعددية السياسية والمؤسسية البرلمانية، أما عن سياسات الجزائر الخارجية فهي بدأت

أوقات صعبة تمر بها الصحافة الجزائرية

كتبت أريج عساف

فباستثناء خمس قنوات حسب «مراسلون بلا حدود»، وهي: «جزائر نيوز» التي يملكها الرجل القوي والمستثمر علي حداد، و«الهُوغار تي في» وقناة «النهار» و«الشروق» وقناة «الجزائرية»، فلا توجد قنوات أخرى تمكنت من الحصول على رخصة من أجل العمل بشكل شرعي في الجزائر وفتح مكاتب في جميع مدن البلاد.

الإعلام المستقل في الجزائر.. من يخاف من «الوطن»؟

إلى ذلك، انتقدت المنظمة الأحكام القضائية التي تصدر بحق الصحفيين وتحوّل السلطة بشكل أوتوماتيكي إلى قانون الجنابات عندما يتعلق الأمر بملاحقة الصحفيين، بالرغم من أن المادة 50 من الدستور الجزائري الجديد تضمن الحرية التامة للإعلام، ولا تنص إطلاقاً على إمكانية سجن الصحفيين في حالة القذف، بل العقوبة تقتصر فقط على دفع غرامة مالية.

وتخشى مديرة «مراسلون بلا حدود» في شمال أفريقيا أن يتأزم وضع الصحافة الجزائرية أكثر مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقررة في أبريل/نيسان 2017. فيما دعت إلى تحقيق محابيد لكشف ملابسات مقتل الصحفي محمد تاملت وإلى إطلاق سراح صحفي آخر، هو حسن بوراس، الذي يقبع في السجن منذ شهرين في مدينة البيض غرب الجزائر بتهمة «المساس بمؤسسات الدولة وبممثليها» حسب محاميه نور الدين أحمين.

هذا الأخير عبر عن خوفه من أن يعرف حسن بوراس نفس السيناريو الذي انتهى إليه محمد تاملت في السجن، داعياً السلطات القضائية الجزائرية إلى الإفراج عنه فوراً. وقال لفرانس 24: «محمد تاملت لم يمت في السجن بل تم اغتياله، مضيفاً أن السجون الجزائرية أصبحت خطراً على الصحفيين الجزائريين، وأخشى على حياة حسن بوراس، ويجب أن يتحرك الجميع في الجزائر وخارجها للضغط على النظام كي يطلق سراحه».

من جهتها، أطلقت منظمة «مراسلون بلا حدود» على موقعها عريضة لجمع أكبر قدر من التوقيعات المساندة لحسن بوراس وللضغط على السلطات الجزائرية.



تستخدمها السلطات الجزائرية من أجل القضاء على الجرائد المنتقدة للنظام ودفعها إلى غلق أبوابها نهائياً، مثلما وقع للعديد من الجرائد والمؤسسات الإعلامية في السنوات القليلة الماضية. وأشارت كاشا إلى أن سياسة «الخناق المالي» هي الوسيلة الأولى التي أصبح النظام الجزائري يطبقها من أجل إضعاف الصحف اقتصادياً ومالياً. وضربت لذلك مثلاً جريدة الوطن الناطقة بالفرنسية وصحيفة الخبر اللتين فقدتا حسب قولها 50 بالمائة من دخلهما المالي لأنهما وقفتا ضد انتخاب بوتفليقة لفترة رابعة.

«تاملت لم يمت في السجن بل اغتيل»

وقالت ياسمين كاشا في هذا الشأن: «منذ تولى حميد غرين منصب وزير الاتصال في 2014، أصبح يتصل شخصياً بالشركات الخاصة الوطنية والأجنبية ويطلب منها عدم الإشهار لمنتجاتها في صحيفتي الوطن والخبر. والنتيجة أن هاتين الصحيفتين فقدتا 50 بالمائة من أرباحهما وأصبحتا تعانيان اليوم من مشاكل مالية عويصة قد تدفعهما إلى التوقف عن الصدور في مستقبل ليس بالبعيد».

هذا ولم يُستثن المجالان السمي والبصري من هذه الوضعية الرديئة بحسب تقرير منظمة «مراسلون بلا حدود»، بل ثمة العديد من القنوات التلفزيونية التي تبث من الخارج، لأن النظام يرفض أن يعطي لها الرخص الضرورية ويعتمدها بشكل رسمي.

«اليد الخفية للنظام الجزائري تطال الإعلام». هذا هو عنوان التقرير الذي أصدرته منظمة «مراسلون بلا حدود» التي تدافع عن حرية الصحافة في العالم. ويمكن وصف التقرير بأنه «مخيف» حول وضع الإعلام في الجزائر، حيث وصفته المنظمة بـ«الصعب» و«المتدهور» منذ إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لفترة رابعة على التوالي في إبريل / نيسان 2014.

منظمة «مراسلون بلا حدود» قالت أن الصحافة الجزائرية تمر بأوقات صعبة نتيجة الضغوط السياسية والمالية التي يمارسها النظام الجزائري عليها، إضافة إلى التهديدات بالقتل والسجن التي تطال بعض الصحفيين الذين ينتقدون نظام الرئيس بوتفليقة، الذي يحكم البلاد منذ 18 عاماً.

ويأتي نشر هذا التقرير المفصل بعد أسبوعين فقط من مقتل الصحفي والمدون الجزائري- البريطاني محمد تاملت، الذي توفي في المستشفى بالعاصمة بعد إضراب عن الطعام بدأه منذ اعتقاله في حزيران/يونيو 2016، احتجاجاً على الحكم بسجنه عامين بتهمة «الإساءة إلى رئيس الجمهورية بعبارات السب والقذف» و«إهانة هيئة نظامية».

وفي حوار خاص مع فرانس 24، أكدت ياسمين كاشا، مديرة منظمة «مراسلون بلا حدود» في شمال إفريقيا أن وضع الصحافة في الجزائر في تدهور مستمر، مشيرة إلى أن وفاة الصحفي محمد تاملت في السجن ما هي إلا دليل إضافي عن غياب حرية الصحافة وحقوق الصحفيين في الجزائر، وبشاعة النظام الذي أصبح يعامل الإعلاميين بالقوة والتعسف.

وأضافت كاشا: «لا يوجد هناك أي شك في إرادة النظام الجزائري إسكات جميع الصحف والمصادر الإعلامية الأخرى التي ترفض الرضوخ لإرادة بوتفليقة وحاشيته، وتواصل انتقاد حصيلته السياسية والاقتصادية وتحدث عن صحته. لقد وصلنا إلى مرحلة أصبحنا نتساءل فيها: هل يمكن اليوم لصحيفة جزائرية ما أن تنتقد النظام دون أن تتعرض إلى متابعات قضائية أو إلى دفع غرامات مالية باهظة؟».

هذا وأحصت «مراسلون بلا حدود» عدداً من الضغوطات التي



كتبت أريج عساف

إغلاق قناة الوطن الجزائرية.. ضرب لحرية التعبير؟ أم إعادة اعتبار للدولة؟

«شخصية وطنية» بمناسبة المشاورات حول تعديل الدستور صيف 2014.

وأكد شلي أنه سيرفع دعوى أمام القضاء لإلغاء قرار الإغلاق، وحماية مصدر قوت 170 عاملاً في القناة.

وبحسب مصدر في الوزارة فإن وزير الإتصال حميد قرين طلب من الوالي (المحافظ) إغلاق القناة لأنها تعمل بشكل غير قانوني ومست برموز الدولة».

وفي وقت سابق كان وزير الإتصال قد أعلن الأسبوع الماضي ملاحقة قناة «الوطن» ومالكها قضائياً إثر تهديدات أطلقها مدني مزرق، في برنامج «حوار» بث في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر.

وقال مزرق رداً على سؤال حول رفض بوتفليقة مسعاه لتأسيس حزب: «سبق للرئيس أن أخطأ في حقنا في 2009 وتلقى منا رداً قوياً.. واليوم أعاد نفس العملية.. سنذكره بردنا السابق، وإذا لم يصحح موقفه فسيسمع مني كلاماً ما أظنه تصور أن يسمعه من أحد قبل اليوم».

وقد أكد مزرق لقناة «الوطن» أن الاتفاق الذي أبرمه مع الرئاسة والمخابرات «ينص على حق المسلحين في العمل السياسي وتأسيس حزب».

وكان مزرق، الذي رصدت مكافأة للقبض عليه أو قتله قبل أن يصدر عفو عنه، أعلن قبل أكثر من شهر

إغلاق قناة «الوطن» لم يتم بأمر قضائي. بل كان قرارا اتخذه وزير الإتصال، حيث تم تنفيذ القرار وحجز الأجهزة الموجودة في مقر القناة.

مدير القناة علق على الموضوع في لقاء مع الجزيرة بقوله أن إغلاق القناة جاء على خلفية تصريحات أدلى بها مدني مزرق، القائد السابق لـ «الجيش الإسلامي للإنقاذ» الذي كان يتبع لـ «الجهبة الإسلامية للإنقاذ» المظفورة، هدد فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مستغرباً في الوقت نفسه اتخاذ هكذا قرار قبل صدور حكم قضائي.

وصرح مالك القناة، رجل الأعمال جعفر شلي، لوكالة الأنباء الفرنسية: «استغرب خطوة وزير الإتصال الذي صرح الأسبوع الماضي أنه سيلحقنا أمام القضاء ثم يأمر بإغلاق القناة قبل أن يصدر حكم المحكمة».

وأضاف متسائلاً: «ماذا حدث خلال الأسبوع حتى يستعجل الأمر؟ أم أنه يدرك أن هناك من القضية الشرفاء الذين لا يمكن إملاء الأحكام عليهم؟»

ورغم تفهم مالك القناة، وهو قيادي سابق في الحزب الإسلامي «حركة مجتمع السلم»، لغضب الحكومة من بث هذه التصريحات، فإنه عبر عن استغرابه من هذا القرار، حيث أن مدير ديوان رئاسة الجمهورية أحمد أو يحيى استقبل مزرق باعتباره

بتهمة المساس برموز الدولة..

هل أُعطي «ويك إند» إجازة أبدية؟



تقرير: علي حسن

الوطنية للحديث عن أمور البلاد بصورة ساخرة، وهو ما أزعج بعض المسؤولين وجعلهم يضغطون من أجل توقيف البرنامج، ما يكشف أن الإعلام الجزائري لا يتمتع بالحرية خارج المساحة المحددة له.

إدارة قناة «الجزائرية» أوضحت في بيان مقتضب على صفحتها على الفيس بوك أن توقف برنامج «ويك إند» تم بمحض إرادة طاقم القناة، وليس له أي علاقة، لا من قريب ولا من بعيد، بضغطات خارجية، مثلما يتم الترويج له. وتضيف أن القناة تلقت تنبيهاً من قبل سلطة الضبط السمي البصري، مثلها مثل قنوات تلفزيونية عدة تم إغلاقها.

وفي حديث مع الصحفي في جريدة البلاد سابقاً، هشام حدوم أكد أن القانون الجزائري يكفل حرية الإعلام وحرية التعبير دون المساس بالأشخاص أو ممتلكاتهم. وفيما يخص قضية برنامج «ويك إند» أوضح هشام أن أصحاب القرار يرون أن «ويك إند» تجاوز الخط المسموح به في حرية الإعلام والتعبير في الجزائر، وأن القناة الجزائرية تناولت عدداً من القضايا التي مست ببعض أوجه النظام، وأصبح من الصعب التحكم بها بالطرق الكلاسيكية أو المعتادة.

واختتم الحدوم حديثه قائلاً أن سلطة الضبط السمي البصري وهدت بعض الملاحظات والإنذارات، لملك القناة الذين شعروا بشيء من الخطر والمس بمصالح القناة.

بعد مضي 6 سنوات على موجة الربيع العربي، وبعد أن تم التجديد للرئيس بوتفليقة لولاية رابعة، ومع استمرار العداء الذي يكنه قادة دول المغرب العربي لوسائل الإعلام، ولا سيما عندما يتطرق الصحفيون لقضايا تهم الرأي العام وتخص الفساد والتهرب من دفع الضرائب أو جماعات الضغط، احتلت الجزائر المركز 134 على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة، وهي المرة الأولى التي تتربع فيها خلف جارتها المغرب 133. فقد كشف تقرير لمنظمة «مراسلون بلا حدود» عن محاولة الحكومة الجزائرية في تكميم الصحافة.

وتعد قضية إيقاف البرنامج التلفزيوني «ويك إند»، الذي يقدمه الإعلامي «مصطفى كيسي» في قناة «الجزائرية»، انتهاكاً بحق الصحافة الجزائرية، بعدما تناول فضيحة ممتلكات الوزراء الجزائريين في فرنسا، بعد تهديدات تلقاها طاقم البرنامج في قناة «الجزائرية».

كيسي مقدم البرنامج أكد على صفحته الخاصة بموقع الفيس بوك قيام سلطة الضبط السمي البصري، برئاسة «ميلود شوقي» بتوقيف برنامج «ويك إند»، والسبب هو النقد الحاد للسياسة التي تسير عليها البلاد بطريقة ساخرة في كل حلقة من البرنامج، حيث يقوم كل اسبوع باستضافة العديد من الشخصيات



وتبث قناة «الوطن» من قبرص، بينما مقرها الرئيسي في لندن، وكذلك مقرات القنوات الأخرى في عمان أو جنيف أو مدريد.

وبالنسبة لوزارة الإتصال فإن «قناة الوطن تجاوزت الخط المسموح به».

وتواصل القناة بث برامجها المسجلة مسبقاً دون إمكانية بث برامج جديدة بما أن مكاتب الإنتاج في الجزائر «قد تم ختمها بالشمع الأحمر» بحسب الشريط الإخباري في أسفل الشاشة.

تأسيس «الجهبة الجزائرية للمصالحة والإنقاذ»، وهي حزب سياسي يريد من خلاله إحياء الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة.

وأعلنت الحكومة والرئيس بوتفليقة رفض عودة المسلحين السابقين للعمل السياسي.

كما ذكرت جريدة الراية تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1992 بعد أن دعت إلى الكفاح المسلح إثر إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت الجبهة بدورتها الأولى. وتم تأسيس الجيش الإسلامي للإنقاذ بعد ذلك بعام.

وفي 1997 أبرم مزرق هدنة مع الجيش وألقى آلاف المسلحين من عناصر تنظيمه السلاح. وصدر بعد ذلك عفو عنهم في إطار سياسة الوئام الوطني التي انتهجها بوتفليقة بعد العام 2000.

ومن الجدير بالذكر أن قناة «الوطن» تخضع على غرار أكثر من 40 قناة فضائية جزائرية أخرى للقانون الأجنبي، أي لا وجود قانوني لها في الجزائر، ما عدا خمس قنوات لديها ترخيص بفتح مكاتب، «أما البقية فسمح لها بالعمل» بحسب وزارة الإتصال.

الربيع العربي يلقي بظلاله على واقع الإعلام الجزائري



تقرير: رحيل اشتية

وهي ستة، من بينها: النهار والشرق الهوجار وأخرى، للحصول على ترخيص، وحصلت على ترخيص يجعلها مكاتب أجنبية فقط، أي أن أي مخالفة ترتكب سيتم تحويلها إلى العدالة وليس لسلطة الضبط السمي والبصري.

ومن الشروط التي وضعتها الحكومة أمام هذه القنوات أن تكون متخصصة وليس عامة، أي أن تتناول جانب معين كالفن، السياسة أو الاقتصاد وغيرها، وأن يكون رأس المال مشترك وليس من جهة واحدة، ما يعني العمل على التنوع في الملكية.

أما باقي القنوات فهي تعمل حالياً بشكل غير قانوني، ولكن تبقى تحت الرقابة، حيث تبقى مهددة بالإغلاق في حال مست بثت ما من شأنه أن يُعتبر مساساً بالحكومة.

وكانت السلطات قد أغلقت في مارس 2014 قناة «الأطلس» بسبب خطها المعارض، ولاحقاً عم إغلاق قناة «الوطن» المقربة من تيار الإخوان المسلمين في الجزائر.

ومن شأن قرار إغلاق 45 قناة تلفزيونية محلية أن يدفع بجيش من الصحفيين والتقنيين إلى البطالة، ما قد يخلق أزمة جديدة تضاف إلى أزمة حادة بين الحكومة ومؤسسة الخبر، وهي أكبر المؤسسات الإعلامية في الجزائر وأكثرها مصداقية لدى الرأي العام المحلي والدولي.

وكانت الحكومة الجزائرية قد اتخذت قرار الإغلاق بعد أزمة «الخبر» (صحيفة الخبر الجزائرية)، والتي أخذت بعداً سياسياً وشعبياً نتيجة التعاطف الكبير مع الصحيفة، في أعقاب محاولة السلطات التضييق عليها، ومنعها من بيع جزء من أسهمها إلى رجل أعمال لإنقاذها من الحصار الذي تضربه عليها السلطات منذ عام 1998 بسبب خطها الافتتاحي المستقل، ورفضها التحول إلى منبر للسلطة، عبر رفع دعوى قضائية ضد المؤسسة الإعلامية لإلغاء صفقة بيعه جزء من أسهمها.

ومن الناحية القانونية لا تملك وزارة الإتصال حق التقاضي ضد مؤسسة إعلامية، باعتبار أن قانون الإعلام في الجزائر، يخول صلاحية تسيير الصحافة المكتوبة إلى سلطة الضبط، لكن السلطات عطلت أية إمكانية لإنشاء هيئة السمي البصري، كما أن القانون لا ينص على إحالة صلاحيات هذه الهيئة إلى وزارة الإتصال.

فهل سيبقى واقع الاعلام في الجزائر مسيراً من الحكومة والظروف السياسية؟ أم سيكون للاعلام النزيه كلمته؟

العالم يستنفر ضد الصحفيين: القتل، السجن أو الترحيل.

قررت الحكومة الجزائرية إغلاق كل القنوات التلفزيونية المحلية، التي لا تحوز على ترخيص بالبث في الجزائر.

كان هذا هو الإعلان الذي خرج به الوزير الأول عبد الملك سلال في مؤتمر صحفي في يناير من عام 2016 نص على أن الحكومة قررت إغلاق كل القنوات غير المعتمدة من قبل الدولة، في أقرب وقت. سلال قال أن «هناك من بين 50 قناة تلفزيونية خاصة تنشط بطريقة غير قانونية، إلا خمس قنوات لديها اعتماد قانوني وترخيص من قبل السلطات.» وحذر قائلاً أنه «من الآن فصاعداً لن يسمح بتجاوز القانون».

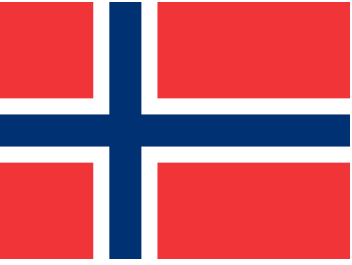
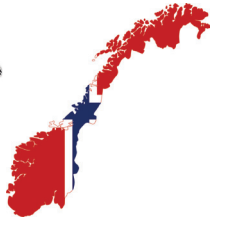
الوزير اتهم بعض القنوات بأنها «تمارس الإشهار الكاذب وانتهاك الحياة الخاصة والمساس بالشرف والتضليل وبث الكراهية» مشيراً إلى أن «هذا الوضع يتطلب من الحكومة الإسراع في تطهير القطاع التلفزيوني» داعياً إلى الإسراع في تنصيب هيئة السمي البصري ووضع دفتر شروط لتنظيم هذا القطاع، على أن يتم إغلاق كل القنوات التي لا تتطابق مع الشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط.

وتنشط في الجزائر أكثر من 50 قناة تلفزيونية ذات مضمون إخباري وسياسي، لا تحوز 45 منها على أي ترخيص، بسبب حالة من الفوضى تسببت فيها السلطات التي تحاشت تنفيذ البنود المضمنة في قانون الإعلام، خاصة ما يتعلق بإنشاء هيئة السمي البصري التي تتولى وفق القانون منح الاعتمادات والتراخيص وتسيير القطاع التلفزيوني.

وتشهد الجزائر منذ صدور قانون الإعلام في يناير 2012 طفرة كبيرة في مجال القنوات التلفزيونية المستقلة، حيث بادرت صحف ورجال أعمال إلى إنشاء قنوات من دون أي ترتيبات قانونية.

وتتعاظم السلطات الجزائرية مع القنوات الجزائرية التي تبث من الجزائر، على أساس أنها مكاتب لقنوات أجنبية معتمدة في الجزائر. وهذا الأمر يخلق تناقضا كبيراً في سياستها حسب ما صرحته لنا الصحفية وأستاذة الإعلام حياة لينا، التي أكدت على أن الظروف السياسية والربيع العربي خلق حالة من الخوف لدى السلطات، مما دفعها لتقييد حرية الإعلام وتضييق الخناق على المؤسسات الإعلامية، إضافة إلى تغييرات في الدستور ككل.

وتضيف أنه، وأخيراً، قامت الحكومة بتصريح وتشريع هيئة السمي والبصر ولكن بشروط، تقدمت مجموعة من القنوات،

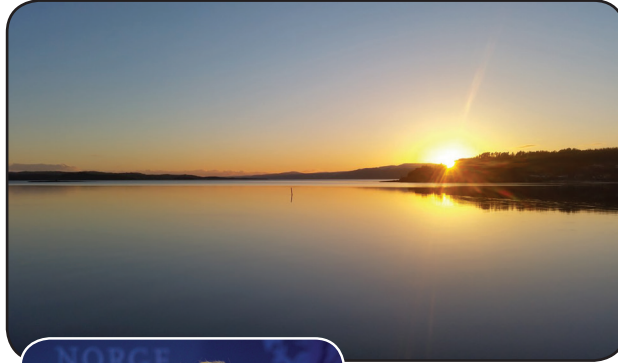


تقرير: أبرار الشاعر



يومنا هذا شاهداً على أن الجهود المبذولة في الحفاظ عليه وعلى استقراره كبيرة. ففي يومنا هذا يحكم النرويج نظام ملكي دستوري فيه فصل للسلطات، يعتبر فيه الملك رمزاً، ولا يتحكم في الحياة السياسية إلا البرلمان الذي يتم انتخابه كل أربعة أعوام.

وفي هذا العام، بعد تنافس مجموعة من أهم الأحزاب النرويجية على الحكم، فازت رئيسة الوزراء إرنا سولبرغ من تحالف حزب المحافظين وحزب التقدم اليميني للدورة الثانية على التوالي، ليستمر بذل الجهود من أجل الإبقاء على جمال النرويج، والحفاظ على نورها، فهي أرض شمس منتصف الليل.



سنة رياضة التزلج.

وكذلك لم يتوقف تنوعها بمناخها وحسب، وإنما بثقافة سكانها وأساليب حياتهم أيضاً، إذ تسود في النرويج ثلاث لغات رئيسية: اثنتان تدرسان في المدارس البوكمول، والنينوشك، أما الثالثة خاصة بالسكان الأصليين للبلاد (الشعب السامي)، أما الدين الرسمي فهو المسيحية اللوثرية، وأما لباسهم التقليدي فهو البوناد «-bu nad» المصنوع من القطن، واشتهرت النرويج بعمرانها الخشبي المميز وما زال جمال النرويج السائد إلى



رغبته في تاريخ -17 أيار 1814-، حينما خط القانون الدستوري النرويجي، وتبعه الاستقلال التام عن السويد بعد ذلك بـ 91 عاماً ليكون الأمير كارل أول ملك لها بعد الاستقلال.

لم تكتف النرويج باستقلالها فحسب، وإنما رغبت بتطبيق الاستقرار الكامل، ومن أجل ذلك استغلت الطبيعة الكامنة فيها، فهي منطقة ذات مناخ شبه قطبي في المناطق الشمالية، ومعتدل ممطر في المناطق الجنوبية، أما في الصيف فلا تغيب الشمس عن المناطق الواقعة شمال الدائرة القطبية الشمالية، ولهذا يطلق عليها «أرض شمس منتصف الليل». وهذا التنوع المناخي شكل تنوعاً في الرقعة النباتية والحيوانية، فكانت الثروات السمكية والخشبية والمعدنية مصدراً كبيراً لسد احتياجات الدولة.

كما أن النرويج تعتمد على مصادر متجددة للطاقة مما يزيد من قوة

في عالم تملؤه الفوضى وتغزوه العشوائيات، قررت دولة يطلق عليها «أرض شمس منتصف الليل» أن تستقر وتزدهر مستغلة ما فيها من نفط وثروات أخرى، فكانت دولة النرويج. هي دولة تقع تقع شمال قارة أوروبا في الجزء الغربي من شبه الجزيرة الاسكندنافية، وتبلغ مساحتها 385,203 كم²، ويسكنها خمسة ملايين نسمة تقريباً، ومن أشهر مدنها: برغن وتروند هايم والعاصمة أوسلو.

إستقرار النرويج لم يبدأ إلا منذ العام 1905 حين نالت استقلالها، إلا أنها قبل هذا التاريخ كانت متقلبة الحال. ففي الفترة الواقعة ما بين 1100-800 بعد الميلاد، كانت عبارة عن دويلات متفرقة لكل منها ملكاً يحكمها، ثم في العام 1397 تغير الحال، لتصبح النرويج في اتحاد رسمي مع السويد والدنمارك، وتبع هذا الأمر انسحاب السويد من الاتحاد والإبقاء على الاتحاد النرويجي الدنماركي.

إلا أن حرباً قامت بين إنجلترا وفرنسا في بداية القرن التاسع عشر، كانت نتيجتها حل الاتحاد النرويجي الدنماركي، وتخلي ملك الدنمارك عن النرويج لصالح السويد بسبب ضغوط الحرب.

لم ينته الأمر إلى هذا الحد، وإنما قرر الشعب النرويجي حاجته الماسة إلى الاستقرار والاستقلال، فتحققت

من عجائب العصر الحديث

الحكومة النرويجية تقدم الدعم المالي للإعلام

كتبت: سيرين أحمد



لتخصيص منح الإنتاج، أي الصحف التي يصل متوسط قيمة التشغيل فيها إلى 10% على مدى ثلاثة سنوات سابقة، ويعتمد التخفيض على مقدار ما تكسبه الصحيفة.

ورغم أن الدعم الحكومي لوسائل الإعلام اعتبر تاريخياً أنه انتقاص من استقلالية الصحافة، إلا أن الواقع في النرويج يشير إلى عكس ذلك، حيث تبوأ تلك الدولة التي تقع في أقصى الشمال مكانة مرموقة عالمياً من حيث مستوى الحرية الصحفية التي يحميها القانون وتصورها الثقافة السائدة.

من ضريبة القيمة المضافة لمساعدة وسائل الإعلام النرويجية في منافسة وسائل الإعلام العالمي، حيث تلقت 151 صحيفة الدعم بناء على هذا القرار.

وتختلف أنواع الدعم المقدم للصحافة، من دعم مباشر من خلال المنح المادية للمؤسسة الإعلامية، والدعم غير المباشر من خلال الإعفاء من الضرائب. والهدف من الدعم هو إنقاذ الصحف الصغيرة من الإغلاق، خاصة في فترة الستينيات، بالإضافة إلى الحفاظ على مجموعة متنوعة من الصحف. ويتركز الدعم على المؤسسات الإعلامية الصغيرة التي تنتج أقل من 80000 نسخة، وفي البلدات الصغيرة التي تنتج أقل من 6000 نسخة.

وأشار موقع «ستانجت» النرويجي أن حجم المساعدات المادية الحكومية للوسائل الإعلامية بلغت في العشرين عاماً الماضية ما يقارب 5 مليارات كرونة نرويجية، وبلغت مقدار المساعدات الحكومية ما يقارب 313 مليون كرونة في عام 2016.

في عام 2017، أصدرت الحكومة النرويجية قراراً بتخفيض نسبة المساعدات للصحف بمقدار 25 مليون كرونة، لكن هذا القرار تم رفضه من قبل أعضاء البرلمان النرويجي، حيث أن هذه ليست المرة الأولى التي تحاول الحكومة النرويجية تقليل المساعدات للصحف النرويجية. ففي عام 2014 أصدرت الحكومة قاعدة جديدة

في الوقت الذي تقف فيه معظم حكومات العالم ووسائل الإعلام على طرفي نقيض، وتشعلت الحرب بينهما في كثير من الأحيان، والتي تكون ضحيتها في العادة وسائل الإعلام، مفاجأ بهذه المعلومة: الحكومة النرويجية تقدم مساعدات مالية لوسائل الإعلام بهدف تمكينها من توصيل المعلومات للناس.

الدولة التي تقع في الشمال الغربي للقارة الأوروبية، الدولة الأكثر ديمقراطية في العالم، والأولى التي تتربع على عرش حرية الصحافة، والتي تصنف كأكثر دولة تحترم حرية الصحافة، حسب الترتيب الذي وضعته منظمة مراسلون بلا حدود، ليس فقط في أوروبا لكن في العالم أجمع، لم تقف عند هذا الحد في احترام حرية الصحافة، بل تعدتها إلى دعم الصحف الصغيرة لإنقاذها من الإغلاق والعمل على ترسيخ مبدأ التعددية في الصحف، وأن كل صوت في المملكة النرويجية هو صوت مسموع.

وقد ذكر موقع ويكيبيديا أن في عام 1969 بدأت الحكومة النرويجية بتطبيق نظام الدعم المباشر للصحف الصغيرة حيث كان أول دعم حكومي للصحف بما قيمته 7.3 مليون كرونة، وارتفعت قيمة المساعدات بشكل كبير بعد ذلك. ففي عام 2016 أصدر البرلمان النرويجي قراراً بدعم جميع وسائل الإعلام في الدولة، من صحف وتلفزيون وإنترنت ورايو من خلال إعفائها

الأولى عالمياً في حرية الصحافة

كثبت دعاء هلاك



معتقدات وآراء الآخرين.

وجاء في تقرير نُشر على موقع «حملة إنهاء قوانين التكمير» بأن النائبين أندرس فيرب (Anders B. Werp) من الحزب المحافظ وجان أريلد إيلينغن (Jan Arild Ellingsen) من الحزب التقدمي سارعا إلى تقديم اقتراح لإجبار البرلمان على التسارعة في تنفيذ هذا القرار، والذي صدر عام 2005، لكن لم يتم تطبيقه بسبب مشاكل تكنولوجية حتى عام 2015. وتحاجا بأن القانون «يدعم فكرة أن التعبيرات والرموز الدينية يحق لها الحصول على حماية خاصة، وهذا أمر مؤسف، وحين الوقت لأن يقف المجتمع بشكل واضح من أجل حرية التعبير».

وقوبل القرار بمعارضة من قبل بعض المشرعين المسيحيين، فقد قال المتحدث باسم الحزب الديمقراطي المسيحي أن القرار «... هو رمز للانتحار الثقافي... اليوم ليس لدينا أي قيمة للقوانين، وعلى الرغم من أن الدستور ينص على أن المسيحية والإنسانية تشكلان أساس الدولة، إلا

إن هذا الأمر فقد معناه».

لكن من الجدير ذكره بأن قانون التكمير كان مهما في الوقت الذي تم فيه إلغاؤه، حيث أن آخر شخص تم محاكمته بموجب هذا القانون كان عام 1933، وهو الكاتب والناشط الاجتماعي أرنولف أوفيرلاند (Arnulf Overland) بعد إلقاءه خطاب بعنوان «المسيحية - الطاعون العاشر»، وقد تم تبرئته، وشخص آخر دُكم عليه بتهمة التكمير في النرويج، أرنفريد أولسن (Arnfred Olsen) في عام 1912، وكان عليه أن يدفع غرامة قدرها 10 كرونة نرويجية.

كما يحظر قانون العقوبات خطاب الكراهية والإساءة للمعتقدات الدينية أو العرقية أو الجنسية.

استطاعت النرويج، بناء على كل ما سبق، تحقيق ما كان يظنه البعض مجرد مثاليات وضربا من الخيال من خلال خلق بيئة يستطيع فيها الصحفيون ممارسة عملهم بكل حرية، وإفساح المجال للجميع للتعبير عن آرائهم، فأضحت نموذجا يُقتدى به. وما كانت لتصل إلى هذه المرتبة إلا لإدراك مسبق لما لكل شخص من حقوق وما عليه من واجبات، وتقديم المصلحة العامة على أي مصلحة أخرى

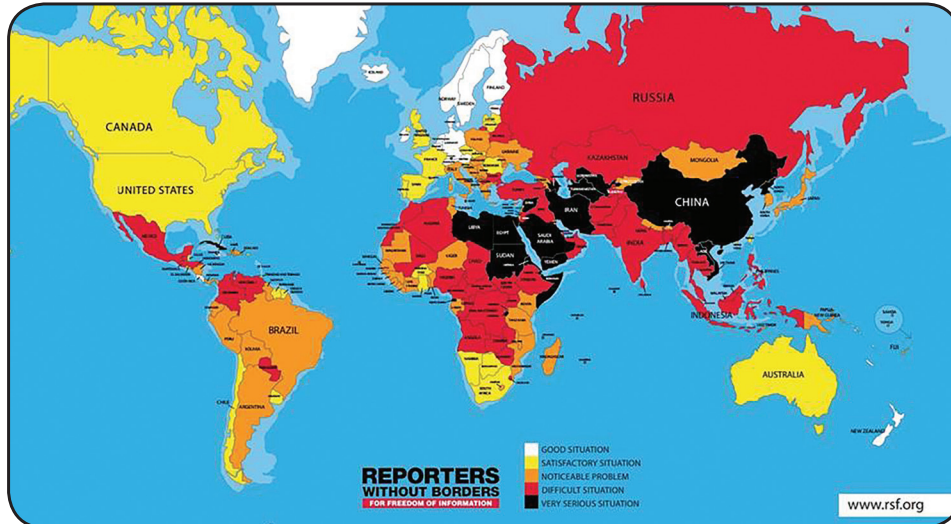
أما الفقرة الثانية فتتعلق بنزاهة ومصداقية الصحفيين، وتشير إلى أن الصحافة يجب أن تكون مستقلة وبعيدة عن التحيز وتلقي الرشاوى، بالإضافة إلى رفض الإعلانات التي تحاول كسر التمييز بينها وبين المنتج التحريري.

وتوضح الفقرة الثالثة سلوك الصحفيين وعلاقتهم بالمصادر، وما الذي يجب القيام به وما الذي يجدر الابتعاد عنه، بالإضافة لحماية المصادر وعدم الكشف عن المجهول منها، إلا أن القاعدة الأساسية في الميثاق هي توضيح مصدر المعلومات ما لم يشكل ذلك خطرا عليها.

والفقرة الرابعة تتضمن قواعد النشر من الالتزام بالعدالة والدقة، وأن يُعطي العنوان والمقدمة صورة حقيقة عن الموضوع دون تهويل أو تقزيم، بالإضافة إلى احترام شخص المتحدث وهويته وخصوصيته ومعتقداته وعاداته الاجتماعية.

وأما الفقرة الأخيرة فتتضمن على أن الكلمات والصور هي أسلحة قوية ويجب استخدامها دائما.

وهناك لجنة خاصة تدعى لجنة الشكاوى الصحفية (PFU) تتابع مدى التزام الصحفيين بميثاق الأخلاق. «فإذا قدم شخص ما شكوى ضد إحدى الوسائل الإعلامية، فإن هذه اللجنة تسارع في إجراء تحقيق لمعرفة إذا كان ما قامت به الوسيلة الإعلامية يدخل في إطار ميثاق الأخلاق أم لا، فإذا تم إدانتها بتجاوزها، فإن هذه اللجنة تلزمها بنشر قرارها للجمهور عبر التلفاز أو الإذاعة أو الصحف»، تقول فراري.



هل يوجد انتهاكات لحرية الصحافة؟

بالرغم من الحرية الكبيرة للصحافة في النرويج، إلا أنها لا تخلو من بعض الانتهاكات. فقد ذكر موقع بيت الحرية (freedom house) أن الهيئة النرويجية لحماية البيانات (DPA) كشفت قيام وحدة استخبارات الجيش النرويجي بانتهاك خصوصية 9 صحفيين عبر جمع معلومات عنهم بتتبع قصة تحقيق نُشرت في الصحف النرويجية اليومية عام 2011.

أما بالنسبة للعنف ضد الصحفيين ووسائل الإعلام فهو أمر نادر الحدوث، على الرغم من أن التهديدات من قبل بعض الجماعات المتطرفة وغيرها شكلت مصدر قلق لكثير من الصحفيين في السنوات الأخيرة.

وكشف تقرير صادر عن اتحاد الصحفيين النرويجيين بأن 25% من الصحفيين الذين تم استجوابهم تعرضوا لتهديدات، سواء شفوية أو مكتوبة أو جسدية، ومعظم التهديدات كانت للصحفيين الذين يتعاملون مع القضايا الجنائية. هل تجاوزت الحرية الحدود؟ أثار قرار إزالة التكمير باعتباره جريمة جنائية من قانون العقوبات بحجة حرية التعبير جدلا واسعا في الوسط النرويجي، ففي حين اعتبر بعض الصحفيين والسياسيين أن هذا القرار يدعم حرية التعبير في النرويج، يرى البعض الآخر بأن هذا يشكل تعذر على

لا يوجد مكان في العالم يستطيع فيه الصحفيون ممارسة عملهم بحرية أكثر من النرويج، هذا ما جاء في التقرير الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، حيث احتلت النرويج المرتبة الأولى في حرية الصحافة هذا العام من بين 180 دولة حول العالم.

كيف وصلت هذه المرتبة؟

حرية الصحافة في النرويج ليست بالجديدة فقد وفر الدستور الصادر عام 1814 القاعدة الأساسية لها من خلال المادة 100 والتي تنص على أن لكل شخص الحق في التعبير عن رأيه بحرية وصراحة بشأن إدارة الدولة أو أي موضوع آخر مهما كان، والحق في الحصول على وثائق الدولة والبلديات وأن يتاح له جلسات المحاكم والهيئات الإدارية المنتخبة شعبياً، ويقع على عاتق سلطات الدولة خلق «الظروف التي تسهل إجراء مناقشات عامة مفتوحة ومستتيرة».

وبين بحث قام به مجموعة من الطلاب من دول مختلفة حول المشهد الإعلامي في النرويج وبعض الدول الأخرى تحت عنوان «التفاوض الصحفي، القيم الجوهرية والتعدد الثقافي»، أن حرية الصحافة تطورت في النرويج على مدار الأعوام اللاحقة. ففي عام 1969 قدمت الحكومة الدعم المالي للصحف المحلية والصغيرة لضمان وجود صحافة متنوعة ومتعددة، والآن يوجد أكثر من 220 صحيفة في النرويج، وهذا عدد كبير جدا مقارنة بعدد السكان البالغ حوالي 5 ملايين نسمة.

وفي عام 2016، قرر البرلمان النرويجي عدم اقتصار الدعم الحكومي على الصحف، وإنما توسيعها لتشمل جميع وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون وصحافة إلكترونية، من خلال إعفائها من ضريبة القيمة المضافة. ويوجد في الوقت الحالي أكثر من 260 موقع إخباري على الإنترنت، و300 محطة إذاعية، بالإضافة إلى أكثر من 90 قناة تلفزيونية.

وأشار البحث أيضا بأن الصحف ووسائل الإعلام النرويجية بشكل عام تخلصت من الرقابة والضغط السياسي، فقد بدأت الصحف ببطء في الستينيات، وتسارع الأمر في الثمانينات، بكسر علاقاتها مع الأحزاب السياسية، وأصبح الصحفيون النرويجيون أكثر مهنية.

حرية سقفتها ميثاق الأخلاق

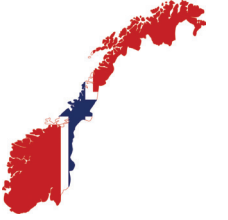
وحسب ما جاء في موقع ويكيبيديا فإن أول نسخة لميثاق أخلاق الصحافة النرويجية صدر عام 1936، ثم مر بالعديد من التعديلات

في الأعوام اللاحقة، حيث كان آخر تعديل في عام 2015. ويتخذ الصحفيون النرويجيون هذا الميثاق مقياسا لمشروعية عملهم، وقد يفوق التزامهم به تطبيقهم للقوانين النرويجية.

وتقول أستاذة الإعلام في جامعة أوسلو إليزابيث فراري، وهي التي قادت مشروع البحث السابق، بأن «القانون يعطي المحكمة العليا الحق في السؤال لمعرفة مصادر الصحفي إن استلزم الأمر، ولكن الصحفيين النرويجيين يرفضون رفضا قاطعا الكشف عن أي اسم أو مصدر في حال فضل صاحبه البقاء مجهولا، عملا بميثاق الأخلاق». وتكمل قائلة: «نحن لا نكتشر بقرار المحكمة».

وأشارت فراري بأن هناك عددا من الصحفيين تعرضوا للاعتقال بسبب عدم إطاعتهم لأوامر المحكمة ورفضهم الكشف عن أسماء مصادرهم، وكان آخر صحفي اعتقل على هذه الخلفية عام 1952.

أما فيما يتعلق بميثاق الأخلاق فإنه يتكون من عدة فقرات، تنظم الفقرة الأولى العلاقة بين الصحفيين والمجتمع وتبين دور الصحفيين فيه، حيث يندرج تحت هذه المادة أهم العناصر الرئيسية للديمقراطية والتي تتضمن حرية الكلام، وحرية الوصول إلى المعلومات، وحرية الصحافة، وتوضح أن أهم دور للصحافة هو إتاحة المجال لجميع الآراء للتعبير عن نفسها.



غياب الصحفيين عن الساحة الإعلامية في النرويج يهدد مستقبل الديمقراطية

تقرير: رند أبو صالح



وفي سياق متصل، أوضح مقال خاص للاتحاد النرويجي للصحفيين في أكتوبر من العام الحالي 2017، أن هناك انخفاضاً في أعداد الصحفيين بلغ أكثر من 1000 صحفي من المحررين النرويجيين. كما أوضح السياسيون المحليون أن الوجود الصحفي مفقود في المجالس البلدية وفي قاعات المحاكم. ووصفوا حاجتهم إلى الصحفيين بقولهم: «نحن بحاجة إلى وسائل الإعلام لضمان حصول الشعب النرويجي على المعلومات والمشاركة في الديمقراطية».

وأضاف المقال أن هذا التراجع في أعداد الصحفيين يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى إعاقة تحقيق الديمقراطية، حيث أن الإعلام يسهم، وبشكل كبير، في إتاحة الفرصة لعرض قضايا الشعب والرأي العام بمصادقية، وتحول الصحفيين عن العمل من المجال الإعلامي في الصحف إلى المجال التجاري والعلاقات الخاصة، مما يؤدي إلى عرقلة سير العملية الديمقراطية.

وطالب الاتحاد في مقالة له بتحقيق نظام دعم ومساهمة من الدولة النرويجية لوسائل الإعلام، وإعداد خطط لهذا الدعم ومراجعة هذه الخطط بانتظام للمحافظة عليه من الانقطاع. كما طالب باستبعاد وسائل الإعلام من خطة الاقتطاع التي يتم تنفيذها من قبل الحكومة عند اقتراح مشروع خفض دعم الإنتاج.

يُشار إلى أن البرلمان النرويجي كان قد قدم في مارس من العام الماضي 2016 إعفاءً رقمياً لضريبة القيمة المضافة لوسائل الإعلام الإخبارية، إلا أن هذا الإعفاء استفادت منه وسائل الإعلام الكبيرة التي تعمل على تغطية واسعة لقضايا المجتمع، في الوقت الذي كان ينبغي أن تستفيد من هذا الإعفاء جميع المؤسسات الإعلامية.

المجاني لخدمات الإنترنت مقارنة بالصحيفة المطبوعة، كما أن الإعلانات عبر الإنترنت هي أرخص بكثير من الإعلانات في الصحف المطبوعة، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الشركات العالمية، مثل «غوغل» و«فيسبوك»، تهيمن على أسواق الإعلانات عبر الإنترنت، حيث تمتاز الإعلانات بالتكلفة القليلة والانتشار الواسع، ولا يمكن للصحافة النرويجية منافسة ذلك، لذا فإن دخل الإعلانات التي كانت تذهب إلى مؤسسات الإعلام النرويجية تذهب الآن إلى الشركات العالمية العاملة في العالم الافتراضي.

ويشير موسلاتيد إلى أن التراجع في الأعمال الإعلامية يؤثر على كل الصحفيين وعلى التغطية الصحفية بشكل عام حيث أن عدد الموظفين سيكون أقل من عدد الناس الذين يجب تغطية أحداثهم اليومية المهمة وهذا يضر الأخبار المحلية على وجه الخصوص.

ويضيف رئيس نادي صحفيي أوسلو قائلاً: «بالنسبة للعديد من الصحف المحلية الصغيرة في جميع أنحاء النرويج، فإن الوضع أسوأ من ذلك، فهم يفقدون كل دخلهم عملياً ويضطر البعض إلى الإغلاق»، وبناء على ذلك فإنه عندما تفقد المجتمعات الصغيرة صحافتها المحلية، ولا تقوم الصحف الكبرى بتغطية ما يجري في مجتمعهم على الإطلاق، فذلك يؤدي إلى ظهور مشكلة في الديمقراطية.

لذلك، حسب موسلاتيد، فإن الخوف الأكبر هو أن تصبح النرويج بلداً أقل شفافية، حيث أن مراقبة السياسيين وغيرهم من المسؤولين لا تتم عن كثب. وهناك تنبؤ في أن عدد الصحفيين النرويجيين سوف يستمر في الانخفاض على مدى السنوات المقبلة.

وأشار موسلاتيد إلى أن السبب في انخفاض أعداد الصحفيين هو انخفاض الدعم المالي في مؤسسات الإعلام بسبب قلة دخل الإعلانات، قائلاً: «ضربت الأزمة المالية العالمية مؤسسات الإعلام بشدة، ولم تتعافى بعدها أبداً». هذا إضافة إلى التراجع في عدد قراء الصحف المطبوعة بشكل ملحوظ على مدى السنوات العشر الماضية، وبالتالي لا يمكن للصحف أن تفرض رسوماً على الإعلانات المطبوعة كما كانت تفعل سابقاً.

ويرجع موسلاتيد أسباب انخفاض الدخل أيضاً إلى انتقال القراء من الصحف المطبوعة والتلفزيون إلى الصحافة الإلكترونية، حيث يعود السبب في ذلك إلى الاشتراك

الصحفي في النرويج أدى إلى رفع الدعم الحكومي لوسائل الإعلام بهدف حماية الديمقراطية التي تتغذى على المعلومات التي تقوم الصحافة بتزويد الجمهور بها.

الصحفي كريستجان موسلاتيد من مؤسسة (Aftenposten AS) الإعلامية، ورئيس نادي صحفيي أوسلو، أوضح أن هناك 283 صحفياً كانوا قد فقدوا وظائفهم في عام 2015، و382 صحفياً في عام 2016 في النرويج، منوهاً إلى أن هذه الأرقام لا تعكس بدقة عدد الصحفيين العاملين، حيث أن بعض هؤلاء الصحفيين لا ينضمون أبداً إلى النقابة، وهذا لا يعني أن الصحفيين لم يفقدوا وظائفهم قبل وبعد ذلك، بل فعلوا.

الصحفيون يغادرون الساحة الإعلامية في النرويج، في ظاهرة ربما تندر في دول العالم الغربي، والسبب هو خفض الدعم المالي لوسائل الإعلام، ما أدى إلى تراجع كبير في أعداد الصحفيين بشكل غير مسبوق.

فقد أدت زيادة الأعباء المالية، سواء من قبل الدولة أو حتى أرباب العمل، إلى انخفاض أجور الصحفيين وتسريح أعداد كبيرة منهم، ما جعل كثيراً منهم يتجهون للعمل في مجال العلاقات العامة والصحافة التجارية، وبالتالي انخفاض مستوى الحرية الصحفية وتناقص أعداد الصحفيين الذين يعملون في مجال الصحافة الحرة، الأمر الذي ينعكس سلباً على حجم المادة الإعلامية التي تصل إلى الجمهور. هذا التدهور في الواقع

الصحافة النرويجية الأكثر حرية تلبأ إلى العنصرية

تقرير: ذاكر اشتية



مقصود.

علي إقبال طاهر، صحفي رياضي نرويجي، يعمل في صحيفة «NRK» النرويجية الرياضية، يقول أن موضوع جوهزغ كان الأكثر انتشاراً في الصحف النرويجية، مضيفاً أن الصحف لم تستخدم مصطلح المنشطات في عناوينها وتقاريرها، حيث استخدمت مصطلح «جوهزغ تخترق القوانين الرياضية في استخدام المنشطات».

ويؤكد طاهر أن الصحف انحازت في هذا الموضوع، حيث لو كان الموضوع يتعلق برياضي روسي، فسوف تستخدم الصحافة النرويجية مصطلحات مختلفة مثل «روسي يستخدم المخدرات والمنشطات في تدريباته». والسؤال: ماذا لو كان موقف الرياضي الروسي مماثل لموقف جوهزغ؟ ألم يكن هذا الموقف للصحافة النرويجية عنصرياً في هذه القضية؟



أنها لم تستخدم أي منشط، على حد قولها، فقد كانت المادة المنشطة جزءاً من مكونات مرهم تستخدمه لعلاج حروق الشمس، وأنها كانت تعاني من حروق شمس عند الفم. **ردود فعل الصحف النرويجية** القصة كانت الموضوع الأكثر انتشاراً في الصحف النرويجية، ولكن ليس لوماً لجوهزغ، بل دفاعاً عنها، حيث قامت بنشر تقارير عديدة عن المرهم الذي استخدمته وصور لتبرير خطأ جوهزغ.

«VG» موقع صحفي نرويجي نشر تقارير عدة عن الموضوع. التقارير كانت عن الاستخدام الخاطئ لجوهزغ لمرهم حروق الشمس، وأنها استخدمته أكثر من اللازم. واستعان الموقع بخبير طبي في المرهم، وخبير قانوني رياضي، لتوضيح الموضوع، حيث دافع الموقع عن موقف جوهزغ، وقال أن خطأها غير

تيريز جوهوغ (29 عاماً) رياضية نرويجية من أفضل المتزلجات في العالم، حيث توجت بثلاث ميداليات أولمبية خلال مسيرتها، من بينها الميدالية الذهبية لسباق التتابع في أولمبياد فانكوفر 2010 في كندا، إضافة إلى حصولها على ميدالية فضية وأخرى برونزية في أولمبياد سوتشي في روسيا عام 2014.

لكن هذه الميداليات البرونزية والفضية كانت الخاتمة لمشوارها الحالي في رياضة التزلج. الفاجعة كانت عند حرمان جوهزغ من بطولة العالم لتزلج لعام 2018، ذلك عندما لم تتمكن من تجاوز الاختبار الطبي للمنشطات، حيث كانت النتيجة أنها استخدمت منشطاً خلال فترة تدريبها مع المنتخب النرويجي في إيطاليا.

من منطلق المثل العربي «غلطة الشاطر بالف»، ووفقاً للقصة التي أكتدها جوهزغ في مؤتمر صحفي



تقرر: رنين جودة وإبء إدريخ

بالرغم من وجود انتهاكات ضد المسلمين والأقليات في العديد من الدول الأوروبية إلا أن مملكة النرويج تعتبر المملكة الوحيدة في أوروبا التي تعطي الأقليات الحرية الكاملة وتعاملها معاملة المواطنين النرويجيين بالرغم من وجود بعض التمييز.

مقدمة نشرات أخبار في النشرة المسائية الرئيسية في الإذاعة النرويجية الوطنية أن أر كي (NRK)، الصحيفة المسلمة ربما عراقي، قالت عند سؤالها عن حال المسلمين في الإعلام النرويجي: «الإعلام النرويجي يتناول قضايا المسلمين والمهاجرين بشكل واسع، حيث ذكرت كلمة الإسلام في وسائل الإعلام النرويجية أكثر من 5000 مرة خلال شهري كانون أول وكانون ثاني».

لكن الأهم من عدد المرات التي ذكرت فيها كلمة «الإسلام» هو السياق الذي وردت فيه، حيث أن معظم محتوى الإعلام الغربي عن الإسلام هو محتوى سلبي. وتقول عراقي في هذا السياق بأن وسائل الإعلام النرويجية بشكل عام تعطي الأخبار السلبية مساحة أكبر من الأخبار الإيجابية لاعتقادها أنها مثيرة وتجذب جمهور أوسع. لذا نجد أن الأخبار المتعلقة بالمسلمين سلبية نوعاً ما، بالإضافة إلى عدم وجود معلومات كافية حول قضايا المسلمين لدى الصحفيين النرويجيين. وهذا يدل على سبب إظهار المسلمين بهذه الطريقة غير الإيجابية في الإعلام المحلي، وعليه تم توظيف العديد من الصحفيين في الجرائد والإذاعات من خلفيات مسلمة ومهاجرة خلال السنة الماضية، مما يؤدي إلى تغطية تلك القضايا بأساليب أكثر موضوعية وخالية من اللبس، لأن الصحفي ذا الخلفية المسلمة لديه معرفة بالمجتمعات المسلمة أكثر عمقا، وبإمكانه عرض وجهات نظر مختلفة.

قضايا المسلمين تثير الشارع النرويجي

وتشير عراقي بأن قضايا المسلمين تشغل الساحة النرويجية وتلقى نقاشا محتدما. ففي إحدى القصص التي كان لها صدى كبير في الإعلام النرويجي، ادعت بعض الفتيات المسلمات أنهن يعانين من بعض القيود الاجتماعية، مقارنة بما تعيشه نظيراتهن النرويجيات. ولذا، فقد

حاولن التمرد على تلك القيود التي تحد من حريتهن من خلال نشر الفتاة نانسي حرز مقالا في صحيفة (أفتنبوستن)-aften posten بعنوان «نحن الفتيات العربيات المتمردات، ووقتنا بدء اليوم». وعلى أثر ذلك قامت وسائل الإعلام النرويجية بتغطية واسعة للقضية.

تكونت «حركة الفتيات المتمردات» عام ٢٠١٦، وهي حركة تتكون من العديد من الفتيات اللواتي يتضافرن للوقوف في وجه الظلم الذي يتعرضن له في بيئاتهم الخاصة، والتمرد على العادات والقيود السائدة، ويؤكدن أنهن لا يلحقن العار بمجتمعاتهن.

بعد نشر الخبر في نيسان الماضي لاقت تلك الحركة الكثير من الانتباه من قبل وسائل الإعلام المحلية، حيث تقوم بدعوة الفتيات للحديث حول القضايا المتعلقة بالإسلام. وهؤلاء الفتيات لا ينتقدن الجوانب السلبية في بيئاتهن المحافظة فحسب، بل ينتقدن أيضا الحكومات والنرويجيين الذين يهاجمون المسلمين والمهاجرين.

ومن الجدير بالذكر أن الإسلام يعطي الحقوق الكاملة للمرأة ويرفع مكانتها ليساويها بالرجل. ولكن الفهم الخاطئ لبعض الأحكام، بالإضافة لهيمنة العادات والتقاليد، قد يدفع البعض لتصرفات خاطئة تنتج تمردا على الواقع. كما أن الانفتاح الكبير في المجتمعات الغربية لا يتناسب مع ما اعتاده العرب والمسلمون من الأجواء المحافظة، وقد يؤثر ذلك على البعض ويدفعهم لممارستها بالتخلص من الحدود الاجتماعية، كما حدث مع أولئك الفتيات.

تجربة صحفية شبه محايدة

بقلم: د. فريد أبوضهير



لا أخفي عليكم أن التجربة التي يطلق عليها The Rig، والتي لا أعرف لها ترجمة محددة، سوى أنها تمثل قيام طلبة الصحافة بكتابة قصص صحفية وتقارير حول قضايا حرية الإعلام في عدد من الدول، يجمع بينها رابط واحد، هو الفكرة والمفهوم، أثارت شيئا من القلق لحساسية الموضوع الذي عالجت. وبكل صراحة، خفت أن نظلم دولة، أو أن نزل في معالجة قصة، أو نسيء إلى حكومة بغير حق. فالموضوع يثير بالفعل حساسية شديدة لدى الحكومات والأنظمة والأجهزة الأمنية التي قد تمس هذه الحريات.

ولكن الأهم، من وجهة نظري، هو أننا لم نخلق أي قصة، ولم نتبع أي حدث بشكل مباشر. بل كان جوهر العمل هو تتبع ما تم نشره عن تلك الانتهاكات في مواقع الكترونية موثوقة، ثم التواصل مع ذوي العلاقة أو بعض المراقبين في تلك الدول، والذين يمكن أن يقدموا لنا إضاءة على ما تم نشره، أو على الحدث نفسه. وهذا قد يسعفنا في تبرئة طلبتنا من إمكانية التجنّي على أي جهة كانت، سواء كانت حكومية، أو إعلامية، أو حقوقية، أو غير ذلك.

وقد يلاحظ القارئ أن القصص والتقارير كانت شديدة اللجاجة على بعض الدول، ولكنها خفيفة جدا، بل تكاد تتخذ شكل المجاملات لدول أخرى. والسبب يكمن فيما وجده الطلبة من المصادر المختلفة حول تلك الدول. فمثلا، كانت هناك قصص تتحدث عن انتهاكات عنيفة في مصر، فيما لم يتمكن الطلبة من الحصول على أي قصة عن انتهاكات بحق الصحافة في قطر أو السعودية. وكانت القصص الخاصة بهاتين الدولتين تبدو وكأنها بعيدة كل البعد عن جوهر الموضوع. وبالطبع، هذا لا يعني عدم وجود انتهاكات في تلك الدول، ولكن لم يتم توثيق ذلك إعلاميا، أو حتى في تقارير المنظمات الحقوقية، على الأقل في حدود اطلاع الطلبة وبختمهم للنرويج أيضا، التي تعد من أوائل الدول في حرية التعبير في العالم، لم يتمكن الطلبة من العثور على قصص تمثل انتهاكات حقيقية وواضحة لحرية التعبير وحرية الصحافة. ولذلك، بدت التقارير والقصص وكأنها مديح ضمني للنظام النرويجي.

من المهم الإشارة هنا إلى أن أول شرط للتجربة من قبل المشرفين النرويجيين هو استثناء بلد الطلبة الذين يقومون بالتجربة. وهذا الاستثناء له سبب وجيه، وهو عدم الدخول في جدل، وربما صراع، مع الحكومة. فخوض الطلبة في تجربة تدريبية حول حرية التعبير في الوطن، وإظهارهم للانتهاكات، سوف يثير حفيظة الحكومة وربما قطاعات من الجمهور. لذلك، كان الشرط هو عمل القصص حول دول أخرى، يستطيع الطلبة من خلالها البحث في واقع الحريات في تلك الدول بمعناى عن المساءلة من قبل حكوماتها.

يجب التأكيد على أن طلبتنا لم يكن لهم أي موقف شخصي تجاه أي قضية. بل إنهم لم يكونوا يعرفون أي شيء عن تلك القضايا مسبقا. كما كان لهم حرية البحث فيها، ولم يكن لأي من المشرفين أي تأثير عليهم، اللهم إلا من باب التوجيه العام، مع ترك التفاصيل للطلبة بالكامل.

طلبتنا مارسوا هذه التجربة بشيء من المهنية والحرية، وبإصرار على معرفة تفاصيل القصص من مصادرها. وكان المشرفون يؤكدون على ضرورة توثيق المعلومات، والحصول على صور موثوقة، والاتصال بالأشخاص ذوي العلاقة. وكلنا يدرك مدى صعوبة ذلك، ومدى الهوامش المتاحة لإنجاز مثل هذا العمل.

ولا ندعي، بالطبع، أن هذا العمل مثالي، بل سيجد القارئ أخطاء، ونقص، وضعف في التوثيق في بعض الأحيان. وكل ذلك كان نتيجة نقص الخبرة لدى الطلبة، أو بسبب ضيق الوقت.

يجب أن أسجل الشكر الجزيل على نجاح هذه التجربة للدكتور الزايبث فراي، والدكتور ماثياس فالنتش من جامعة أوسلو للعلوم التطبيقية على جهودهم، وكذلك طاقم الإعلام في تلك الجامعة الذين واكبوا هذه التجربة خلف الكواليس. والشكر موصول لكل من ساعد في هذه التجربة، د. هنادي دويكات، وأ. أنس سلمان، وللزملاء في قسم الصحافة. وأخيرا الشكر لإدارة الجامعة التي دعمت هذه التجربة، وتابعت مجرياتها، ووظفت كل الإمكانيات اللازمة لإنجاحها. ولا أنسى بالطبع الطلبة الذين عملوا على مدار خمسة أيام متواصلة، وقبل ذلك أكثر من شهرين، استعدادا للتجربة، والتي توجت بهذه المطبوعة.

FREEDOM OF PRESS



هذه الصحيفة هي نتيجة تجربة بحثية حول حرية الصحافة في الوطن العربي، تم تنفيذها في قسم الصحافة المكتوبة والالكترونية في جامعة النجاح الوطنية بالتعاون مع قسم الصحافة والإعلام في جامعة أوسلو للعلوم التطبيقية في النرويج.

This newspaper is a result of the "Rig" project, carried out at the Department of Print & Electronic Journalism at An-Najah National University in cooperation with the Department of Journalism & Media Studies at Oslo & Akershus University College of Applied Sciences.

Supervision	إشراف	منسقو المجموعات	Groups' coordinators
Elsebeth Fray	د. الزايبث فراي	دعاء ملاك	Doa Mallak
Farid Abudheir	د. فريد أبوضهير	سوزان الكوني	Suzan Alkoni
Mathias Falch	أ. ماثياس فالنتش	سعاد بشير	Suad Basheer
Hanadi Dwikat	د. هنادي دويكات	عنان أبو جاموس	Anan Abo Jamous
Anas Salman	أ. أنس سلمان	عيشة وائل	Aishe Wael
		نور الهندي	Noor Alhinde
		ياسمين أبوهنطش	Yasmeen Abu Hantash
		شيرين صوان	Shireen Suwwan

Layout:

Allan Thouqan



إخراج

أ. علان ذوقان